



Distr.  
GENERAL  
A/40/365  
11 June 1985  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة  
الجمعية العامة

الدورة الاربعون  
البند ٩٢ من القائمة المؤقتة \*

عقد الامم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام

رسالة مؤرخة في ٣ حزيران /يونيه ١٩٨٥ موجهة الى الامين العام  
من الممثل الدائم للهند لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طي هذا تقرير المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية  
الآخري المعني بدور المرأة في التنمية و المحقوق في نيودلهي يومي ١٠ و ١١ نيسان /ابريل  
١٩٨٥ و أرجو تعميم التقرير بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في اطار البند ٩٢ من  
القائمة المؤقتة .

وآمل أن يكون التقرير متاحا للمندوبين لاستخدامه في المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم  
منجزات عقد الامم المتحدة للمرأة و الذي سيعقد في نيروبي في الفترة من ١٥ الى ٢٦ تموز/يوليه  
١٩٨٥ .

( توقيع ) ن . كريشنان  
السفير

• A/40/50/Rev.1

\*

••/••

85-17219

المرفق

تقرير المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز والبلدان  
النامية الاخرى المعنى بدور المرأة في التنمية  
المعقود في نيودلهي يومي ١٠ و ١١ نيسان /  
ابريل ١٩٨٥

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٥	١١- ١	أولا - مقدمة .....
٨	٣٥- ١٢	ثانيا - نهج مفاهيمي يتعلق بدور المرأة في التنمية .....
		ثالثا - استعراض وتقييم المركز الحالي للمرأة : تحليل قطاعي
١٦	١٤٠- ٣٦	ومؤسسي .....
١٦	٣٩- ٣٦	ألف - معلومات أساسية .....
١٧	٦٣- ٤٠	باء - الزراعة ونتاج الافذية والتنمية الريفية .....
٢٤	٨٣- ٦٤	جيم - التصنيع .....
		دال - التعليم والتدريب والثقافة ووسائل الاعلام
٢٩	٩٧- ٨٤	الجماهيري .....
٣٤	١٠٤- ٩٨	هاء - العلم والتكنولوجيا .....
		واو - الصحة والضمان الاجتماعي ، والسكان ،
		والاسكان ، والنمو الحضري ، والمسائل
٣٦	١١٩-١٠٥	البيئية .....
٤٠	١٤٠-١٢٠	زاي - التحليل المؤسسي .....

المحتويات ( تابع )

الفقرات الصفحة

		رابعاً - تحديد مجالات المشاكل والعقبات التي تعترض تحقيق
٤٥	٢٠٣-١٤١	اهداف عقد الام المتحدة للمرأة .....
٤٥	١٤٩-١٤١	ألف - معلومات أساسية .....
٤٨	١٧٠-١٥٠	باء- الزراعة ، والانتاج الغذائي والتنمية الريفية ..
٥٣	١٧٦-١٧١	جيم - التصنيع .....
		دال- التعليم ، والتدريب والثقافة ووسائط الاعلام
٥٦	١٨٣-١٧٧	الجماهيرى .....
٥٩	١٨٥-١٨٤	هاء - العلم والتكنولوجيا .....
	٢٠٣-١٨٦	واو - الضمان الصحي والاجتماعي ، والتحليل المؤسسي
		خامساً - وضع نهج واستراتيجيات استشرافية لتحقيق أهداف عقد
٦٥	٢٩٣-٢٠٤	الام المتحدة للمرأة حتى سنة ٢٠٠٠ .....
٦٥	٢١٢-٢٠٤	ألف - معلومات عامة .....
٦٧	٢٢٢-٢١٣	باء- الزراعة والاغذية والتنمية الريفية .....
٧٠	٢٢٧-٢٢٣	جيم - التصنيع .....
		دال- التعليم والتدريب والثقافة ووسائط الاعلام
٧٢	٢٣٧-٢٢٨	الجماهيرى .....
٧٧	٢٣٩-٢٣٨	هاء - العلم والتكنولوجيا .....
		واو - الصحة والضمان الاجتماعي وقضايا
٧٨	٢٤٤-٢٤٠	السكان والشبيئة .....
٨٠	٢٥٣-٢٤٥	زاي - الفصل العنصرى .....
٨٢	٢٧٨-٢٥٤	حاء - التحليل المؤسسي .....
٨٩	٢٩٣-٢٧٩	طاء - السلم .....

.../...

المحتويات (تابع)

الفقرات الصفحة

سادسا -	التعاون الدولي من أجل الادمج الكامل للمرأة فسي	عملية التنمية .....	٢٩٤-٣١٨	٩٢
ألف -	معلومات أساسية .....	٢٩٤		٩٢
بهاء -	التعاون فيما بين البلدان النامية .....	٢٩٥-٣٠٠		٩٣
جيم -	التعاون مع البلدان المتقدمة النمو والمنظمات	الدولية .....	٣٠١-٣١٨	٩٤
سابعا -	برنامج عمل وتنسيق الأنشطة المقبلة لبلدان عــــدم	الانحياز والبلدان النامية الاخرى .....	٣١٩-٣٢٣	٩٨

التذييلات

الأول -	كلمة الافتتاح التي ألقاها سعادة السيد راجيف غاندى، رئيس وزراء الهند	١٠٢
الثاني -	قائمة بأعضاء المكتب .....	١٠٤
الثالث -	جدول الأعمال .....	١٠٥

## أولا - مقدمة

١ - عملا بقرار اتخذته المؤتمر السابع لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز والمعقود في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٣ هـ تم عقد اجتماع وزاري لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى في نيودلهي يومي ١٠ و ١١ نيسان/أبريل ١٩٨٥ للنظر في الجوانب ذات الاهتمام المشترك وتنسيق المواقع التي ستعقد بها بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى في المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الامم المتحدة للمرأة الذي سيعقد في نيروبي في عام ١٩٨٥ . وحث المؤتمر ايضا بتعمق دور المرأة في البلدان النامية ومجالات التعاون . بما في ذلك تبادل الخبرة الفنية والتجارب في هذا المجال في ضوء الاعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي .

٢ - وحضر الاجتماع وفود من اثيوبيا والارجنتين والاردن واكوادور واندونيسيا وأوغندا وايران ( جمهورية - الاسلامية ) باكستان وبنغلاديش وبنما وهولندا وبيرو وتونس والجزائر والجمهورية العربية الليبية وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وزامبيا وزامبيا وزمبابوي وسري لانكا والسنغال والسودان وسورينام والصومال والعراق وعمان وفانا وفينا وفينيا وفيت نام وقبرص وكوبا وكولومبيا وكينيا ومالطة ومصر والمغرب ومنظمة التحرير الفلسطينية والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ( سوابو ) وموريشيوس وموزامبيق ونيبال ونيجيريا ونيكاراغوا والهند واليمن واليمن الديمقراطية وبيفوسلافيا . والاضافة الى ذلك اشتركت فيه البلدان والمنظمات التالية : البرازيل ورومانيا والفلبين والمكسيك والامم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي والمؤتمر الوطني الافريقي .

٣ - وافتتح المؤتمر رئيس حركة بلدان عدم الانحياز ورئيس وزراء الهند السيد راجيف غاندي . وأشارت رئيسة الوفد الهندي السيدة ماراغاتام شندراسيكا رعد ترحيبها برئيس الوزراء الى ان رؤساء الدول كانوا قد أوصوا في قمة نيودلهي بأن تجتمع بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى في نيودلهي قبل انعقاد المؤتمر العالمي في نيروبي . وأن يستعرضوا المنجزات التي حققتها خلال عقد الامم المتحدة للمرأة . وكان المقصود بذلك ان تذهب هذه البلدان الى المؤتمر العالمي وهي على علم تمام بما حققته وما أخفقت في تحقيقه من انجازات . وأن تضع استراتيجية لمعالجة المشاكل التي يواجهها العالم . وقالت ان تشجيع منظمات نسائية تمثل مجموعة ضوئة من الاهتمامات السياسية

والقطاعية • والتعاون معها • كانا يشكلان جزءاً لا يتجزأ من نهج الحكومة الهنديــــة  
المتعلق بمسألة النهوض بالمرأة - وهذا يمثل إحدى خصائص التزام الهند بالعلمانيــــة  
والاشتراكية والديمقراطية .

٤ - وقال السيد راجيف غاندى • في خطابه الافتتاحي • ان دور المرأة دور حاسم  
جدا بالنسبة للوتيرة التي يسير عليها نمو البلد • وان حركة عدم الانحياز تمثل اظهيــــة  
كبيرة جدا من البشر على وجه الارض • وقال ان الكفاح من اجل حقوق المرأة هو جزء من  
كفاح أشمل • وقد اصبح تفوق الرجال بطريقة ما حقا مكتسبا وهو كجميع الحقوق المكتسبة  
ضار بالانسانية • وعلينا جميعا • رجالا ونساء • ان نكافح هذا بكل ما لدينا من قوة •  
وذكر ان رئيسة وزراء الهند الراحلة السيدة انديرا غاندى • قد قالت " انه شيء حسن  
للغاية ان نرى النساء في مراكز عالية وأن يحظين بكثير من الدعاية عندما يصلن الى المراكز  
العالية • الا انه ينبغي في الحقيقة القضاء على التمييز على مستوى القاعدة واليومي " •  
وأعرب عن أمله في ان يساعد هذا المؤتمر على ازالة هذه المشاكل وأن يكون خطوة رئيسية  
تجاه المساواة الكاملة للمرأة في تنمية قدراتها لصالح الانسانية .

٥ - واقترحت رئيسة وفد كويا • صاحبة السعادة • دورا كركانو • قرار شكر بالنيابة عن  
المؤتمر • وتقرر ان يكون نص بيان رئيس الوزراء وثيقة من وثائق المؤتمر ( انظر التذييل  
الاول ) .

٦ - والتزم المؤتمر الصمت دقيقة تقديرا للرئيسة الراحلة لحركة عدم الانحياز ورئيسة وزراء  
الهند السيدة انديرا غاندى • وتم التذكير بما تحلت به السيدة انديرا غاندى من تفان تام  
والترام وقيادة مثالية وكذلك بالتزامها وتفانيها الشديدين في دعم النهوض الشامل بالمرأة  
كي تضمن لها مركزا منصفا في عملية التنمية .

٧ - وأكدت رئيسة الوفد الهندي في بيانها الافتتاحي الذي أدلت به بصفتها رئيسة  
المؤتمر • على انه ينبغي التسليم في الكفاح ضد الفقر وسوء توزيع الثروة • عن طريق التنمية  
الشاملة • بدور المرأة • بوصفه عاملا دينميا وعنصرا قيما وليس مجرد تنازل انساني لصالح  
مجموعة محرومة • وقالت ان استقلال المرأة الاقتصادي • وتلقيها التعليم الاساسي • ووعيها  
بالتغيرات التكنولوجية • ومراقبة خصوصتها وصحتها • وتمتعها بحقها الاساسي في الاختيار  
الفردى في جميع جوانب الحياة أمور تمثل الخطوات الاساسية لتحرير امكاناتها لتؤدي هذا  
الدور بفعالية • وقالت ان هناك حاجة للهياكل الاساسية التنظيمية على الاصعدة الوطنية  
والاقليمية والدولية من اجل ضمان الاعتراف بأدوار المرأة في الانتاج والانجاب والمشاركة  
واتخاذ اجراءات لدعم هذه الادوار • وأثنت على الدراسة التي اجراها المركز الدولي  
للمؤسسات العامة في البلدان النامية عن " دور المرأة في البلدان النامية " .

٨ - وأكد رؤساء الوفود في بياناتهم على أهمية الدور الذي تضطلع به الهند وزعماءها وعلى وجه الخصوص السيدة الراحلة انديرا غاندي في تركيز اهتمام حركة عدم الانحياز على الدور الحاسم الذي تضطلع به المرأة في التنمية وفي النضال ضد اللامساواة والقمع على جميع المستويات وفي سعي الانسانية من اجل السلم . ولم يغيب ذلك عن الازهان فسي وقت يحتفل فيه بالذكرى الاربعين للأمم المتحدة في جوتسوده الآمال التي لم تتحقق فسي السلم ونزع السلاح .

٩ - وفي الجلسة العامة أدلت ببيانات عامة كل من وفود بنغلاديش و فييت نام و تونس و سورينام و منظمة التحرير الفلسطينية و جامعة الدول العربية و يوفوسلافيا و والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ( سوابو ) و جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية و نيكاراغوا و السنغال و وكوبا و جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية و أوغندا و الصومال و فينيا و الجماهيرية العربية الليبية و الجزائر و المكسيك و العراق و اليمن و اليمن الديمقراطية و زيمبابوي و المؤتمر الوطني الافريقي و أفغانستان و موزامبيق و جمهورية تنزانيا المتحدة و اندونيسيا و زامبيا و باكستان . وأوضحت السيدة ليتيشيا شهاني الأمين العام المساعد للتنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية والأمينه العامة للمؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الامم المتحدة للمرأة في البيان الذي أدلت به أعمال الهيئة التحضيرية للمؤتمر والجهود التي بذلها أعضاء الهيئة كي يحقق المؤتمر النجاح في نيروبي . وأدلى كذلك ببيانات ممثلو كل من المركز الدولي للمؤسسات العامة في البلدان النامية و منظمة العمل الدولية و المعهد الدولي للبحث والتدريب من اجل النهوض بالمرأة .

١٠ - ونقل رئيس الوفد التونسي رسالة من الرئيس التونسي بورقيبة مبرزا فيها المسائل التي يمكن ان يتناولها المؤتمر كما نقل أخلص تعنياته بنجاح المؤتمر .

١١ - وتناولت الوفود في البيانات العامة التي أدلت بها العديد من المسائل الحاسمة التي تواجهها أقاليم وبلدان كل منها . وأدلت الوفود اهتماما خاصا للاعتماد على خبرتها في تدعيم دور المرأة في التنمية ومساهمتها في الحركات الوطنية والدولية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وترد النتائج التي توصل اليها المؤتمر في الفقرات التالية .

### ثانيا - نهج مفاهيمي يتعلق بدور المرأة في التنمية

١٢ - عقد المؤتمر في ظروف يمر فيها العالم اليوم بأسوأ أزمة في التاريخ الحديث . لقد انخفض الانتاج في البلدان النامية انخفاضاً شديداً ، ولا سيما خلال السنوات العشر الماضية . ولم يحدث التحسن المؤقت في الحالة الاقتصادية لدى بعض بلدان الشمال الصناعية ، اى انتعاش في البلدان النامية ، كما كان متوقعا ، اذ ما فتئت البطالة الظاهرة والمقنعة تتفاقم ، وكذلك الشأن بالنسبة للفقر وبؤس الانسانية . وبرزت الاعداد الكبيرة من الضحايا الذين توفوا نتيجة للمجاعة الاخيرة في افريقيا ، على نحو بالغ ، مدى خطورة الحالة الراهنة . وقد بلغت نتائج الازمة التي ترتبت في بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى على الازمة التي يواجهها الاقتصاد العالمي ، والتي تنعكس اساسا في القيود التجارية وتدهور علاقات التبادل التجاري ، وانهيار معدلات التبادل التجاري ، ولا سيما في السلع الاساسية الالوية ، والزيادة المفرطة في اسعار الفائدة للمصارف الدولية ، وزيادة التدابير الحماية المرهقة بالفعل ، وسياسة السداد التي يفرضها صندوق النقد الدولي عند اعادة التفاوض بشأن الديون ، حدا تأثرت فيه القدرة الاقتصادية للبلدان النامية تأثرا ملحوظا ويتطلب ايجاد حلول عاجلة . فتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تردت بسبب الحالة الخائفة التي يتعمين على اقتصاد بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى ان يواجهها بسبب المدفوعات المتعلقة بخدمة ديونها الخارجية ، يخلق عواقب اضافية هامة امام ادماج المرأة التام في عطية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية ، التي تشكل المرأة جزءا لا يتجزأ منها ، كما ان زيادة البطالة وانخفاض النفقات الاجتماعية ، اثر ، لسوء الحظ ، في حالة المرأة على نحو اكبر شدة .

١٣ - ورحب المؤتمر بالمبادرة التي اتخذها رؤساء دول او حكومات الارجنتين وجمهورية تنزانيا المتحدة والسويد ، والمكسيك والهند واليونان في اعلانهم المشترك المؤرخ في ٢٢ ايار/مايو ١٩٨٤ ، وفي اعلان نيودلهي المؤرخ ٢٨ ايار/مايو ١٩٨٥ ، حيث طلب من الدول الحائزة للأسلحة النووية وقف جميع تجارب ونتاج ووزع الاسلحة النووية ونظم نقلها على ان يعقب ذلك اجراء تخفيض كبير في قواها النووية . واعادت تأكيد الحاجة الى اتباع هذا الامر ببرنامج مستمر لخفض الاسلحة يؤدي الى نزع سلاح عام شامل تصحبه تدابير لتعزيز منظومة الامم المتحدة وكفالة ما يلزم بصورة عاجلة من توحيد الموارد الاساسية من سباق التسلح الى التنمية الاجتماعية والاقتصادية .



١٤ - ان وعيد الحرب ، وبصفة خاصة الحرب النووية ، وانعدام السلم العالمي والشعور المتزايد بعدم اليقين وانعدام الامن بما يسود الوسط الدولي العالي ، أمور تأتي نتيجة ضغوط الاضطرابات السياسية المتشابهة ، بقدر ما هي نتيجة حالات متزايدة وواسعة النطاق من الفقر وعدم المساواة وانعدام الامن الغذائي ، والفوضى المالية والنقدية وانحطاط البيئة ، والضغوط الديمغرافية المتصاعدة . وبالإضافة الى هذه الضغوط هناك تهديدات مباشرة يفرضها تزايد تعزيز المؤسسة العسكرية والقمع الداخلي والاعتداء الخارجي . وهناك شعور متزايد بالقلق بشأن مصير فقراء العالم حتى في مواقف الوكالات الدولية المعنية بتقديم المساعدة الانسانية والانمائية . ان تحول الثنائية الانتقائية في المعونة ، وتقليص الميسورين مساهماتهم في المؤسسات المتعددة الاطراف يصحبهما ، بما يوحي بالتناقض ، زيادات مذهلة للغاية في تحويل الموارد الانسانية والمادية والتكنولوجية لتأجيج نيران سباق التسلح . ولقد ساهم الارتفاع الضخم ، في هذه النفقات في السنوات الاخيرة ، في حد ذاته ، في زيادة عجز الميزانيات ، وتسارع التضخم ، واجراء تخفيضات شديدة في مستوى المساعدة الاقتصادية للبلدان النامية التي تضاعف بالفعل . ولقد دعت نتائج سباق التسلح الاقتصادية والاجتماعية تلك النزعات السلبية كما كانت عاملا مناوئا لتحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

١٥ - وتبينت بلدان عدم الانحياز رغم اختلافاتها المتعددة ، نهجا متساكة على مر السنين لتقييم وحل المشاكل الرئيسية التي تواجه العالم . ولقد ايدت حركة بلدان عدم الانحياز اعادة تشكيل هيكل العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية على اساس مبادئ المساواة والحرية والعدالة والتعاون . كما اعاد رؤساء الدول والحكومات تأكيد ما يلي في اجتماع القمة السابع لبلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٣ :

" ان جوهر سياسة عدم الانحياز كان دائما يتألف من الكفاح ضد الامبريالية ، والاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والفصل العنصري ، والعنصرية ، بما فيها الصهيونية والكفاح ضد جميع اشكال العدوان الخارجي والاحتلال والسيطرة والتدخل او الهيمنة ، فضلا عن الكفاح ضد سياسات الدول الكبرى والكتل التي تنحو الى ادامة تقسيم العالم الي كتل . وهي ترفض جميع اشكال الاخضاع ، والتبعية ، والتدخل بانواعه ، مباشرة وغير مباشرة ، علنا او سرا ، وجميع الضغوط السياسية ، والدبلوماسية ، والاقتصادية ، والعسكرية ، والثقافية - في العلاقات الدولية . كما اعاد رؤساء الدول والحكومات ، مرة ثانية ، تأكيد ضرورة الالتزام التام بمبادئ عدم التدخل بانواعه في شؤون الدول الداخلية والخارجية . واكدوا بالمثل من جديد ، حق جميع الدول في السعي من اجل تنميتها الاقتصادية دون ارباب واعاقه او ضغط " .

١٦ - ولقد اعترفت بلدان عدم الانحياز بوجود اشراك المرأة في التنمية واعطائها منافع ليس فقط في البرامج الحدية بل في جميع القطاعات الاساسية بالنسبة للتنمية مثل التعليم، والصحة، والزراعة، والتنمية الريفية، والصناعة، وما الى ذلك.

١٧ - وتم الاعتراف كذلك بان النظريات التخطيطية والعمليات التي تفترض ان النمو الاقتصادي السريع من شأنه ان يضمن المساواة بصورة تلقائية، اضرت بشكل خاص بمصالح تنمية المرأة، ذلك لان المرأة، على العموم، لا تحظى بما يكفي من سبل المشاركة في الهياكل الموجودة. وبالتالي يجب تعيين المرأة خاصة بوصفها مشاركة في التنمية وهدف لها لدى تصميم التنمية وتنفيذها.

١٨ - كان اهتمام حركة عدم الانحياز بمسألة دور المرأة اهتماما مستمرا خلال العقد. وجاء اعلان مكسيكو للقضاء على جميع اشكال التمييز والقمع حسبما تمارس في ظل الاستعمار، والاستعمار الجديد، والصهيونية، والتمييز العنصري، والفصل العنصري، في المقام الاول، نتيجة لتدخل دول عدم الانحياز في مؤتمر الامم المتحدة الدولي للسنة الدولية للمرأة المعقود في المكسيك، وشكل بذلك طاقة ثورية هائلة للتغيير الاقتصادي والاجتماعي في عالم اليوم. واثر مؤتمر المكسيك هذا، اكد من جديد المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز، المعقود في ليمبا (١٩٧٥)، ومؤتمر القمة الخاص لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في كولومبو (١٩٧٦) ومؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المعقود في بلغراد (١٩٧٨)، تأييدهم الكامل لقرارات مؤتمر المكسيك، وأيدوا تنظيم مؤتمر خاص ببلدان عدم الانحياز عن دور المرأة في التنمية. ولم يكرر مؤتمر بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى المعني بدور المرأة في التنمية، المعقود في ايار/مايو ١٩٧٩ (بغداد) تأكيده للقرارات المتخذة في مؤتمرات الامم المتحدة وبلدان عدم الانحياز السابقة فحسب، بل ووفر مزيدا من التفاصيل بشأن مواضيع محددة شتى. وعرض اجتماع الخبراء رفيعي المستوى لبلدان عدم الانحياز المعني بدور المرأة في التنمية المعقود في هافانا (١٩٨١) اقتراحات اخرى لوضع القرارات المتخذة في الاجتماعات السابقة موضع التنفيذ، وشدد على التعاون الجماعي فيما بين بلدان عدم الانحياز على الصعيدين الاقليمي والاقليمي.

١٩ - وأيدت بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى الحق في التنمية بوصفه حقا من حقوق الانسان الاساسية. كما ايدت ضرورة ضمان المساواة وتكافؤ الفرص للتنمية فيما بين الدول والافراد. وأعادت تأكيد اهمية التعبئة الفعالة للنساء واشراكهن في التنمية الشاملة

كما شهدت على مساهمة المرأة الثامة والمثمرة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية كمؤشر هام للتقدم والتنمية . ورفضت بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى الفكرة القائلة بإمكانية تحقيق تحسن متواصل في اوضاع المرأة الاقتصادية والاجتماعية في ظل ظروف عدم المساواة النسبية المتزايدة او الفقر المدقع لكل من النساء والرجال . كما اشارت الى ان الهدف والاستراتيجيات والتدابير الرامية الى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمرأة ودورها في التنمية ينبغي ان تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطط التنمية الوطنية لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى ، ومن الجهود الرامية الى تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ويجب ان توجه الصاندة والمساعدة الدولية الى ابراز وتحديد ادوار المرأة والى تنفيذ البرامج بهدف تقوية دور المرأة في عملية التنمية للبلدان النامية .

٢٠ - ان وسائل التنمية ، بصفتها عملية شاملة تتميز بالبحث عن غايات واهداف اقتصادية واجتماعية تضمن مشاركة الناس الفعالة . ومن اجل تحقيق هذه الاماني ستفتح اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد المجال امام ادخال تغييرات هيكلية بفعالية تسمح بتحقيق هذه العملية ووجود جو من السلم والامن الدوليين ايضاً . وخلال العقد ، يثبت ان السلم يشكل شرطاً لا بد منه للمساواة والتنمية ، وانه من غير مساواة ولا تنمية لا يوجد ضمان لقيام سلم حقيقي ودائم .

٢١ - واتخذت الحركة جنباً الى جنب مع كفاحها من اجل التحرير الوطني، والاستقلال السياسي، وتقرير المصير، وسيادة جميع الدول، ومن اجل السلم، والتعاون على اساس المساواة، موقفاً قويا وثابتا لصالح تلك التنمية التي ستفيد جميع البلدان النامية والمتقدمة النموا على السواء. ويحتاج العالم، اليوم اكثر من ذي قبل، الى تغييرات اساسية لضمان تنمية ثابتة وشاملة، وكذلك لضمان السلم والأمن. ولقد حددت حركة بلدان عدم الانحياز الوسائل الرامية الى اضافة الطابع الديمقراطي الحقيقي على العلاقات الدولية. ويستلزم اضافة على العلاقات الدولية امورا في جملتها القضاء على جميع اشكال سياسة القسوة والسيطرة والهيمنة والتمييز والاستغلال وعدم المساواة التي يتبعها الاستعمار والاستعمار الجديد، واستئصال شأفة نظام الفصل العنصري البغيض والعنصرية والتمييز العنصري والسيطرة الاجنبية والعدوان والتدخل بأنواعه في الشؤون الداخلية للدول والاحتلال وممارسة الضغوط. كما تستلزم التعجيل بحطية تقرير مصير الشعوب الراضخة للاحتلال الاستعماري والعسكري وتدعيم الاستقلال الوطني والسيادة والسلامة الاقليمية للدول، فضلا عن وقف سباق التسلح بغية استعمال الموارد المادية والانسانية الهائلة التي يبددها سباق التسلح من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية.

٢٢ - وتسلم حركة بلدان عدم الانحياز بأن أحد الشروط البديهية للتنمية هو ممارسة جميع الشعوب لحق تقرير المصير والاستقلال. ويجب الاعتراف بأنه خلال العقد، مازال يتعين تحقيق هذا الشرط في دول مختلفة قبل شروع شعوبها - نساء ورجالا - في الاشتراك في التنمية. ففي جنوب افريقيا، مازال الشعب يعيش تحت عنف الفصل العنصري؛ وما زالت ناميبيا خاضعة للفصل العنصري ولاحتلال جنوب افريقيا غير الشرعيين بسبب عدم تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨)؛ وما زالت الدول ذات السيادة التامة تجد استقلالها مهددا باستمرار من جانب الفصل العنصري والعدوان والتخريب.

٢٣ - وتشكل حالة العنف وزعزعة الاستقرار المتفشية في امريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي اخطر عقبة امام تحقيق السلم في المنطقة وتعيق بالتالي انجاز استراتيجيات عام ٢٠٠٠. وانه من الاهمية بمكان، في هذا الصدد، اعادة تأكيد مبادئ عدم التدخل وتقرير المصير، وعدم استعمال القوة في حل مشاكل المنطقة. ومنه على ذلك، يجب اعادة تأكيد صلاحية قرارات الامم المتحدة بشأن حق نيكاراغوا وجميع الدول الاخرى ذات السيادة في المنطقة في العيش في سلم دون تدخل من الخارج في شؤونها الداخلية. ومن الضروري دعم الحلول السياسية التي يتم التوصل اليها بالتفاوض واقتراحات السلم التي قدمتها مجموعة كونتادورا بوصفها اكثر البدائل العظيمة لحل ازمة امريكا الوسطى لصالح هذه الشعوب ولصالح المرأة بشكل خاص.

- ٢٤ - ويكرر المؤتمر، في هذا الصدد، ما سبق التأكيد عليه خلال الاجتماع الوزاري الذي عقد في نيويورك في الفترة من ١ حتى ٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٤ - من أن وضع وثيقة مجموعة كوندادورا للسلام والتعاون في أمريكا الوسطى، الصادرة في ٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ يعتبر دفعة أساسية في تتويج عملية تحقيق السلم في المنطقة .
- ٢٥ - وتؤدي حالة العنف وعدم الاستقرار التي تسود الأراضي الفلسطينية المحتلة، بسبب الاحتلال الاسرائيلي، الى تعريض النساء والأطفال من الفلسطينيين لظروف قاسية وصعبة . ذلك ان الممارسات الاسرائيلية المتمثلة في القمع والسجن والعقوبات الجماعية واغسلاق المدارس والجامعات بالقوة، وهدم المنازل والاستيلاء على الأراضي، تشكل حجرة عثرة امام التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الفلسطينية، ويتطلب وضع حد للممارسات المذكورة، لاسيما ما يتعلق منها بالنهوض بمستوى المرأة في مجالات الصحة والتعليم، والتدريب التقني، والتنمية الاجتماعية، تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) الذي حظي بتأييد المجتمع الدولي وحركة عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧، والمنظمات الدولية .
- ٢٦ - ويترتب على استمرار الحرب بين ايران والعراق لأكثر من خمس سنوات تقريبا، آثار وخيمة على السلم والأمن والاستقرار في المنطقة، علاوة على دور المرأة في التنمية . وقد عرضت هذه الحرب المنطقة لمخاطر التدخل الخارجي .
- ٢٧ - وتعمل البلدان الاعضاء في حركة عدم الانحياز، تحت وطأة الازمة الاقتصادية العالمية، على اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وان اقامة هذا النظام تعني بالضرورة ايجاد علاقات متوازنة قائمة على المنفعة المتبادلة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وبأخذ هذا المفهوم بالمدأ القائل بأن التعاون الاقتصادي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ينبغي أن يفيد كلا الطرفين .
- ٢٨ - وفي حالة وجود التعاون الاقتصادي تتدفق فوائد على الدول فتتدفق معها أيضا فوائد على المرأة التي تعد أسوأ من يتأثر بحدوث أي ازمة، ولا يمكن للتنمية الاجتماعية والاقتصادية أن تتحقق الا اذا شطت النهوض بمستوى المرأة، ليس فقط من حيث كونها مستفيدة من التنمية، بل مشاركة على قدم المساواة في تحقيقها .
- ٢٩ - وينبغي التسليم بأن المرأة كالرجل تعتبر وحدة اقتصادية، ولذلك فانه ينبغي في عملية تخطيط وبرمجة التنمية الاجتماعية والاقتصادية أن تقوم على التسليم بهذا البعد . ومن شأن الاتجاه الى اعتبار دور المرأة دورا هاشيا، لا لشيء الا لكون ساهمتها في كسب الأنشطة تقريبا هي ساهمة غير منظورة، ان يضر للغاية بنمو المجتمعات في المنظر الطويل الاجل . فدور المرأة التناسلي، ودورها في مجال الانتاج والمشاركة في التنمية، دوران مراقبان وبدخلان في كل عمليات التنمية .

٣٠ - ورغم حقيقة اشتراك المرأة على نطاق واسع في مجالات انتاج رئيسية في البلدان النامية ، كالزراعة و انتاج الاغذية والتجارة و هلم جرا ، فان عطيا لا يلقى الاعتراف والتقدير الكاملين . فأنشطة المرأة كمنتجة لا تدرج عادة بصورة وافية في الاحصاءات الامراتي الذي يجعل دورها غير منظور . وليس لديها عادة سبيل كاف للوصول الى عوامل الانتاج ، والارض ، والائتمان والوسائل الاخرى اللازمة للنهوض باننتاجيتها ، اي ، المعلومات العلمية والتقنية الملائمة والتدريب وغيره من الدعم السياسي .

٣١ - ولم يفهم دور المرأة في التنمية الشاملة فهما واعيا ، ولم يعط وزنه الكامل ، في الكفاح من اجل ازالة الفقر ، والجوع ، والتفرقة ، وعدم المساواة ، سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد الدولي . كما ان استمرار الافتراض بأن مسؤولية تنشئة الاطفال وتلبية الاحتياجات الاسرية تقع على عاتق المرأة وحدها ، وكذلك استمرار حالات عدم المساواة داخل الاسرة ، يضعان عبئا ثقيلا على صحة المرأة ، وقيدا على طاقتها في المشاركة الفعالة في عملية الانتاج ويعرضان فرصها في الحصول على نصيب عادل من مكاسب المجتمع للخطر .

٣٢ - لذلك فان من الجلي تماما ان البحث عن حلول لهذه التناقضات ، وللتفرقة بين الرجل والمرأة ، يجب ان يدرس على الأخص من منظور التنمية . فمن ناحية ، لا يمكن بصورة آلية حل المشاكل ذات الصلة بالمرأة بمجرد تحقيق النمو الاقتصادي وحده . ومن ناحية اخرى ، تعتبر عمليات تحقيق المساواة ، والسياسات المتعلقة بتدابير تحسين مركز المرأة في البلدان النامية شرطا ضروريا لتحسين نوعية حياة المرأة في هذه البلدان ، وان يكن غير كاف ، لاسيما في ضوء العواقب الخطيرة المترتبة على الازمة الاقتصادية العالمية . ومن الضروري اتخاذ تدابير متزامنة ، ومتضافرة لتحسين الظروف اللازمة للنمو والتنمية ، باتباع سياسات داخلية ودولية ملائمة توضع بمقتضاها داخل اطار التنمية المعني ، تدابير ترمي الى تعزيز دور المرأة ومركزها بوصف ذلك احد عناصر التنمية .

٣٣ - ويتعين النظر في جانبي دور المرأة - في الانتاج والانجاب - بوصفها دورين متكاملين ومتفاعلين . وغية اطلاق امكانات المرأة للمشاركة الكاملة في العمليات الانتاجية وعمليات اتخاذ القرارات ، فانه يلزم تحقيق المشاركة ليس فقط فيما يتعلق بتحمل المسؤوليات الاسرية ، وانما كذلك المشاركة في الترتيبات المؤسسية التي من شأنها افادة الطفلة والاسرة . ومن حق المرأة أن تحصل على المعرفة والموارد الاساسية اللازمة لتنظيم طاقتها التناسلية . الا انه لن يكون بوسعها تحقيق المساواة ، بدون الاستقلال الاقتصادي ومن ثم ، يجب معالجة التدابير المتعلقة بزيادة فرص العمل المرضية امام المرأة ، وتحسين مركزها الاقتصادي وتوفير الهياكل الاساسية الضرورية لها ، بوصف هذه الامور تشككسل جزءا هاما لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الوطنية والسدولية .

٣٤ - وأضفى اشتراك الدول غير المنحازة وغيرها من الدول النامية في المناقشة العالمية بشأن المساواة والتنمية والسلم للمرأة ابعادا جديدة تماما على هذه المناقشة ، حيث منحها صبغة سياسية ودولية وانمائية ، بدلا من النهج السابقة التي كانت تنظر الى القضايا المتعلقة بمركز المرأة بوصفها ظواهر اجتماعية وثقافية في جوهرها . وفي داخل منظومة الامم المتحدة التي اعتبرت ان قضية مركز المرأة هي في الاساس قضية تنمية اجتماعية ، لا تمت بحلة لاستراتيجيات ومشاكل التنمية ، أحدثت هذه البلدان اتجاها مؤتيا يجب ان يلقى التشجيع . حيث تبذل البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية جهودا كبيرة مسن اجل اقامة روابط متبادلة ، لاسيما في المجالات التي قد يؤدي فيها التعاون الى تعجيل خطوات التنمية ، عن طريق عدد من مجالات التعاون الاقتصادي ، وايضا عن طريق اشكال مختلفة اخرى من اشكال التعاون الاقتصادي والتقني الذي تدعمه بصفة خاصة مجموعة ال ٧٧ . ومع ذلك ، فنادر ما أخذ في الاعتبار دور المرأة بوصفه احد عناصر التنمية عند تصميم مشاريع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أو وضعها موضع التنفيذ العطي . ويتضح بصورة متزايدة ان مفهوم التنمية الشاملة والاستمرار في صياغة وادماج دور المرأة كعنصر من عناصر التنمية - عن طريق النشاط المنسق لبلدان عدم الانحياز والبلدان الاخرى وهو نشاط يلقى دعم الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى - يمكن ان يسهم بصورة افضل في موازنة التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية مع الظروف الواقعية للناس واحتياجاتهم الفعلية .

٣٥ - وتقدم الدراسة التي يضطلع بها المركز الدولي للمؤسسات العامة في البلدان النامية ، عملا بالطلب الذي وجهته اليه مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي عام ١٩٨٣ ، احد المدخلات الهامة في هذا الشأن .

ثالثا - استعراض وتقييم المركز الحالي  
للرأة : تحليل قطاعي ومؤسسي

ألف - معلومات اساسية

٣٦- قبلت بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية اهداف المساواة ، والتنمية ، والسلم  
احدقد الامم المتحدة للرأة ، ١٩٧٦-١٩٨٥ ، اعترافا منها بمشاركة الرجل والرأة فسي  
جميع المجالات على قدم المساواة . واعتبر ذلك من الشروط الهامة المسبقة اللازمة لتحقيق  
تنمية ورفاهية ذات شأن لجميع الناس . وقد وضعت هذه البلدان استراتيجية موحدة للاسراع  
بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي للرأة بوصفه جزءا لا يتجزأ من الكفاح الرامي الى تحسين  
العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية التي تقوم على المبادئ المترابطة وهي مساواة  
المساواة والعدالة والسلم .

٣٧- وخلال عقد الامم المتحدة للرأة ، شهد مفهوم التنمية عملية تطوير . فالتنمية، قبل  
هذا العقد كانت تعني مجرد برامج للرعاية ذات طابع هامشي تهدف الى مساعدة المرأة  
في حالات العوز . وعند انعقاد استعراض منتصف المدة في كوينهاغن ، سلم بأن نظرية  
الجرعات الصغيرة لم تغد المرأة في الواقع . فكون البرامج محايدة من حيث الجنس ، لا يعني  
ضمان الفائدة ستمود على الرجل والرأة على قدم المساواة . كذلك لم تبين هياكل  
جديدة من شأنها ان تضمن وصول فوائد التنمية الى المرأة . كما أحدث عدم تحقيق تقدم  
في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد أثرا مباشرا على الحالة الاجتماعية والاقتصادية  
للرأة في العالم . وأوضحت الدراسات التي جرت مؤخرا عن أثر مشاكل الاقتصاد العالمي على  
توظيف المرأة وظروف عملها . ان عمليات التغيير الاقتصادي الحالية ضاعفت من عطية وضع  
الرأة على هامش التنمية ، وان ذلك قد يستمر أيضا في المستقبل . وان هذا الوضع  
الهامشي لقطاع كبير من المجتمع ، وبالتحديد المرأة ، لم يعد يجد ما يبرره الان . لذلك  
ينبغي ان تكون التغييرات الهيكلية في اقتصاديات البلدان النامية ، التي يرجح ان تحتذى  
تطورات العلم والتكنولوجيا في المستقبل قائمة على المشاركة المتزايدة والحقيقة من جانب  
جميع افراد المجتمع ، اذا اريد لها ألا تتسبب في استمرار حدوث اختلالات كبيرة ، بسبل  
وتقود الى كارثة .

٣٨- وقد نبذ نهج البرامج الهامشية ، وأخذ بالنهج المتعدد القطاعات ، حيث أقر  
بأن تنمية المرأة لا يمكن ان تتحقق الا اذا اصبحت مستفيدة من التنمية ووسيلة لها في جميع  
القطاعات الاساسية كالتعليم والصحة ، والتوظيف ، والزراعة ، والتنمية الريفية ، والصناعة .



ورغم ان العقد ادى الى زيادة الوعي بضرورة وجود نهج شامل متعدد القطاعات ، فقد تسببت عوامل عديدة في عدم ترجمة هذا المفهوم الى برنامج عمل في معظم البلدان .

٣٩ - وخلال العقد ، اتسم التقدم الحاصل في قطاعات مختلفة بعدم الانتظام ، أو التوازن ، أو الاتساق أو الدعم المتبادل . ومن هنا ، تنشأ الحاجة الى وضع استراتيجيات خاصة .

#### باء - الزراعة ونتاج الاغذية والتنمية الريفية

٤٠ - ان الحالة التي تتسم بها في الوقت الحاضر الزراعة والانتاج والتنمية الريفية في البلدان النامية هي نتيجة نمط قديم وخطط انمائية مفروضة . ولذلك اتجه الاستثمار الى التصنيع والمناطق الحضرية مما ادى في معظم البلدان الى جعل المناطق الريفية متخلفة وراء ركب التنمية . ولقد أسفرت النماذج الانمائية المتبعة حتى الان في افريقيا وامريكا اللاتينية وبعض مناطق اسيا ، عن حالات نقص في ميدان الاغذية وعن حدوث فجوة هيكلية في المجتمع الريفي .

٤١ - وأحدث التحول الريفي الناجم عن ذلك فجوة بين الزراعة التجارية أو الزراعة على نطاق كبير ، التي تم تحديثها بسرعة من خلال تطبيق الابتكارات العلمية والتكنولوجية وزيادة الاستثمار الرأسمالي ذات العائدات الاكبر ، من جهة ، وبين زراعة الكفاف على نطاق صغير التي يقل أو لا يوجد فيها استثمار رأسمالي والتي تتميز بعائدات منخفضة بل وحتى متناقصة . وتعود هذه التطورات في ميدان الزراعة وهي تطورات جاءت نتيجة التقسيم المؤسسي السائد للعمل في بعض الحالات نظرا للحاجة الى الحصول على العملات الاجنبية وعلاوة على ذلك ، اتخذ هذا الانقسام شكل التمييز القائم على الجنس حيث السيطرة للرجال فيما يتعلق باتخاذ القرار وادارة الزراعة التجارية أو الزراعة على نطاق كبير ، بينما تستمر سيطرة المرأة في قطاع زراعة الكفاف والاغذية حيث تقوم بقدر كبير من العمل كما هو واضح من الساعات الطويلة التي تقضيها في العمل مع انخفاض مستويات التكنولوجيا المستخدمة وانخفاض العائدات ايضا . فضلا عن ذلك ، ينعكس ايضا التقسيم حسب الجنس ، فسي اطار الزراعة التجارية في ارتفاع الطلب على الايدي العاملة من الاناث في دورات الانتاج التي تتطلب العزق والطرائق اليدوية ، مثل تنقية الارز من الاعشاب الضارة ونقل الفرسات الى تربة اخرى مقابل اجر منخفض .

٤٢ - وقد شهدت كثير من البلدان النامية تغيرات كبيرة في مجال الزراعة خلال العقود الثلاثة الماضية ، كان لها تأثير عميق ولكن بدرجات مختلفة على العمل الذي يقوم به الرجال والنساء من مختلف فئات الدخل في المناطق الريفية . كما ان ادخال التكنولوجيات الجديدة

والتغييرات في الهيكل الزراعي ، وانتشار انتاج السلع الاساسية ، وتزايد عدم التكافؤ في المناطق الريفية ، قد أدت جميعها الى عزل المرأة عن كثير من الانشطة التقليدية — مع ازدياد عبء العمل الواقع عليها في مهام زراعية معينة .

٤٣- وأسهم هذا الانقسام في الحيلولة دون تحقيق كثير من البلدان النامية هدف الاعتماد على الذات في مجالات الاغذية والزراعة والتنمية الريفية ولا يزال عدد كبير من البلدان يعاني نقصا حادا في انتاج الاغذية مما يؤدي الى نقص الغذاء بل وحتى الى الجوع المباشر والمجاعة . فضلا عن ذلك ، فانه حتى في البلدان التي تمكنت من توسيع قطاعات الاغذية فيها ، لا يزال نظام التوزيع غير ملائم ، ولا تزال جماهير غفيرة من الناس تعاني من الفقر والجوع وسوء التغذية .

٤٤- ووفقا لمنظمة الاغذية والزراعة ، ازدادت نسبة سوء التغذية والجوع خلال السبعينات بمقدار ١٥ في المائة ، وأثرت على ٥٥ مليون نسمة في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . أما في الاقتصادات السوقية النامية ، ككل ، ظل الاستهلاك اليومي للفرد من السعرات الحرارية دون الحد الأدنى المطلوب بنسبة ٢ في المائة . وكانت الفجوة اوسع في افريقيا من غيرها يليها جنوب اسيا وجنوب شرق اسيا . وفي افريقيا جنوب الصحراء ، هبط معدل نمو الانتاج الزراعي الى ١٣ في المائة سنويا في حين ظل نمو السكان خلال عقد التنمية الثاني عند نسبة ٢٧ في المائة .

٤٥- وكان اكثر العوامل اهمية في مجال التنمية الزراعية والتحديث الزراعي ، التوسع في المنشآت العامة للرى وزيادة الاستثمار الخاص في مجال السرى من خلال الاعانات والائتمانات المؤسسية . ومن المنتظر ان يكون الاثر المباشر للرى هو ارتفاع الانتاجية الزراعية ، وازدياد فرص العمالة عموما ، وارتفاع الدخل ، وزيادة الاستهلاك والمدخرات ويتوقف مدى تأثر المرأة بأى من هذه العوامل ، على التغييرات داخل الاسرة المعيشية والتغييرات في مواقعها النسبية في اطار نظام الانتاج . كما ان الاهتمام المتزايد بتحسين كفاءة استخدام المياه على مستوى المزرعة لم يعالج مدى تغير تقسيم العمل حسب الجنس نتيجة المدخلات والممارسات الجديدة . وتبين دلائل البحوث المتعلقة بتنفيذ العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية أن بعض مشاريع الرى الكبيرة لم تأخذ في الاعتبار بصورة كافية امكانية حصول المرأة على المياه بسبب انخفاض مستوى مشاركتها في اتخاذ القرار . وتعمل غالبية النساء في البلدان النامية في زراعة الكفاف التي لا تستفيد كثيرا من تنمية الرى .

٤٦- وشهد جنوب اسيا وجنوب شرقي اسيا ارتفاعا في تكلفة انتاج الاغذية ، وانخفاضها في العمالة الريفية ، وزيادة عدد الذين لا يملكون ارضا لاسيما بين النساء الريفيات . وفي كثير من بلدان امريكا اللاتينية فان التغييرات الهيكلية ، كتحويل المناطق المنتجة للاغذية الى انتاج المحاصيل النقدية لاغراض التصدير ، قد أدت الى البطالة ، وحرمان مجموعات

كبيرة من السكان من الغذاء ، من بينهم اكثر المجموعات تعرضا لهذا الخطر ، ونعني بهم أولئك الذين يعملون في زراعة الكفاف .

٤٧- وعلى الرغم من الامكانيات الهائلة التي تتمتع بها افريقيا ، فانها تعاني عجزا كبيرا في الاغذية يندرج بالخطر ويهدد بقاء ملايين من السكان . وترجع اسباب هذه الحالة الى حد بعيد ، الى وجود بيئة اقتصادية دولية غير مواتية وهيكل اقتصادي غير ملائم موروثة عن الماضي الاستعماري . ويضاف الى ذلك ايضا الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والتصحر .

٤٨- تمثل النساء في البلدان النامية الدعائم الرئيسية في الزراعة ونتاج الاغذية ، والتنمية الريفية كما تشهد بذلك نسبتهم العددية ونصيبهن في العمل في الزراعة ونتاج الاغذية وتقسيم العمل حسب الجنس في هذا القطاع . وتعتبر مشاركتهن في العمل كبيرة بالنظر الى انه بالاضافة الى قيامهن في كثير من الاحوال بممارسة العمل الزراعي يقمن ايضا بالعمل الطويل والشاق في رعاية الاطفال ، واعالة الاسرة ، والطهي وجمع حطب الوقود بجانب اعداد الطعام وتجهيزه .

٤٩- على الرغم من الدور الهام الذي تقوم به المرأة في الزراعة ونتاج الاغذية ، لم تحظ امكانياتها في التعجيل بالتنمية الريفية في اغلب الاحيان بالفهم او التقدير اللازم . وقد أدت التحيزات الموروثة في النهج الانمائية الزراعية الى عدم وجود ادراك ملائم لدور المرأة الاقتصادي . وخس عطفا او التقليل من قيمته ومن ثم اطالة امد اعتماد البلدان النامية على عوامل الانتاج الخارجية . كما ان القصور في الابلاغ عن عمل المرأة يقوض من عطفا .

وتبين الدراسات الاستقصائية المنقذة ان المرأة تقوم بما يتراوح بين اكثر من ٤٠ الى ٨٠ في المائة من الاعمال الانتاجية في العالم . وفيما يلي تقديرات منظمة الاغذية والزراعة عن تشكيل القوى العاملة الزراعية في ٨٢ بلدا حسب الجنس :

النسبة المئوية للاناث في القوى العاملة الزراعية	المنطقة
٤٦	افريقيا جنوب الصحراء
٣١	شمال افريقيا والشرق الادنى
٤٥	اسيا
٤٠	منطقة الكاريبي
٤٢	المتوسط

٥٠ - ويرجع التقليل من اهمية عمل المرأة في الاقتصادات الريفية في جملة امور التي ما يلي : ( أ ) استخدام البلدان الصناعية تعاريف " العمل " ، و " العمالة " ، و " الوظائف " والنشاط الاساسي ، وما الى ذلك ؛ ( ب ) وجود انواع كثيرة من الاعمال غير المنظومة في نمط انتاج زراعة الكفاف ؛ ( ج ) ارتباط " عدم اشتغال " المرأة بالوضع الاجتماعي للأسرة في المجتمعات الاسبانية ومجتمعات أمريكا اللاتينية .

٥١ - وحيث انه من المرجح ان تعتمد الانتاجية الزراعية في البلدان النامية لسنوات عديدة قادمة على نوعية العمالة البشرية ، بما في ذلك العمالة النسائية ، فلا بد من التسليم بأن عدم ايلاء الاهتمام الكافي الى تحسين انتاجية العمل يشكل عائقا رئيسيا في سبيل التنمية الزراعية .

٥٢ - ولم تغد المرأة ، من الناحية العرقية ، من الدعم الكافي على صعيد السياسات ذلك انه اولا وقبل كل شيء ، تغيد الدلائل المتزايدة بأن السياسات الزراعية وسياسات حيازة الارض قد قيدت من حصول المرأة على الارض العوامل الاخرى اللازمة للانتاج الزراعي مثل التكنولوجيا ، والاعانات الائتمانية والمدخلات (على سبيل المثال ، الاسمدة والبذور) ثانيا ، لم تتمتع المرأة بغرض متكافئة في الحصول على خدمات الدعم ونظم الحوافز للتوسع في الزراعة ، وانتاج الاغذية ، والتنمية الريفية ، على سبيل المثال ، والارشاد الزراعي وخدمات التدريب والمعلومات . ثالثا ، ادى عدم وجود نهج متكامل للتنمية على الصعيد الوطني الى اظالة امد نهج التجزئة بصورة مستمرة فيما يتعلق بوضع المرأة في المجتمع ودورها في التنمية وبالتالي الى استمرار النهوض بهراج المرأة من خلال نهج الرفاه الاجتماعي والنهج الانسانية والديموقراطية وحدها ، دون اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق التكامل الطويل الاجل .

٥٣ - وكان هناك في المجتمعات التقليدية اعتراف بدور المرأة في الزراعة وانتاج الاغذية عن طريق الحقوق العرفية في الحصول على الارض والانتفاع من الغابات والمساعدة من جانب الايدي العاملة في الاسرة . ولكن التغييرات الهيكلية تحت حكم الاستعمار وفي فترات ما بعد الاستعمار قد أدت الى تآكل كبير من هذه الحقوق ، ولكن لا تزال مسؤولية اطعام الاسرة تقع بالدرجة الاولى على عاتق المرأة في كثير من المجتمعات الافريقية وفي اقل القطاعات وفرة اقتصادية في كثير من المجتمعات في اسيا وأمريكا اللاتينية . كما ان شيوع الملكية الخاصة للارض وادخال المحاصيل النقدية الى الاسواق الداخلية والخارجية ، والحاجة الى تغذية اعداد متزايدة من السكان ، ونضوب موارد الاحراج لصالح النمو الصناعي وازدياد طرق المواصلات ، التي بدأت خلال عصر الاستعمار واستمرت بعد الاستقلال قد خفضت بصورة مطردة من حصول المرأة على الموارد الاساسية . كما ان سحب العمال الذكور وتوزيعهم للعمل في المناجم وبناء الطرق والسكك الحديدية وزراعة المحاصيل التصديرية والعمل في الصناعات الجديدة ، التي شرعت في اقامتها نظم الحكم الاستعماري قد أدت ايضا الى زيادة اعباء المرأة .

٥٤ - من الواضح ان الارض تشكل الركيزة الرئيسية في المناطق الريفية . فالحصول على القروض ، وخدمات الارشاد ، والتكنولوجيات ، بل وحتى الانضمام الى المنظمات التعاونية ، ترتبط جميعها بصفة عامة بحقوق ملكية الارض . ومع ذلك فانه على الرغم من قيام المرأة بالجزء الاكبر من الاعمال الزراعية ، كما هو الحال في كثير من بلدان افريقيا جنوب الصحراء ، فانها قلما يكون لديها حق كامل في الملكية ، بل تتمتع بالاحرى بحقوق استخدام الارض وحسب . وحيثما تكون حقوق الملكية جماعية فان الرجل ، رب الاسرة هو الذى يشارك في الاغلب في جمعيات المزارعين . وفي نظم الزراعة العائلية في المناطق الريفية لا تتمتع المرأة بفرصة كبيرة في الحصول على الموارد ذات الصلة ، مثل الائتمانات والتكنولوجيا وغيرها من الموارد التي من شأنها ان تؤدي الى تغيير علاقات الانتاج التي تتمتع فيها الان المرأة بمركز تفاوضي غير متكافئ . وفي كثير من المجتمعات لاسيما في اسيا وامريكا اللاتينية ، تؤدي عطية النمو والتحديث الزراعي الى المعاناة من الفقر الشديد وزيادة عدد الذين لا يمتلكون ارضا ، مما يدفع بأعداد متزايدة من النساء الى العمل كأجراء في الزراعة حتى في الوقت الذى تتضاءل فيه فرص العمالة عامة امام المرأة . وقد أسهم تأثير هجرة الذكور في زيادة عدد الاسر المعيشية التي تتأثر بها الاناث وزيادة مشاركة المرأة في الاعمال الزراعية . وفي افريقيا جنوب الصحراء ، حيث الارض وامكانيات الحصول عليها وفيرة نسبيا ، فان المرأة عادة لا تمتلك ارضا جيدة صالحة للزراعة أو تشرف عليها . غير ان النساء في انحاء كثيرة من البلدان النامية بدأن في تنظيم أنفسهن وإثارة هذه القضايا داخل المجتمعات والبلدان التي يعشن فيها .

٥٥ - وانتهت حلقة دراسية تدريبية افريقية - آسيوية عقدت في آب/اغسطس - ١٩٨٤ عن " الموارد والسلطة والمرأة " الى أن القانون وامكانية الوصول الى السلطة يمثلان عاملين رئيسيين يحددان امكانية الحصول على الأرض . وقد قللت القوانين الدستورية في حالات عديدة من الحقوق التقليدية للمرأة في الأرض ، لا سيما الأرض المملوكة ملكية عامة . ويمكن أن يكون حق المرأة في الأرض مقيدا بوضعها العائلي . كما توجد تناقضات في اطار الانظمة القانونية بين مختلف أشكال ملكية الأرض : عامة أو مشتركة أو خاصة ، وبين مختلف أنظمة الحقوق . وتشير الدلائل من بلدان مختلفة الى أن قوانين الدولة التي تحكم توزيع الأراضي والاحراج ، كثيرا ما تناقض حقوق المرأة التي تضمنها القوانين العرفية أو العائلية . وغالبا ما يجرى اهمال المرأة في خطط اصلاح الأرض وتعميرها .

٥٦ - وفي بعض بلدان جنوب شرقي آسيا ، كانت النظم الاجتماعية والقانونية ، في فترة ما قبل الاستعمار ، تعترف بحق المرأة في الأرض ومنتجاتها . وقد أدت سياسات الدولة الاستعمارية ، لا سيما فيما يتعلق بتعميم طابع الملكية الخاصة للأرض ، الى اضعاف وضع المرأة الريفية . وأدى تدخل الدولة المباشر في الفترة التالية للاستعمار الى زيادة ترسيخ عدم المساواة بين الجنسين . كما أن سياسات ما بعد الاستعمار أدت الى زيادة الوضع الهامشي للنساء بين صغار الملاك في الريف ، وذلك بسبب تأكيدها بوجه خاص على دور الرجل في الانتاج الزراعي وتمكينه من الحصول على الأرض وعلى المدخلات الحديثة ، واهمالها للمرأة في نفس الوقت .

٥٧ - وبالرغم من الاعتراف الدولي بحق المرأة الريفية في امتلاك الأرض ، فان محاولات ادماج هذا الجهد في السياسات الخاصة بامتلاك الأرض وتمييتها ما تزال محاولات هامشية .

٥٨ - ولم تعرف المرأة الريفية شيئا عن المناقشة المتعلقة بالسياسة التي اجرتها الحكومات حول القضية ، وبما اتخذته من قرارات ، في المؤتمر العالمي بشأن اصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، لازالة جميع العوائق القانونية لمشاركة المرأة في امتلاك الأرض . ولو تمت توعية النساء بأن حقهن في امتلاك الأرض يمثل قضية عالمية لكان ذلك في حد ذاته مشجعا لهن على التعبئة بالرغم من قرون التعود على السلبية والشعور بالنقص .

٥٩ - ولا تزال السياسات الحراجية ، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالتشجير ، غير معترفة بدور المرأة في تنمية الاحراج ، وذلك بالرغم من أن النساء بدأن في بعض المناطق حركات احتجاج كبيرة ضد ازالة الاحراج ، لأنها تؤثر سلبيا على قدرتهن على تغذية أسرهن وماشيتهن .

٦٠ - وقد أدت ازالة الاحراج على نطاق واسع ، تاريخيا وفي الوقت الحاضر ، للحصول على الخشب للاستخدام التجارى ولتهيئة الارض للزراعة الخ ، الى احداث نقص حاد فسي الوقود والعلف في مناطق عديدة مما سبب أزمة للمرأة الريفية ، المسؤولة اساسا عن جمع هاتين المادتين .

٦١ - وما يؤكد أن السياسات الحراجية هي أكبر بكثير من مجرد قضية تقنية تترك للخبراء أن المرأة الريفية الفقيرة غالبا ما تعتمد اعتمادا كبيرا ، لبقائها ، على المنتجات الحراجية مثل الوقود والعلف والاعذية وغير ذلك من المنتجات الاخرى للأغراض التجارية . وقد تأثرت قدرة المرأة على البقاء والكسب تأثرا سلبيا بسبب ازالة الاحراج واستبدال النباتات بأخرى لا توقر للمرأة احتياجاتها من الغذاء والوقود والعلف ولكن تتطلبها الصناعات الكبيرة مثل صناعات الورق والمنتجات الصيدلانية والتشييد الصناعي وما الى ذلك .

٦٢ - وتعمل سياسات التشجير ، بما في ذلك التشجير الاجتماعي ، الى اهمال احتياجات المرأة وآرائها ، وتشجيع الفراسات التي توقر عائدا ماليا سريعا للمصالح التجارية . ولا يعتبر أن للمرأة أى دور في السياسة الحراجية لا على الصعيد القوي ، ولا على الصعيد المحلي ، وقد جرى في بعض الاحيان دفعها الى تنظيم احتياجات بأعمال مادية ، مثلما حدث في حركة شيبكو بالهند . الا أن دراسة بعض الحالات الافرادية للمحاولات التي قامت بها النساء من لا يملكن أرضا لتنمية القزازة وغراسة النباتات للوقود والعلف في أراض غير مستعملة قصد توفير العمالة لأنفسهن ، تشير الى أن المرأة أهملت أيضا في تحسين التوازن الايكولوجي وتحويل الأراضي غير المنتجة الى أصول منتجة . وينبغي أن تشمل مناقشات السياسة الحراجية هذه التطورات .

٦٣ - وما لم تتم ازالة القيود البنيوية و " غياب " المرأة الحالي في سياسات التنمية الريفية والاصلاح الزراعي ، فمن الصعب تصور حدوث نمو وتوسع يتسمان بالعدالة في الانتاج الزراعي والغذائي والحراجي . ومن المهن اتخاذ تدابير سريعة محددة لاصلاح هذا الاختلال مثل تدريب الموظفين الحكوميين لتوعيتهم بقدرات المرأة والنهوض ببرامج البحث والاتصال للمرأة الريفية في هذه المناطق . غير أن حل المشكلة يكمن في وضع استراتيجيات وتدابير طويلة الاجل تنقذ بوصفها ذات أولوية قومية في سياق الحلول ، على سبيل المثال ، للمشاكل الغذائية المزمنة ، وازالة الاحراج ، واختلال التوازن الايكولوجي ، والبطالة ، والفقر ، ولدعم عملية الاعتماد على النفس جماعيا وفرديا .

## جيم - التصنيع

٦٤ - أثر الانتكاس العالمي على جميع جوانب الاقتصاد في البلدان المتقدمة النمو والنامية كليهما . غير أن الأثر الشديد لهذه الحالة يقع على البلدان النامية بوجه خاص . وقد كانت النساء أكثر من عانى في حالة الأزمة الاقتصادية هذه التي اتسمت بركود الانتاج أو انخفاضه وبالبطالة وضعف الأنشطة الاقتصادية . وعدد النساء أكبر ، نسبياً ، في فئات العاطلين - وناقصي العمالة ، وهن ، بالإضافة الى ذلك ، من ضحايا التمييز في هيكل الأجور .

٦٥ - وقد ارتفع عدد النساء في مجال العمالة الصناعية في البلدان النامية من ٢١ في المائة سنة ١٩٦٠ الى ٢٦٫٥ في المائة سنة ١٩٨٠ (اليونيدو، ١٩٨٤) . وثلاث الزيادة الصافية في القوى العاملة الصناعية النسائية حدثت في البلدان النامية ، لاسيما في آسيا . غير أن الاقتصاد العالمي شهد في أوائل الثمانينات انتكاساً واسع النطاق . وقد أدى ذلك ، بالإضافة الى اعتماد النشاط الصناعي في البلدان النامية على البلدان المتقدمة النمو في نقل التكنولوجيا واستثمار رؤوس الاموال وأسواق التصدير وغير ذلك الى درجة عالية من الاستغلال والى عدم توازن الهياكل الصناعية الشديدة التأثير بالتقلبات الاقتصادية الدولية . وغالباً ما يصعب على البلدان النامية التحكم الكامل في التغييرات الهيكلية في صناعاتها - ومن ثم تفادى عدم الاستقرار الصناعي واستغلال القوى العاملة . والنماذج الهيكلية الحالية في الصناعات لا تفضي الى ادماج المرأة في عطية التنمية .

٦٦ - ويجرى عادة تشغيل المرأة في الصناعات التي تعتمد على كثافة العمل والمنخفضة الانتاجية مثل الصناعات التحضيرية ، كالنسيج والاعذية والجلود وغيرها . وتتأثر أجور النساء بضعف موقفهن التساوي . كما أنه ليس لهن أى تأثير اطلاقاً على ظروف العمل . ففي حين أن عدد ساعات العمل ، مثلاً ، في الصناعات التحويلية يميل الى الانخفاض بصفة عامة فسي بعض البلدان النامية ، فان عدد ساعات العمل للنساء يميل الى الارتفاع . وتعكس المعاملة التي تلقاها العاملات ، الى حد بعيد ، مركزهن الضعيف في سوق العمل ، ونقص التعليم والتدريب اللائق ، وضعف أو عدم وجود التنظيم ، ونقص أو عدم تنفيذ التشريعات التي تحمي المرأة ، لاسيما في الصناعات الموجهة للتصدير . وهي تعكس بصفة عامة وضعهن الاجتماعي غير المرضي .

٦٧ - ان الأغلبية الساحقة من النساء العاملات تعشن في البلدان النامية ، وحوالي الثلثين منهن يعطن في الزراعة . والزراعة المعيشية هي أساساً نشاطاً أنثوي في افريقيا جنوب الصحراء . وتعمل النساء ما بين ٣٠ و ٤٠ في المائة من القوى العاملة الزراعية في آسيا . ويزداد عدد النساء اللاتي يصبحن عاملات زراعتيات بأجر نتيجة ازدياد حالة



عدم تملك الاراضي ، ويدفعهن الفقر الى قبول أعمال شاقة اخرى مثل انشاء الطرق . وتوجد نسبة كبيرة من القوى العاملة النسائية في قطاع المزارع ، وتحصل المرأة على أجر أقل من أجر الرجل مقابل ذات العمل ، وهي تواجه أعباء أكثر بسبب عدم ملائمة مرافق رعاية الطفل ، وكثيرا ما يحصل شخص آخر على مرتبتها . وتبحث النساء أيضا عن الدخل اللازم لهن في القطاع غير الرسمي أو معاملات في البيوت . وهذا الانتاج تقليدي ، في بعض الحالات ، وحديث نسبيا في حالات أخرى ، لا سيما حيث فقدت مصادر الانتاج والدخل التقليدي بسبب عدم المساواة التي أحدثتها التعصير والتحول الى الطابع التجاري . وهو ، في أماكن أخرى ، يأتي نتيجة تشجيع " الأنشطة المدرة للدخل " المصممة بحيث تسمح للمرأة بزيادة دخلها النقدي بدون الاخلال بمسؤولياتها المنزلية . وينتج عن ذلك أحيانا دخل جيد للمرأة . وفي أحيان عديدة يكون عائد العمل زهيدا جدا والانتاج المنزلي ، في أسوأ الحالات ، ينطوي قطعا على الاستغلال . ولا تحصل المرأة المعزولة في الأسر المعيشية الفقيرة والعاملة لحساب المقاولين ، حسب نظام الانتاج ، حتى على ما يقارب الاجر الأدنى ، كما أنه ليس لها أية رقابة على عطيا ، فضلا عن النشاط العمالي أو التسويق . وتمثل النساء قوة عاملة خفية ، تعتمد على التجار والوسطاء الذين يتحكمون في العمل . وقد تكون أجورهن ضعيفة جدا الا أنهن ينتجن جزءا هاما من دخل الأسر المعيشية الفقيرة . والبيانات بشأن هؤلاء العاملات قليلة جدا .

٦٨ - وقد أدى تزايد الفقر في الريف الى ازدياد هجرة المرأة كوسيلة لكسب دخل إضافي للأسرة . وتستهدف مناطق تحضير الصادرات في آسيا ، بشكل متزايد ، اليد العاملة النسائية الشابة المطوعة للعمل في الصناعات الموجهة للتصدير والتي تعتمد على العمل المكثف الرخيص .

٦٩ - ومن الاسباب الرئيسية لعدم استفادة المرأة على قدم المساواة من تزايد فرص العمل في الصناعة ، أميتها وعوائقها التعليمية . وتدل الدراسات على أن عمل المرأة ينحصر بشكل متزايد ، في الأعمال المنزلية ، مثل النسيج ، وصناعات الملابس والتبغ ، ووظائف الخدمة الهامشية في القطاع الحضري غير الرسمي حيث يكون التوظيف مؤقتا ، وغير منتظم ، وغير مضمون ، الى جانب كونه قليل الأجر .

٧٠ - وهناك سمة أخرى لوحظت في عديد من البلدان النامية ، وهي أن التوظيف في قطاع الصناعات الرسمي يتجه غالبا الى الشابات غير المتزوجات . وقد يكون أحد أسباب ذلك أن المرأة الشابة يرجح أن تكون قد حصلت على حد أدنى من التعليم . ومن الاسباب الأخرى التي تم تحديدها : ( أ ) انها تعتبر أكثر انضباطا وطاعة من العمال الذكور ، لكونها أكثر تعودا بكثير من الرجال على السلطة والرقابة العائليتين ؛ ( ب ) انها مستعدة

للعمل مقابل أجر أقل وفي ظروف عمل سيئة ، وذلك غالبا ما يكون تحت ضغط الأسـرة ؛  
( ج ) ان قلة تعرّضها للعمل الخارجي ، وضعف تعلمها ، يجعلانها غير واعية بحقوقها —  
كعاطلة .

٧١ - ويرادى تركّز المرأة في " الصناعات النسائية " التقليدية وفي الوظائف التي لا تتطلب  
الامهارة محدودة ، الى الابقاء على أجرها منخفضا ، ويعرقل ترقيتها ويجعلها عرضة  
للبطالة لفترات طويلة في أوقات اعادة التشكيل الاقتصادي والتكنولوجي . ومن المعـسـروف  
تماما أن " الصناعات النسائية " ، مثل النسيج والملابس والالكترونيات والأغذية والمشروبات ،  
تضخ أجورا أقل مما تضخه بقية الصناعات .

٧٢ - وقد شجعت الاستراتيجيات الانمائية الوطنية في بعض الأحيان هذا النوع من التوظيف للمرأة الشابة ورحبت به لاسيما في مناطق التجارة الحرة ومناطق معالجة الصادرات باعتباره مساهمة في زيادة التوظيف عن طريق نقل التكنولوجيا . غير ان الدراسات في هذه المجالات كشفت عن عواقب اجتماعية مقلقة للغاية . ان تشمل الهستريا الجماعية والانهيـار العصبي والاستغلال الجنسي والدعارة والوحامات الاجتماعية الأعباء التي اضطرت كثير من هؤلاء النساء الشابات الى تحملها كنتيجة لهذه الأشكال العصرية من التوظيف . فهؤلاء النساء الشابات مهاجرات ريفيات أساسا ، يجهلن طرق حماية أنفسهن من مثل هذه المشاكل . وعائلاتهن التي تستفيد من دخلهن اما بعيدة جدا أو لا ترغب في تشجيع أية محاولة لمقاومة الاستغلال .

٧٣ - والمهارات التكنولوجية التي من المفروض أن تكتسبها هؤلاء النساء من هذا النوع من التوظيف محدودة للغاية حيث أن الوظائف التي تشغلن تتعلق بخطوط التجميع بصفة رئيسية . كما أن التوظيف في هذه الصناعات الموجهة الى التصدير متقلب جدا . ويشجع تفضيل النساء الشابات الطيعات والأقل تعليماً أو الأميات على سرعة الدوران بالنسبة للعاملات ويحول دون نمو تنظيم بين العاملات لحمايتهن . كما أن تقلبات أسواق الصادرات والتغييرات في التكنولوجيا تجعل التوظيف في هذه الصناعات وقتياً الى حد ما .

٧٤ - ولم يكن أثر التكنولوجيات الجديدة على النساء متساو . ومع أن تقدم التكنولوجيا على مدى السنين وسع فرص العمل بالنسبة للنساء في القطاع الحديث ، الا أنه ترتب عليه كسرة نقلهن الى الوظائف ذات المهارات أو المراكز الدنيا . ويبدو هذا الاتجاه بوضوح فـفي قطاعات التجارة والمالية والخدمات حيث انتشر توظيفهن في بادئ الأمر بدرجة كبيرة الا أن الوضع قد يتأثر الآن على وجهين : فقد تفقد الموظفات بالفعل عملهن أو يتغير محتواه فـفي حين أنه قد لا تجد اللواتي تبحثن عن عمل وظائف تتناسب مع مؤهلاتهن . وقد تشكل هذه الحالة بالاضافة الى ارتفاع معدلات البطالة عقبات خطيرة أمام تحرير المرأة عن طريق العمل . ويبدو أن دينمية التغيير التكنولوجي تتطلب مستويات عالية من المهارات التقنية ، ليست في متناول النساء عموماً ، حتى في أحدث الصناعات ، مثل الصناعة الالكترونية . وفي المصانع الموجودة في العديد من المجمعات الصناعية ومناطق معالجة الصادرات يعتبر اختيار الريفيات اللواتي تتسمن بقلّة التجربة أفضل اختيار حيث يعتقد انهن أكثر من الرجال صبرا واجتهادا ، وأحد بصرا وأخف يدا .

٧٥ - ان ظروف عمل المرأة في الصناعات غير مرضية تماما . ففي معظم البلدان تم وضع تشريع لتنظيم ظروف عمل المرأة . وتتمد هذه التشريعات من تنظيم ساعات العمل الى توفير ضمان المساواة في الأجر لنفس العمل وتسهيلات مثل مرافق رعاية الطفل واعانة الأمومة ، الخ .

غير أن النساء في أغلب هذه البلدان لا تستطعن الانتفاع بهذه التشريعات لأن جهـاز التنفيذ غير مناسب وغير مرضي . وفي بعض الأحيان أدت التشريعات التي توفر مزايا للنساء السـ تفضيل أصحاب العمل تشغيل الرجال على النساء .

٧٦ - ومع نمو التكنولوجيا الحديثة في ميدان الصناعة انتفعت بعض النساء على المستوى التشغيلي ، لا سيما في الأعمال المتعلقة بالتجميع والأماكن التي تتطلب مهارة يدوية . غير أن هناك مجالات أدت فيها الابتكارات التكنولوجية إلى فقدان النساء وظائفهن وتعريضهن إلى أخطار تكنولوجية وصحية . وقد شرع في برامج تدريبية ، أثناء العقد ، تهدف إلى رفع مستوى المهارة لدى النساء ، غير أنها كانت متقطعة وحصرت في مستوى توفير فرص العمل للنساء على الأصعدة التشغيلية لا على الأصعدة الإشرافية والإدارية .

٧٧ - وفي القطاع غير الرسمي تشارك النساء في أنشطة واسعة مدرة للدخل مثل الحرف اليدوية والمنتجات المنزلية ، وأعمال البيع بالتجزئة الصغيرة ، والمنتجات الغذائية ، الخ . ويميز ذلك توظيف غير ثابت ، وأجور منخفضة ، وظروف عمل سيئة . وقد كان لنمو تكنولوجيا التسويق آثار معاكسة على النساء في القطاع غير الرسمي حيث عجزن عن التنافس لأسباب متعددة منها افتقارهن إلى القدرة على التنقل ، وقلة فرص الوصول إلى تقنيات التسويق الجديدة وضآلة فرص الحصول على ائتمانات .

٧٨ - وفي حين أنه ربما لا يوجد بلد واحد لا يمكن فيه للنساء نظريا ، الحصول على ائتمانات ، فإن القيود العرفية والاجراءات الموجودة تحرمهن من ذلك . وتتردد المؤسسات المالية في منح سلف للنساء على أساس عدم وجود ضمانات إضافية . والبيت الذي تسكن فيه المرأة والأرض المزروعة يكونان تقليديا باسم رب الأسرة . ويطلب من المرأة التي تحاول الحصول على سلفة من مؤسسة مالية أن تأتي بتوقيع زوجها كضمانة إضافية .

٧٩ - وقد أكد المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة ، ١٩٧٥ ، على الصعوبات التي تصادفها المرأة في عديد من بلدان العالم فيما يتعلق بالحصول على سلف وقروض لتمويل أنشطة من شأنها أن تزيد من قدراتها الانتاجية ومن ثم اسهامها الكامل في تنمية اسرتها ومجتمعها ، وبالتالي اندماجها الكامل في التنمية .

٨٠ - وأكد المؤتمر العالمي ان ثمة حاجة بوجه خاص لمنح النساء بالمناطق الريفية والحضرية في المجموعات المنخفضة الدخل قروضا بفائدة منخفضة مما يمكنهن من الحصول على الائتمان وتحقيق أساس اقتصادي متين وقابل للاستمرار ، وأوصى الحكومات بما يلي :

( أ ) انشاء آليات لتيسير منح الائتمان بما يوفي بالاحتياجات الخاصة للنساء بالمناطق الريفية والحضرية في المجموعات المنخفضة الدخل ؛

(ب) تيسير وصول النساء في المجموعات المنخفضة الدخل الى المؤسسات المالية الموجودة ؛

(ج) تشجيع المبادرات التي اتخذتها وتتخذها المنظمات النسائية غير الحكومية والتطوعية من أجل انشاء مؤسسات مالية ومصارف خاصة بها والاشارة بذلك .

٨١ - ورغم الاجراءات المتخذة بناء على هذه التوصيات أعلنت الأمم المتحدة سنة ١٩٨٠ في مؤتمر منتصف العقد ان النساء في الوقت الذي يقمن فيه بما يقارب ثلثي ساعات العمل في العالم لا يحصلن الا على عشر دخل العالم ويملكن أقل من واحد في المائة من الممتلكات في العالم .

٨٢ - ان الائتمان ضروري لاقامة أى نشاط اقتصادى هام . وهو عامل حاسم في تمكين النساء من استخدام تكنولوجيات أكثر انتاجية لأغراض التنمية ، وتغيير نصيبهن سواء من العمل العالمي أو من عائداته على العمال .

٨٣ - وهناك نوعان أساسيان من الائتمان ، ائتمان طويل الأجل لشراء المصانع والآلات ، الخ ، وائتمان قصير الأجل لتمويل الأنشطة التجارية . وقد أبدت النساء في البلدان النامية اهتماما بالائتمان القصير الأجل .

#### دال - التعليم والتدريب والثقافة ووسائل الاعلام الجماهيرى

٨٤ - ان التعليم أداة ذات حدين ان يمكنه ان يساهم في التغيير البنيوى للمجتمع وان يكون حليفا له وذلك عن طريق تدريب الناس على المهارات المطلوبة - القديم منها والناشئ والمتوقع . كما أنه عملية مولدة للقيم ، يؤثر في سلوك الناس ومعاييرهم ومواقفهم الثقافية لاسيما الشباب منهم . ومنذ نشأة حركة المساواة للمرأة في التاريخ الحديث ، ركز بشدة على التعليم بوصفه الاداة الأساسية للقضاء على التمييز بين الجنسين . وقد رأت البلدان النامية في التعليم أداة حافزة للتنمية في جميع الميادين تقلل اعتمادها على المستشارين الخارجيين . وتثلت المشاكل الأساسية في تشجيع التوسع السريع للهيكل التعليمية لسد متطلبات التنمية والتقدم الثقافى بصفة عامة من الأيدي العاملة . وقد عاقت ندرة الموارد وألويات التنمية المتقلبة السعي المتوازن لتحقيق هذه الأهداف . ومن بين الأهداف التي أعطيت أولوية فيها فيما يتعلق بتخصيص الجهود والموارد القضاء على التمييز بين الجنسين .

٨٥ - وما تزال الامية تمثل المشكلة الرئيسية في معظم البلدان النامية وتشكل النساء الجزء الأكبر من الاميين . وتبلغ نسبتهن حوالي ٦٠ في المائة من الاميين البالغين وعدد هم ٨٠٠ مليون تقريبا في البلدان النامية . وبالرغم من أن نسبة الأميين من مجموع السكان البالغين قد انخفضت الا أن النتائج لا تزال غير مرضية . إذ أن العدد المطلق للاميين فسي هــذـه البلدان لا يزال يتزايد . والفوارق بين الجنسين لا تزال قائمة بين الاميين ويعود ذلك بصفة خاصة الى أن النسبة المنخفضة لالتحاق البنات في المستوى الابتدائي ترفع عدد النساء الاميات . ويبين الجدول التالي هذا الوضع :

الإلام بالقراءة والكتابة بين النساء بالمقارنة مع الرجال ١٩٧٠-١٩٨٠

(الإلام بالقراءة والكتابة - الرجال - ١٠٠)

١٩٨٠	١٩٧٠	
٨٥	٨٤	المجموع في العالم
٩٩	٩٩	البلدان الأكثر نموا
٧١	٦٥	البلدان النامية
٤٧	٣٥	افريقيا
٧٣	٦٩	آسيا والمحيط الهادئ
٩٤	٩١	امريكا اللاتينية

٨٦- أظهر التفاوت بين الأميين حسب الجنس اتجاها متزايدا في البلدان النامية، ففي عام ١٩٦٠، بلغت نسبة النساء بين الأميين ٥٧٩ في المائة. وزادت هذه النسبة إلى ٥٩٥ في المائة في عام ١٩٧٠.

٨٧- والاتجاهات في عملية تأمين تكافؤ فرص وصول الرجل والمرأة إلى المستويات المختلفة في النظام التعليمي، مثل اتخاذ تدابير عن طريق معدلات الالتحاق بالمدارس، تظهر بعض النتائج المشيرة للاهتمام. فعلى مدى عقد بين ١٩٦٠-١٩٨٠، ظل التفاوت بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالمدارس لفئات الأعمار من ٦ إلى ١١ ومن ١٢ إلى ١٧ ثابتا بالفعل في البلدان النامية، على الرغم من وجود تحسن شامل في التحاق الجنسين بالمدارس. وفي المستوى الأعلى للتعليم، تضيق الفجوة بقدر أكبر، خلافا للبلدان المتقدمة النمو حيث توجد الفجوة بين الجنسين أساسا في المستوى الأعلى. وفي هذا المستوى انكشفت الفجوة بين الجنسين في البلدان المتقدمة النمو خلال العقود الأخيرة، واتسعت بالفعل في مجموعة البلدان النامية.

٨٨- ويحول استمرار هذه الفجوات دون تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، بما يؤثر بالتالي على العمالة، واكتساب المهارات والفرص القائمة على المشاركة في جميع الميادين. ويعتبر اتساع الفجوة في التعليم العالي مسألة مشيرة للقلق البالغ، لأن هذا القطاع هو ميدان التدريب للدخول في كثير من المجالات الهامة بالنسبة للتنمية، مثل العلم والتكنولوجيا، والاتصالات والصناعات التي تستخدم تكنولوجيا رفيعة المستوى، والمهن مثل المحاماة والطب وما شابه ذلك. كما أنه ميدان التدريب في معظم الوظائف الإدارية ووظائف وضع القرارات. ويمكن إذا اتسعت هذه الفجوة، أن يزداد تقلص مشاركة المرأة في وظائف صنع القرارات، وهي مشاركة محدودة بالفعل.

٨٩- والمرأة المحرومة من التمتع بقدر مناسب من الفرص التعليمية وفرص تنمية المهارات هي أيضا نفس المرأة التي لا تزال تستخدم غالبا في القطاعات التقليدية وغير الرسمية، التي أهملت في استراتيجيات التنمية. كما أنها تتلقى أقل قدر من الدعم التكنولوجي / الاعلامي والحماية التشريعية بل حتي الاعتراف بها كعامله. وهي تعتبر على وجه العموم أفقر الناس وأكثرهم تحملا لما لا يطاق من أعباء النضال المتواصل من أجل بقائها وبقائها اسرتها ولا سيما الاطفال، وأكثر الناس عرضة للاستغلال من قبل أرباب العمل والأسرة والمجتمع والافتقار الى التعليم يضاعف ويديم فقرها، ونقص معلوماتها عن حقوقها، وعن خيارات وأساليب تغيير وتحسين حالتها ويجعلها في شراك حلقة مفرغة من الالنتاجية المنخفضة والفقر، وثقل عبء العمل، وقلة الوقت اللازم للاستفادة حتى من الفرص المتاحة في مجال التعليم والتدريب التي يمكن أن توسع نطاق خياراتها وتضعها في التيار الرئيسي للتنمية.

٩٠- من تكون هذه المرأة؟ ان المرأة الأمية والتي تلقت قسطا قليلا من التعليم في البلدان النامية موجودة بأغلبية ساحقة في القوى العاملة بوصفها عاملة بأجر أو بدون أجر في الزراعة، والحرف اليدوية، وعاملة مهاجرة في الاحياء الفقيرة في الحضر، وعاملة غير نظامية في المزارع، والمناجم والمصانع، ومنتجة في المنزل في القطاع غير الرسمي، وبالعسفة للاسماك والخضروات، والمصنوعات اليدوية، والاعذية المجهزة، والوقود والعلف.

٩١- وفي البلدان النامية، فان الافتقار الى التعليم والمهارات الأخرى يؤدي بالمرأة الى البحث عن العمل كخادمة في المنازل، وهي مهنة كثيرا ما تتعرض فيها المرأة للاستغلال وتحصل فيها على أجور منخفضة وساعات عمل غير أكيدة وطويلة، مع عدم الحصول على أجازات بأجر أو مزايا اجتماعية أخرى. والمهن الأخرى التي تعمل فيها المرأة هي مهن ساقيات الحانات، والمضيفات وموظفات الاستقبال، وهي مهن تبعد عادة عن تناول أنظمة العمل. وفي بعض الاحيان فان الفتيات اللاتي لم يبلغن السن الأدنى للدخول في العمل يعملن كخادمت في المنازل أو كمغنيات في ظل ظروف قاسية وفي كثير من الاحيان دون الحصول على الأجر أو المأكل أو المأوى المناسب.

٩٢- وفي حين أن المدخلات التكنولوجية المتاحة عن طريق الشركات عبر الوطنية وغيرها من الشركات الكبيرة تجد في الفتيات مصدرا رخيما وطيعا للعمل، لا يزال العائق التعليمي يعتبر أكبر حجرة عثرة للنساء الأخريات اللاتي لا يحصلن على أي دعم تكنولوجي لنشاطهن المنزلي أو الانتاجي.

٩٣- كما يشكل العائق التعليمي حاجزا في طريق وصول المرأة للمعرفة الأساسية بالرعاية الصحية، والوقاية من الانحطاط البيئي، والتلوث وغيرها من الأخطار وبحقوقها القانونية. وفي مقابل هذه الصورة الكئيبة، فان النساء اللاتي تمكنن من الالتحاق بالتعليم



دخلن في مجالات جديدة كثيرة من الوظائف التي كانت مشاركتهن فيها معدومة بالفعل وتمكنن من الاستفادة في نواح كثيرة من عملية التنمية. وقد دفع عجلة عملية التنوع المهني هذه عن طريق التعليم خلال العقد في كثير من البلدان النامية .

٩٤- وتوجد الفجوات الرئيسية في التنمية التعليمية في مجالات التغيير الثقافي وتشجيع القيم الاجتماعية التي تدعم وتوضح أهداف التنمية . وحالات التحول الثقافي تحدث الآن في البلدان النامية، غير أنها تحدث في كثير من الحالات من خلال عمليات قلما تتحكم فيها الشعوب وحتى الحكومات . وفي كثير من الأحيان يجرى تشجيع القيم والتطلعات الجديدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لكي تحقق القوى أكثر قدر من الفائدة داخل البلاد وخارجها .

٩٥- وفي المجتمعات التي ترتفع فيها معدلات الأمية، تؤدي وسائط الاتصال الجماهيرية السمعية البصرية دورا حاسما في التغيير الثقافي . وتميل وسائط الاعلام الجماهيرية والفنون والآداب الى ايضاح المواقف والاتجاهات والحركات الاجتماعية والأفكار السائدة، ولا سيما لقطاع السكان المسؤول عن تصميمها . وهي اذا استخدمت بصورة دينامية، يمكن أن تكون دافع قوية للتغيير الاجتماعي والا، فانها تكون بمثابة مرآة للقيم القائمة وتعمل على تقوية وتعزيز الأفكار التقليدية والوضع الراهن . وفي أسوأ الأحوال، يمكن أن تؤدي الى كبح عملية التغيير أو عكس اتجاهها . كما أن التعليم يمكن أن يشكل آلية لتسهيل وتوجيه التغيير الاجتماعي الى الاتجاهات المستنيرة أو أداة للارتداد يمك بها القطاع المسيطر الذي يسعى الى عكس اتجاه العملية. وفي حالة مساواة المرأة، يقدم تاريخ الأدب وغيره من الوسائط خلال فترات الكفاح في سبيل التحرير الوطني، عندما حظى مفهوم مساواة المرأة أيضا بتأييد ضخم، دليلا كبيرا على هذا الدور التقدمي الذي سعت المرأة للاضطلاع به .

٩٦- بيد ان الدراسات الاستعراضية لدور التعليم ووسائط الاعلام الجماهيرية في البلدان النامية في الفترة المعاصرة، تدل على أن هذه النظم في شكلها الحالي، قد ساعدت في الواقع على ادامة صور مقولية لادوار المرأة استنادا الى خبرة الطبقة المتوسطة من الحضر أو الصفوة الاجتماعية، والى حد ما أبرزت أنماط الاستهلاك ونماذج الادوار المستعارة من أساليب الحياة في البلدان المتقدمة النمو .

٩٧- وفي كثير من البلدان، أسهمت تلك التغييرات في توسيع الفجوة بين الصفوة وجماهير الشعب، وبين سكان الريف وسكان الحضر، وبين الاغنياء والفقراء . ولا تتسم صورة المرأة وأدوارها أولا، بالواقعية ان أنها لا تأخذ بعين الاعتبار الغالبية العظمى من النساء اللاتي يؤدين ادوارا كثيرة ومتنوعة داخل البيت وخارجه، من أجل بقاء الأسرة اقتصاديا وثانيا، انها مهينة وبعيدة عن الكرامة كما هي الحال بالنسبة لصور المرأة في السينما

والاعلانات التي تبرز المرأة اما كهدف جنسي أو كجمال فاتن أو كربة بيت تستمد قيمتها فسي المجتمع مما تستخدمه من مستحضرات التجميل والازياء الحديثة ، أو يعتمد مركزها الاجتماعي على قدرتها على استخدام سلع استهلاكية شتى .

#### هـ - العلم والتكنولوجيا

٩٨- لا يوجد تحت تصرف البلدان النامية سوى قدرات علمية وتكنولوجية هزيلة نسبيا . ولذلك يتطلب تعزيز العلم والتكنولوجيا في هذه البلدان اجراء اتصالات دولية قوية والمشاركة في الانتفاع بالمعرفة العلمية والامكانيات التكنولوجية بما يتماشى مع الاحتياجات الانمائية للبلدان النامية .

٩٩- ولذلك تمثل القضية الأساسية المتصلة باستخدام العلم والتكنولوجيا كأداة للاسراع بتنمية البلدان النامية في نقل التكنولوجيا ، وفي هذا الصدد ، اختيار التكنولوجيا . ويجب أن يعتبر نقل التكنولوجيا بمثابة عملية معقدة ، وتنطوي على مجموعة من العوامل الاقتصادية والمالية ، والقانونية ، والاجتماعية . وفي هذا الصدد ، يحتاج الأمر الى تدخلات محلية - وهي في المقام الأول المعرفة بالتكنولوجيات والمعلومات المتعلقة بها ، والكوادر المدربة ، والأنظمة القانونية وغيرها من الأنظمة وما شابه ذلك . وتتطلب عملية انتقال التكنولوجيات اجراء تحليل وتقييم ليس فقط للآثار الاقتصادية ، بل أيضا للآثار الاجتماعية . وما يجب أن يوضع في الاعتبار هو انه في حين تعتبر التكنولوجيا ذاتها محايدة ، فان تطبيقها يمكن أن تترتب عليه آثار اجتماعية ضخمة ، بالنظر الى أنه يمكن عن طريق التكنولوجيا نقل نظام للسيطرة والاستغلال فضلا عن مجموعة من القواعد والاخلاق الاجتماعية . وينبغي أن يكون تحليل الآثار الاجتماعية جزءا أساسيا لأي ترتيب لنقل التكنولوجيا . وينبغي لهذا التحليل أن ينظر على وجه التحديد في أثر التكنولوجيا على حياة المرأة ، والأسرة والمجتمع والقيم الاجتماعية والثقافية الأخرى للبيئة الجديدة التي ستنتقل اليها التكنولوجيا .

١٠٠ - ان المرأة مرتبطة بالعلم والتكنولوجيا من خلال التحويلات الهيكلية التي تصاحب نقل التكنولوجيا والتطور العلمي والتكنولوجي وكذلك بوصفها من المشتركين في الأنشطة البحثية والتكنولوجية وبوصفها من الاشخاص الذين يحسّون أثر التكنولوجيات الجديدة في حياتهم اليومية. وفي جميع الحالات ، يجب أن يكون ارتباطها أقوى مما هو عليه الآن. ومن المهم جدا أيضا أن تفهم المرأة الابتكارات العلمية والتكنولوجية ، لأن ذلك يمكنها من التأثير على المواقف الاجتماعية العامة تجاه التغيير التكنولوجي من خلال التعليم غير الرسمي القائم .

١٠١ - ان التغييرات الجذرية في النمط التنظيمي للمجتمع وأنشطته ، والمرتبطة بالتغيير العلمي والتكنولوجي السريع في التنظيم الشامل ، والتي تحدث حاليا في البلدان المتقدمة النمو قد تؤثر أيضا تأثيرا هائلا في جميع البلدان النامية وتفضي إما الى تنمية اكثر دينامية وانسانية واما حتى الى درجة أعلى من التبعية والاستغلال. ولا يمكن أن تحل مشكلة المواقف الهامشي لبعض اعضاء المجتمع ، ولا سيما المرأة ، إلا بدمج عناصر هذه التكنولوجيات الجديدة في استراتيجيات انمائية وفقا لمفهوم التنمية المتكاملة .

١٠٢ - وعلاوة على ذلك فان أحدث ما يسمى بالتكنولوجيات الرائدة والتكنولوجيات المتعددة الاختصاصات يمكن أن يستخدم بطرق مختلفة وعلى صعد مختلفة . ويمكن أن يعطل استخدامها على ابراز الدور الانتاجي للمرأة ، لأن هذه التكنولوجيات قابلة للتطبيق في عدد من المجالات التي تتصل بتحسين نوعية الحياة ودمج المرأة في التنمية ، وهي انتاج الاغذية وتوفير مياه الشرب النظيفة وتحسين ظروف الاسكان واستخدام مصادر الطاقة البديلة والتعليم وما شابه ذلك . وتنشط هذه التكنولوجيات نمو العمالة ، حيث أنها تتيح اعدادا متنوعة من مجموعات الاعمال .

١٠٣ - ومع ذلك فينبغي مراعاة أن الاعتبارات الاقتصادية والسياسية ، لا الاجتماعية والثقافية ، هي التي تحدد فرص حصول البلدان النامية على التكنولوجيات الجديدة الهامة بالنسبة للتنمية الوطنية ، وأحكام وشروط ذلك . وبهذه الطريقة تتوقف أيضا سهولة توصيل حصول المرأة الى التنمية التكنولوجية على العلاقات العالمية بين أصحاب التكنولوجيا ومستعطيها ومن يحاولون تأمين الحصول على التكنولوجيات الجديدة وعلى العطييات . ويستلزم هذا بذل جهود رئيسية لزيادة استغلال المعرفة المتاحة حاليا في البلدان النامية الى أقصى حد والاقبال من تبعيتها التكنولوجية للبلدان المتقدمة النمو .

١٠٤ - وما فتئت المرأة تكتسب تقليديا المعرفة والخبرة في مجالات مثل الانتاج الزراعي ، واستغلال الطاقة ، وتدبير الشؤون المنزلية ، وصناعة مستلزمات الحياة اليومية ، والطب المنزلي ، الخ ، ولم تستغل هذه المعرفة والخبرة من وجهة النظر الانمائية . وقد يخفف استخدام الوسائل والمعرفة العلمية والتكنولوجية الجديدة من الكد المنزلي في المناطق

الحضرية والريفية بتوفير مرافق أفضل للعياء والطاقة وغير ذلك من مرافق المجتمعات المحلية . وهذا من شأنه تحرير طاقات يمكن أن تشجع المرأة على توجيهها نحو الاشتراك النشط المفيد في غير ذلك من المجالات الاقتصادية والاجتماعية وفي التحويل التكنولوجي العام للمجتمع .

واو - الصحة والضمان الاجتماعي ، والسكان ، والاسكان ، والنمو الحضري ، والمسائل البيئية

١٠٥ - ان مشاكل الصلات المتبادلة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي ما زالت بعيدة عن الحل بصورة عامة ، وتزايد الاهتمام بالأبعاد التوزيعية والانسانية للتنمية يشيران الى الحاجة الى ايلاء مزيد من الاهتمام الى جميع جوانب التنمية الاجتماعية . وهذه المسائل المتعلقة بالصحة ، والضمان الاجتماعي ، والاتجاهات السكانية وتخطيط الاسرة ، ونمو الاسكان الحضري ، والبيئة ، ترتبط بالمشكلة العامة المتعلقة بمستوى التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في بلد ما وقاعدة موارده وسياساته الاجتماعية .

١٠٦ - ان ملايين الناس في البلدان النامية يعيشون في شرك الفقر وسوء التغذية والجوع والمرض بالرغم من ان هناك اختلافات اقليمية في الظروف المعيشية . وتشير التقديرات الى ان ٣٥ في المائة من تلاميذ المدارس في افريقيا و ١٦ في المائة في آسيا و ٤ في المائة في امريكا اللاتينية يعانون من اشكال حادة من سوء التغذية بالطاقة والبروتين . وبالمثل تشير التقديرات الى ان ثلثي النساء الحوامل في العالم النامي يعانون من فقر الدم الناتج عن سوء التغذية ، ونقص خدمات رعاية صحة الام والطفل ، ونقص المرافق الصحية السليمة وامدادات مياه الشرب الآمنة . وبحلول نهاية العقد الماضي ، لم تكن امدادات مياه الشرب متاحة الا لنسبة ٢ في المائة من الأسر في البلدان النامية وكان ما يزيد على ثلاثة أرباع السكان يفتقرون الى امكانية الوصول الى المرافق الصحية . وهذا له أثره على الاجيال المقبلة .

١٠٧ - ويكشف توزيع المؤشرات الاجتماعية حسب المناطق عن أنه لا توجد فجوة كبيرة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية فحسب بل ان هناك ايضا اختلافا كبيرا فيما بين المناطق النامية .

١٠٨ - وتواجه معظم البلدان النامية مشكلة انخفاض أو ببطء معدل نمو الانتاج ، وتزايد البطالة ، وازدياد العجز في ميزان المدفوعات ، والتضخم . وتؤثر هذه العوامل جميعها تأثيرا معاكسا في توفر الموارد للخدمات الاجتماعية ، أي الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي .

١٠٩ - ورغمًا عن نقاط الضعف في منهجيات المؤشرات الاجتماعية القائمة وعدم وجود البيانات المتعلقة بسهولة الوصول الى الهياكل الاساسية للتنمية الاجتماعية وبخاصة بصها التوزيعية ، تشير الاتجاهات الى أن النتائج تختلف اختلافا كبيرا ايضا داخل المناطق ، والى أن التحسينات الاجتماعية لا تحدث بالتأكيد بشكل آلي كنتاج ثانوي للنمو الاقتصادي . وفي حالات كثيرة تكون الموارد الصحية مكسدة بشكل غير متجانس في المدن الكبيرة ، على حساب الرعاية الصحية الالوية للجماهير في المناطق الريفية . وتشمل المشاكل التي تتطلب دراسة دقيقة التفاوت في الدخل ومستويات المعيشة والرعاية المتاحة لمختلف الشرائح الاجتماعية ، وعدم ملائمة التخطيط والادارة للتنمية المتعلقة بالصحة ، ومشاكل التنسيق بين القطاعات ، وتحقيق اللامركزية الادارية والمشاركة الشعبية في تخطيط برامج الرعاية الصحية وهرمجتها وتنفيذها .

١١٠ - ولا توجد نظم ضمان اجتماعي الا في عدد قليل جدا من البلدان النامية . وحتى في الحالات التي توجد فيها هذه النظم ، لا تشمل نظم استحقاقات الآومة والتأمين الصحي واستحقاقات الشيخوخة ، الخ ، القائمة جزءا كبيرا من السكان في القطاع غير الرسمي - الذي يتكوّن جزء كبير منه من النساء . وفي بعض البلدان تكمل المنظمات الطوعية والخيرية الاعمال الحكومية . ومع ذلك ، فكثيرا ما تكون اعمالها غير منسقة وغير كافية لمعالجة المتطلبات المتزايدة الناجمة عن النمو الحضري والفقر . ويرتبط تطور الحماية الاجتماعية بالتغييرات في الاستراتيجيات والتوجه في مجال التنمية من اجل تلبية الحاجات الدنيا الاساسية ، والاقبال من الفقر والقضاء عليه ، وتعزيز فرص العمالة ، وتحسين ظروف العمل للعمال .

١١١ - والأمر الذي يزداد وضوحا هو أن تنفيذ السياسات السكانية ينبغي أن يجري بشكل مواز لتحسين الرعاية الصحية والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية العامة ، لأن قضايا السكان تصعبا انسانية اساسية جدا .

١١٢ - وقد لاحظ المؤتمر الاول للسكان المعقود في بوخارست في عام ١٩٧٨ أن الاسر الكبيرة هي نتيجة للفقر وليست سببا له . واقترحت خطة العمل العالمية للسكان المعتمدة في بوخارست عدة تدابير اجتماعية واقتصادية ، بما فيها تخفيض معدل وفيات الاطفال ، والرعاية الصحية للأم والطفل ، وادماج المرأة في التنمية وتشجيع تعليم المرأة وتوظيفها ، وزيادة سن الزواج ، الخ ، على اساس ان هذه التدابير هامة فيما يتعلق بالحد من الخصوبة . وهناك تسليم متزايد على مر السنين بالصلوات المتبادلة بين مركز المرأة والاتجاهات السكانية والانمائية .

١١٣- وأكد مؤتمر المكسيك المعني بالسكان المعقود في عام ١٩٨٤ على ان الاستراتيجيات السكانية لا يمكن قصرها على تحليل الاتجاهات السكانية ، نظرا لان هناك علاقة ديناميكية متبادلة بينها والتحول الاجتماعي - الاقتصادية . وعلى ذلك ، فالمطلوب هو مجموعة من الاستراتيجيات والانشطة المنسقة لتعزيز التنمية الاقتصادية ، وجودة الحياة ، وحقوق الانسان ولا سيما الحق الاساسي في الاختيار الفردي .

١١٤- وقد قبلت بلدان نامية كثيرة السياسات السكانية كجزء من التخطيط الانمائي ، ومع ذلك أدت عدم كفاية التنمية ومدى توصيل خدمات الصحة العامة ، وزيادة التأكيد على خدمات منع الحمل الى فشل ما استهدفته السياسات السكانية . وكانت المحاولات الابتدائية التي اتبعت نهجا اهادي الاتجاه تعتقد ان تعليم المرأة وتوظيفها لهما اثر مباشر على سلوكها فيما يتعلق بالخصوبة . وقد اوضحت البحوث الحديثة انه لا يوجد ارتباط مباشر بين التعليم او العمالة وقبول طرق تنظيم الاسرة . والمسلك المتعلق بالخصوبة هو نتيجة مجموعة مركبة من العوامل تؤثر على المركز العام للمرأة داخل الاسرة والمجتمع المحلي . وقد اوضحت الدراسات ايضا ان تشجيع العمالة داخل المنازل غالبا ما يتعارض مع الهدف الاجتماعي المتمثل في انشاء اسر صغيرة ، لان الاطفال ينظر اليهم كعامل محتملين . وعلى ذلك ينبغي للمهجوم المباشر على مشكلة نمو السكان ان يركز على تحسين المركز الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتعليمي للمرأة .

١١٥- ان المطالب المتعلقة بالحق في اجراء اجهاض مأمون وفي منع الحمل تأتي من المرأة ، وهذه الطلبات اساسية فيما يتعلق بقدرتها على ممارسة ضبط حياتها . ومع ذلك ففي كثير من البلدان النامية تصبح المرأة ضحية لتكنولوجيا منع الحمل . وينبغي ان يمنح للأفراد الحق في اختيار الشكل المستخدم من اشكال تنظيم التناسل .

١١٦- ان مركز المرأة والنهوض بدورها في التنمية يبقى عنصرا حاسما في تحقيق هذه الاهداف ، كما ان استمرار عدم المساواة ، بكافة مظاهره بين الرجل والمرأة ، والسدى يتجلى في زيادة عدد حالات الفقر والبطالة والامية بين النساء ، عنها بين الرجال والمجال المحدود لفئات العمل المتاح للمرأة والمشاركة غير المتكافئة في مسؤوليات المنزل والاسرة كل ذلك يجعل من الصعب على المرأة ان تساهم مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد . لذا يتمين النظر الى السياسات السكانية بوصفها جزءا لا يتجزأ من التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة .

١١٧- ان النمو السريع للمدن في البلدان النامية قد خلق مشاكل خطيرة حيث تعيش نسبة ضخمة من العمال المهاجرين الى المدن في الكواخ وأزقة قدرة مؤقتة تفتقر الى المرافق الاساسية الكافية . ويعتبر نمو المدن والارتفاع الحاد في الهجرة من الريف الى الحضر

مظاهر لعدم التوازن في توطين الأنشطة الانتاجية ولتوسيعها ، والنساء اكثر عرضة للتأثر من كل ذلك نظرا لارتباط انشطتهن بالمنزل كما ان الاوضاع السكنية والصحية السيئة مضرّة لصحتهن وصحة أسرهن . وقد أغفلت سياسات ازالة الاحياء القذرة والاسكوا الحضرى احتياجات المرأة ومشاكلها .

١٨ - كما ادى نمو المدن الى خلق مشاكل ايكولوجية اذ ان الحاجات المتزايدة للمدن الآخذة في الاتساع ادت الى ضغط زائد على الموارد الطبيعية وهدم الانسجام بين الانسان والطبيعة كما ادت الى انحطاط الموارد المنتجة مثل المياه والارض والغابات واسفـر الضغط الزائد على الارض والرعي الجائر وازالة الاحراج عن اضرار بيئية خطيرة . ان المدن النامية تهدد بانتشار التلوث البيئي ، حيث تطلق المجمعات الصناعية في المدن عناصر التلوث في الهواء وتلقي بالفضلات الصناعية في الانهار الكبرى ، وقد حذر تقرير صادر من مركز الاتصالات البيئية التابع للامم المتحدة من اخطار التلوث الناجمة عن محاولات الصناعات الكيماوية في البلدان المتقدمة طرح النفايات السامة في البلدان النامية . ولا تواجه المرأة مشاكل الاثار السيئة على وظائف اعضائها فحسب وانما تواجه الاثار المضرّة بجهازها التناسلي وجنينها ايضا . ان الاهمال الاجرامي وانتهاكات معايير السلامة التي ترتكبتها الشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية امر يثير القلق العميق . لقد نظمت الجمعيات النسائية في جزر الباسفيك احتجاجات على تلويث المياه الذي تسبب في هلاك الاسماك التي تعتبر اكر مورد غذائي للاسر .

١٩ - واصبحت مشاكل التلوث والانحطاط البيئي من القضايا المهمة في كثير من البلدان النامية فقد ادى التوسع في الزراعة عن طريق ازالة مساحات شاسعة من الغابات التي التصحر والتآكل الحاد للتربة وهي مشكلة بالغة الخطورة في افريقيا جنوب الصحراء وشمال غرب اسيا والشرق الاوسط . فالاحراج حيوية للحياة الايكولوجية في كثير من البلدان النامية وقد خلقت ازلتها مشكلات عويصة نظرا لان الاستهلاك لموارد الاحراج قد يجاوز امكانات تعويضها عن طريق النمو الطبيعي - وقد اثر ذلك على ملايين الاسر المعيشية الريفية وعلى دور المرأة في هذه الاسر وكذلك على المستوى الغذائي لهذه الاسر. ان الخسائر البشرية المتمثلة في سوء التغذية والمجاعات والاضطراب في حياة الاشخاص الباحثين عن العمل في المدن الكبيرة هي مسألة جد خطيرة . كما ان الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية لا يمكن تحمله الى ما لا نهاية . بل ان عملية التنمية نفسها تهدد بخطر بيئي عظيم . لقد ركزت قلة من الحركات الايكولوجية بحق على مسألة ما ستؤدى اليه " التنمية " حقيقة من اثار . ان عملية احلال المزارع محل الاحراج قد احدثت ضررا ايكولوجيا بليفا في بعض المناطق ، اذ لا يمكن لاشجار الاوكاليتوس ان تعوض عن الاحراج الكثيفة التي توفر الوقود والعلف والفواكه وبعض المنتجات الاخرى الاقل اهمية للمرأة ، والحقيقة الثابتة

الآن هي أنه مع نفاذ هذه الموارد أخذ جمع الوفود والملف يستهلك جل وقت المرأة بشكل متزايد ولا سبيل أمام الحركة الضادية بالتشجيع للاستمرار إلا إذا صارت المرأة عنصراً رئيسياً في عملية اتخاذ القرار على مستوى القرية نظراً لأنها هي التي تتأثر منها بصورة حيوية .

## زاي - التحليل المؤسسي

### ١- دور الحكومات

١٢٠- لقد وافقت معظم الحكومات من حيث المبدأ على تحسين مركز المرأة الاجتماعي والاقتصادي والقانوني وإشراك المرأة في التنمية باعتبار ذلك من الأهداف المنشودة والغايات المخطط لها ، لذا فإن استجابة الحكومات والبرلمانات والمؤسسات السياسية الأخرى وعلى مختلف المستويات لضرورة دمج قضايا المرأة في خطط التنمية أمر مهم من أجل التنفيذ الفعال للاستراتيجيات الملائمة .

١٢١- لقد شهد العقد تقدم المرأة في قطاعات مختلفة كما ازدادت فرص وصول المرأة للتعليم والصحة والعمل . ورغم أن ذلك يمثل إنجازاً تحقق أثناء العقد إلا أنه في ضوء التقدم البطيء لنمو المرأة في مختلف القطاعات والفجوات التي لا يزال العمل فيها غير فعال ، وغير ملائم كل ذلك يدل على انعدام الاهتمام الشامل ببرامج المرأة . لقد سنت معظم الحكومات تشريعات تشمل موضوعات عريضة مثل التشريع الوقائي والتشريع الاجتماعي والتشريع الذي ينظم الأوضاع في الصناعة إلا أنه من الناحية العملية لم تستطع غالبية النساء الاستفادة من هذه التشريعات نظراً لأن الهياكل الإدارية المسؤولة عن تنفيذها كانت غير فعالة بشكل عام .

١٢٢- وتشير التجارب القطرية إلى أن كثيراً من البلدان قد انشأت خلال عقد الأمم المتحدة للمرأة أجهزة حكومية إما كجزء من الهياكل الإدارية القائمة أو كهيئات مستقلة مثل اللجان والمكاتب والوزارات التي تعالج شؤون المرأة أو في شكل مجالس قومية وهي منظمات غير حكومية . وقد أنشئت معظم هذه الأجهزة لغرض تحديد المسؤولية والتبعية داخل الحكومة عن تخطيط ورمجة وتنفيذ البرامج الخاصة بالمرأة لكي تعمل كأجهزة مساعدة وتوفر الهياكل الأساسية والدعم من الموارد وتبهيئ فرص التدريب للعاطلين وتتولى مهمة استعراض ورصد وتقييم السياسات والبرامج وأثرها على المرأة .

١٢٣- لقد أوضح استعراض منتصف العقد لكفاية هذه الأجهزة الإدارية والمؤسسية أن معوقات العمل تتفاوت بين العوامل المفاهيمية وعوامل الموارد والعوامل التنظيمية



فلم يكن لهذه الاجهزة دعم ادارى قوى او دعم من الموارد . كما ان ولايتها كانت محدودة وكان الاتجاه يميل الى وضع هذه الوحدات ضمن ادارات الرعاية الاجتماعية والثقافية بشكل رئيسي لانها تعتبر وحدات غير انتاجية كما انها لا تقع عامة في صميم مجهودات التنمية . وقد عانت هذه الاجهزة ايضا من المعوقات المالية ابان فترة الانتكاس الاقتصادى ، وتوضح تجربة بعض البلدان النامية ايضا ان وجود اجهزة حكومية او اجهزة تتبع للدولة من هذا النوع يؤدي الى تقليص اهتمام الاجهزة الادارية الاخرى واهتمام المجتمع ككل بالنهوض بالمرأة ويؤدي بالتالي الى نقص النشاط في هذا الاتجاه .

١٢٤- وكما اشير اليه من قبل فان المشكلات المتعلقة بدور المرأة ترتبط ارتباطا وثيقا بمشكلات التنمية الشاملة . وعلى كل حال كانت معظم الحكومات ترى ان دور المرأة مسألة ذات اهمية خاصة دون ان تقوم بأية محاولة من جانبها لتدمج المشكلات المعنية فسي المجرى الرئيسي للتخطيط الانمائي . وفي كثير من البلدان النامية ، وضعت مشاريع خاصة بالمرأة لتوفير الانشطة المدرة للدخل وتلبية الاحتياجات الاساسية للمرأة الفقيرة في الريف والحضر . لقد تناولت هذه الجهود اساسا الاحتياجات العاجلة من اجل البقاء التي تواجهها المرأة في القطاع الاكثر فقرا وذلك دون ان تتصدى لمعالجة العمليات والهياكل متعددة الابعاد والقطاعات التي تجعل المرأة تعيش على هامش الحياة . والاجهزة الحكومية التي تناقش الاستراتيجيات الحيوية المتعلقة بالانتاج الغذائي والتصنيع والتنمية الريفية والعلوم والتكنولوجيا والاصلاحات النقدية ، لاتزال تواجه المشكلات المتصلة بدمج دور المرأة في مجمل خطط عملها .

١٢٥- ولقد اضحى مؤكدا بشكل متزايد ان المسائل المتعلقة بمركز المرأة لا يمكن معالجتها بشكل مجد عن طريق مشاريع محددة دون ربطها بشكل فعال بالسياسات والخطط والبرامج الاقتصادية وجعل هذه المشاريع جزءا لا يتجزأ من عمليات التنمية طويلة الاجل والفشل في معالجة حالات عدم المساواة الهيكلية يؤثر على عمليات المشاركة وتوزيع وتخصيص الموارد في السياسات والبرامج .

١٢٦- لقد طرحت اثناء عقد الامم المتحدة للمرأة وجانب النهج التكاملية اراء تدعو الى اعتماد سياسات و " استراتيجيات تقليدية محددة " من قبل الحكومات لمعالجة اوضاع الحرمان الذى تعاني منه المرأة على مر التاريخ . وقد بني هذا النهج على الافستراض بانه يمكن زيادة فهم دور المرأة ضمن الاطار المعقد للحكومة وذلك عن طريق تحديد اهداف محددة الزمن يمكن قياسها ضمن كل قطاع مهم حتى يكتسب الاهتمام بدور المرأة طابعا عاليا ويترجم الى برامج عمل . وقد كشفت دراسة اجرتها منظمة العمل الدولية في منتصف عام ١٩٨٤ عن ادماج المرأة في خطط التنمية الوطنية . ان ١٢ بلدا فقط

من بين ٤٤ بلدا ناميا قد دمجت النساء حسب القطاعات في خططها الانمائية الوطنية—  
واقام ٢٨ بلدا اجهزة حكومية لمعالجة مسألة المرأة العاملة وان ١٩ بلدا فقط من بين ٤٤  
بلدا قد أجرت دراسات استعراضية قطاعية لبحث مشاكل المرأة العاملة واحتمالات المستقبل  
امامها ، ولا يزال هناك شوط كبير يتعين قطعه قبل ان توضع الضمانات القانونية والاجراءات  
الادارية موضع التنفيذ . ان المحاولات المزدوجة لازالة العراقيل القانونية وتيسير الوصول  
الى التعليم والخدمات الاجتماعية الاخرى لم تحل دون ازدياد الفقر وسوء التغذية وارتفاع  
معدل البطالة . بل ان معدل البطالة قد تضاعف مع ازدياد عبء العمل واستمرار عيش  
النساء على هامش الحياة الاقتصادية ومعيدا عن هياكل اتخاذ القرار وان تفاوتت النتائج  
بين البلدان والمناطق الفردية .

١٢٧- على اية حال لقد واجهت الحكومات اثناء العقد مصاعب جملة في جهودها  
الرامية الى ابراز هذه النهج الجديدة في سياساتها وانشطتها الانمائية ويعود ذلك الى  
عدد من العوامل : هي استمرار تجاهل المرأة بوصفها قضية حيوية في الهياكل الانمائية  
واستمرار عدم ادراك وعدم فهم المصاعب التي تواجهها المرأة حتى عندما تشارك على قدم  
المساواة في التنمية سواء كانت مستفيدة منها او مسهمة فيها ، الابطاء في وضع مجموعة  
ملائمة من ادوات الرصد والتقييم للتعجيل بتنفيذ السياسات المتخذة بشكل فعال .

## ٢ - دور المؤسسات العامة والخاصة

١٢٨- ان احد العوامل المهمة في وضع البرامج والخطط في البلدان النامية هو نمو  
وتوسع المؤسسات العامة والقطاع العام ، وكانت المؤسسات العامة تعمل في البداية فسي  
الهياكل الاساسية والمرافق العامة بشكل رئيسي الا ان مجال نشاطها اتسع كثيرا .

١٢٩- ان المؤسسات العامة بوصفها جزءا من المجرى الواسع للقطاع العام في البلدان  
النامية تعتبر ادوات هامة للاعتماد الوطني والجماعي على الذات كما انها موجهة نحو  
زيادة استقلال البلاد الذاتي في استخدام وتطوير مواردها الطبيعية والبشرية من اجل  
رفع مستوى رفاه السكان ككل .

١٣٠ - ومن مسؤوليات المؤسسات العامة تشجيع ادماج المرأة في العملية الانمائية ووضع سياسة واعية موجهة نحو النهوض بالمرأة . الا ان مسؤوليات المؤسسات العامة في هذا الصدد تختلف حسب نطاقها وطابعها ، وولايتها ووظيفتها ، ونطاق وشمول تخطيطها الوطني واطارها التشريعي . ولكنها تغضي ، بوجه عام ، مجموعة واسعة من الوظائف التجارية و/أو غير التجارية ذات الاهمية الكبيرة في الحياة اليومية .

١٣١ - أظهرت التجربة العملية في ادارة المؤسسات العامة في البلدان النامية انها تخلق تغييرا اجتماعيا تدريجيا في هذه البلدان ، بما في ذلك التحركات الايجابية باتجاه اشراك المرأة في التيار الرئيسي للتنمية . الا ان القطاع العام بوجه خاص والمؤسسات العامة بوجه خاص لم تبلغ بعد القوة التي تمكنها من أن تكون عاملا رئيسيا أو حتى عاملا هاما جدا في اشراك المرأة في تحقيق مركزها الاجتماعي الاقتصادي ولا تستجيب لذلك استجابة كافية لهذه المهمة المعقدة .

١٣٢ - والنظر الى الحاجة الى تنفيذ الاهداف الاجتماعية - الاقتصادية للتنمية والنهوض بالمرأة ، ينمى اىلاء الاهتمام المناسب لدور المؤسسات الخاصة .

### ٣ - المشاركة السياسية

١٣٣ - كان الحق في المشاركة في العملية السياسية عن طريق الحقوق المتساوية في التصويت وشغل المناصب العامة دائما حقا معترفا به بوصفه الخطوة الاولى باتجاه تحقيق المساواة للمرأة . وفي الدورة الاولى في عام ١٩٤٦ ، قررت لجنة مركز المرأة والتابع للامم المتحدة الحصول على معلومات عن مركز المرأة فيما يتعلق بحق التصويت والحق في ان تنتخب في الانتخابات الوطنية . وقد جرى تكرار التأكيد على هذا المبدأ بقوة أكبر منذ بداية العقد تأكيدا كان له بعض الاثر . وفي نهاية الحرب العالمية الثانية ، لم يكن هناك الا ٣١ بلدا فحسب قد سلمت بحق المرأة في الانتخاب . وبحلول عام ١٩٧٩ ، فازت المرأة في ١٢٩ بلدا بحقوق سياسية متساوية . وقد ضمت سبعة بلدان من البلدان النامية هذا الحق للمرأة في دساتيرها أثناء العقد .

١٣٤ - ويذكر عموما ان مشاركة النساء في التصويت اقل من مشاركة الرجال . ولكن حيث يوجد تاريخ أطول لممارسة الحق في الانتخاب ، يتم سد هذه الفجوة . وحدثت زيادة ملحوظة في مشاركة المرأة في التصويت اثناء العقد ابلغ عنها العديد من البلدان في افريقيا وقليل من البلدان في آسيا وأمريكا اللاتينية . وقد أبلغ بلدان عن حدوث بعض الانخفاض . ومعظم البلدان لا تحتفظ حتى الآن ببيانات عن المشاركة حسب الجنس .

١٣٥ - وعلى الرغم من التسليم الذي يكاد يكون عالميا بحق المرأة في التصويت وحقها في ان تنتخب ، فان الفجوة لاتزال موجودة بين الرجال والنساء في التعيين في هذه الوظائف ، رغم حدوث تحسن هامشي أثناء العقد . وفي بضعة بلدان ، ترشحت المرأة لأول مرة لمناصب رفيعة . الا ان عددا قليلا من البلدان لا يزال يستبعد المرأة من هذه المناصب على أساس العرف .

١٣٦ - ورغم حدوث زيادة أكيدة في ممارسة المرأة للتصويت ، لاتزال مشاركتها في السياسة وفي عملية صنع القرار مشاركة غير كافية . أما تمثيل المرأة في المناصب التنفيذية والقضائية والتشريعية على مستويات مختلفة فليس يذى أهمية الا في عدد قليل من البلدان .

١٣٧ - وان أدركت معظم البلدان النامية هذه المشكلة واعترفت بأنها عائق هام في وجه التقدم الاجتماعي والاقتصادي والتغييرات الانمائية ، أخذت تعتمد وتحاول تنفيذ سياسات وتدابير من شأنها ان تخفف ذلك العائق وتزيله . وقد جرى تعزيز كبير من هذه الجهود والتدابير عن طريق تنفيذ صكوك الامم المتحدة ، مثل اتفاقية الحقوق السياسية المتساوية للمرأة ، واتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة وغيرهما .

١٣٨ - تتفاوت مشاركة المرأة في المنظمات السياسية وشبه السياسية مثل الاحزاب والنقابات والتعاونيات بتباين طبيعة النظام السياسي . أما المنظمات التي شكلت لتكون رأس حربة الحركات الشعبية المناهضة لنظم معينة فقد عانت المرأة وأقام كثير منها منظمات نسائية أو أجنحة نسائية كجزء من بنيتها التنظيمية . وبالمثل جرى حشد المرأة في النقابات أثناء الكفاح من اجل أجور أفضل وما الى ذلك ولكن النمط العام للقيادة أظهر اما غيابا أو نقصا خطيرا في تمثيل المرأة في القيادة على جميع المستويات . وفي البلدان التي تناقش فيها قضية المرأة على نحو نشط ، برز اتجاهان أثناء العقد هما : ( أ ) أجنحة أو منظمات نسائية نشطة داخل الاحزاب أو النقابات تتمتع بقيادة ما من قنوات الاتصال بينها وبين القيادة العامة ، ( ب ) ومنظمات نسائية منفصلة ولكنها ذات وجهة سياسية . أما الاستجابة لمطلب المرأة في التمثيل داخل الهرم التنظيمي فقد كانت اكر ايجابية شيئا ما في الاحزاب السياسية . وباستثناء بعض الحالات ، كانت هناك مقاومة أكبر من نقابات العمال .

١٣٩ - وكانت الاجنحة النسائية للاحزاب السياسية قنوات اتصال هامة للحصول على الدعم النسائي لسياسات الحكومة من المرأة على المستوى الجماهيري . واضطلع كثير منها أيضا بالعمل على محو الامية وغير ذلك من أنشطة الرعاية الاجتماعية للنساء والاطفال وغيرهما من مجموعات المعوقين ، ولكن لم يعمل الا عدد قليل منها أيضا كقناة اتصال لجلسب مشاكل المرأة على مستوى القاعدة الى مجال اهتمام صانعي السياسة الوطنية . ونشأ أثناء العقد في بلدان نامية كثيرة نوع جديد من التنظيم السياسي الذي قامت به المرأة الفقيرة

العاطلة لحسابها الخاص . ويوصف هؤلاء النسوة عاملات لحسابهن الخاص ، جسري استبعادهن من نطاق الحركات النقابية . وقد تولد الدافع لتكوين هذه الهيئات نتيجة الحاجة الى حماية سهل عيشهن والى اتاحة فرص حصولهن على الائتمان الرخيص ووصولهن الى الاسواق والادحاح على عرض مشاكلهن الاقتصادية وغيرها على راسي السياسات . وقد اظهر بعضها توسعا سريعا في عدد الاعضاء ووجا نضالية كبيرة في الادحاح على طلباتها . وكان هناك انعاش عام لنشاط الحركة النسائية في كثير من البلدان خلال العقد . وركز انصار المرأة على الاحتياجات الاقتصادية للمرأة ودخلوا في مجال البحث عن استراتيجيات جديدة لزيادة دور المرأة في التنمية وتحسين حقوقها في الوصول الى الموارد والسلطة . وشرعوا في معالجة قضايا خاصة بالمرأة ، مثل الحقوق الطبيعية للمرأة في المساواة والكرامة داخل الاسرة والمجتمع المحلي ، والقضايا الانعائية الرئيسية ، مثل الفقر ، والبطالة ، ونواحي الاختلال والانحطاط البيئي ، ودور الشركات عبر الوطنية والقمع السياسي .

١٤ . وقد أدى هذا النمو السريع في نشاط المرأة السياسي غير الرسمي لدفع مصالحها وحقوقها هي الى الامام كمواطنة في الوقت الذي ظل فيه دورها في الهياكل السياسية الرسمية بدون تغير بالفعل ، الى اثاره مناقشة مفاهيمية جادة فيما بين الانصار فيما يتعلق بمفهوم ومؤشرات المشاركة السياسية .

#### رابعاً - تحديد مجالات المشاكل والعقبات التي تعترض تحقيق اهداف عقد الامم المتحدة للمرأة

##### ألف - معلومات أساسية

١٤١ - ان عطية التغيير التي تستلها اي تنمية تحدث تفاعلا بين السمات المميزة لنموذج التنمية والهيكل الاجتماعي الموجود بتفاوتاته المتأصلة فيه ، وفوارقه وتوجهات قيمه . بيد ان تلك ليست علامة مباشرة . فنموذج التنمية ليس نموذجاً ساكناً . وتتغير الاولويات والوسائل المنظرية لمواجهة الدالات المتغيرة - بعضها داخلي وبعضها خارجي . وقد تعين على جميع البلدان النامية ان تتعايش مع مشكلة القيود المفروضة على الموارد والناشئة من وضعها غير المتكافئ والضعيف في الهيكل الاقتصادي الدولي والمالي والذي لا تتحكم فيه الا قليلا . وهذا التفاوت الدولي في حد ذاته كبيرا ما يقيد ، بل ويشوه ، اختيارها لنماذج وأولويات التنمية .

١٤٢ - ويتزايد اضطراب البلدان النامية الى الاعتماد فقط على تعبئة الموارد الداخلية لتعويض الانخفاضات الحادة في توافر الموارد الخارجية . والناتج الفعلية لعمليات التنمية الطويلة الاجل التي كثيرا ما تكون ضارة بمصالح الفقراء واحتياجاتهم أو في أحسن الاحوال لا تكترث بها ، هي نتائج تلمس من خلال الازمات المتشابكة للحالات الضخمة والمتزايدة من الافقار والاستغلال وعدم المساواة وانعدام الامن الغذائي وعدم توافر المنتجات الغذائية ، والارتباك المالي والنقدي ، والانحطاط البيئي وتزايد الضغط الديمغرافي . ولا يزال النمط العتيق لتقسيم مسؤوليات العمل وحقوقه حسب الجنس ، مقترنا بالـوازع الديني ، والعرفي وغيرهما ، يؤثر تأثيرا ضارا بمركز المرأة . ويضعف من ذلك ما يطرأ من تحول في تقديم المعونة على اساس ثنائي والتخفيضات في المساهمات التي تقدمها بعض أغنى الدول وأقواها وأكثرها ايمانا بالقوة العسكرية ، الى المؤسسات المتعددة الاطراف .

١٤٣ - وكان تدهور الحالة الاقتصادية للبلدان النامية والمطالب التي فرضها سداد الديون الخارجية المقدمة من المؤسسات الدائنة الدولية مصحوبا بقيود شديدة على المصروفات الاجتماعية لهذه البلدان ، وأدى ذلك الى تخفيض أو الغاء البرامج أو التدابير الاخرى لبرامج المرأة في مجالات حيوية مثل الصحة والتعليم . وزاد عدد النساء اللاتي تأثرن بالزيادة في البطالة نتيجة الازمة ، عن عدد الرجال حيث وضعتن تلك العقبات في وضع أسوأ . وهي ببساطة حالة تزدى وليست مجرد حالة ساكنة ، ويمكن ان تضاعف المرأة في وضع أسوأ من الوضع الذي كان موجودا في بداية العقد .

١٤٤ - وتتثل احدى العقبات الاساسية التي تعترض مساواة المرأة وتميئتها في عدم الاعتراف بدور المرأة الحيوى في المجتمع . فقد اسند اليها اداء دور هامشي وثانوى . ونتيجة لذلك ، فانها حرمت في معظم البلدان من الحقوق الاساسية في الممتلكات ورؤوس الاموال وفرض الالتحاق بالتعليم والحصول على الخدمات الصحية وفرص العمل . كما ان عدم بذل جهود متضافرة وأكيدة لازالة التحيز القائم على الجنس يعد عقبة هامة تعترض حصول المرأة على حقها في المساواة والتنمية . ولا تزال المرأة لا ترى حتى الآن في مجالات كبيرة . ويعتبر عدم رؤيتها هذا قضية حاسمة تعترض طريق المنظر الصحيح في اعداد خطط التنمية ، وتخصيص الاعتمادات والهيكل التنظيمية . وقد أحرز عقد الامم المتحدة لتحقيق المساواة والتنمية للمرأة مع الاحالة بصفة خاصة الى الصحة والتعليم والعمالة ، نجاحا محدودا . وبعض العوامل المسؤولة عن التحديد متأصلة في المفاهيم غير الملائمة في كثير من الاحيان عن التنمية مثل المفهوم القائم على وجه الحصر على انماء وزيادة انتاجية القطاعات الموجهة نحو التصدير .

١٤٥ - وثبتت بصفة عامة ان نهج التجزئة للتنمية لا يفي بحاجة التنمية الوطنية الشاملة -  
فضلا عن النهوض بالمرأة .

١٤٦ - ويتمثل سبب آخر للنجاح المحدود الذي احرزته برامج التنمية للمرأة في قلة ايلاء  
الاهتمام للروابط بين عمل المرأة الانتاجي وعملها التاسلي . وعادة ما تركز البرامج  
أو المشاريع على احد الجانبين فقط . وهكذا ، وعلى سبيل المثال ، فان مشاريع ادراك  
الدخل أو خلق الوظائف كثيرا ما تتجاهل أو تولي أولوية دنيا لأن المرأة التي تعمل لقاء  
أجر ، عليها أن تستنفد وقتا وعلا لجمع الحطب ، واحضار الماء ، والطبخ ، والغسيل ،  
والتنظيف ورعاية الاطفال أو المسنين . ومن ناحية اخرى ، فان المشاريع الرامية الى تحسين  
المام الاناث بالقراءة والكتابة أو تحسين حالتهم الصحية ، كثيرا ما تخطط وتتفد مع ايلاء  
قليل من الاعتبار الى ان المستفيدات من النساء قد يقضين جانبها كثيرا من وقتهم في العمل  
لقاء أجر أو في البحث عن عمل . وعلى الرغم من ان عددا كبيرا من تقارير العقد وتقييمات  
المشاريع قد شددت على الحاجة الى نظرة أكر " كملا " لعمل المرأة ، لا يزال تخديـط  
المشاريع يهمل ذلك حتى الآن .

١٤٧ - بل ان ما يلحق ضررا اكثر ، مع ذلك ، بنجاح جهود التنمية هو عدم الاعتراف  
أو التصدي على نحو كاف لحالات التدرج الهرمي القائم على الجنس والعلاقات المبنية على  
السلطة داخل الاسرة ، والمجتمعات المحلية والمجتمع عموما . وتشكل الخبرات المتعلقة  
بالمرأة في عملية التنمية بالعلاقات بين الجنسين التي تحدد وتحد من فرص حصولها على  
الدخل ، والعمل والموارد الانتاجية ، فضلا عن انها تضع على كاهلها أعباء عمل غير  
متناسبة ، في الوقت الذي لا تتيح لها سوى فرص أقل مساواة لحصولها على التغذية ،  
والرعاية الصحية والتعليم . أما السيطرة على النساء ، التي تقوم على المحرمات الجنسية  
والخوف من الافراط الجنسي لدى الاناث ، فانها تعوق بصورة خطيرة فرص التحاق المرأة  
بالتعلم وحصولها على الخدمات الصحية ، والمشاركة في سوق العمل وفي الاعمال الاخرى  
المدرة للدخل خارج البيت عن طريق فرض قيود على انتقال الاناث وتعوق قدرة المرأة على  
التحكم في الخصوبة بتقييد فرص حصولها على خدمات تنظيم الاسرة تلك حسب توافرها ،  
أما الآثار الخطيرة التي يترتبها الافراط في انجاب الاطفال في ظل ظروف سوء التغذية  
والعمل العرهب وبعض الممارسات الجنسية التقليدية ، على صحة المرأة البدنية والنفسية ،  
فقد تم الآن تأييدها بالوثائق على نطاق واسع .

١٤٨ - لم تبذل جهود كافية لرسم سياسات مناسبة في ادارات الحكومة وهيئات التخطيط ، ولم يجر انكاء حس الموظفين الحكوميين على نحو كاف بقضايا المرأة . ولم يكن هناك طريقة منهجية للنظر في ايجاد المرافق الاساسية التي تجعل في الامكان توصيل منافع التنمية الى المرأة .

١٤٩ - ويتجلى هذا على أحسن وجه فيما هو واقع من أن جميع القطاعات تقريبا لا يتم فيها جمع البيانات على أساس الجنس . فعلمية جمع البيانات تتم حسب قواعد جامدة ولا يبذل جهد يذكر لتوليد بيانات من شأنها أن تساعد على وضع سياسات في المجالات التي توجد بهـا شغرات أو المجالات التي لم تول عناية حتى الآن .

#### باء - الزراعة ، والانتاج الغذائي والتنمية الريفية

١٥٠ - في عام ١٩٧٩ ، لاحظ المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ان الاعتراف بدور المرأة في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية " شرط اساسي لنجاح التنمية الريفية المبنية على النمو القائم على المساواة " . وما زالت هذه الملاحظة صحيحة على نحو لا يرمي اليه الشك . واستمرار المركز الثانوي للمرأة في المجتمع ، كما تبين التجربة في قطاع الزراعة والأغذية ، هو انكار لأهداف التنمية يؤثر على جميع أفراد المجتمع على حد سواء بغض النظر عن الجنس أو العقيدة . وعلى العكس من ذلك فان القضاء على التفاوت القائم على أساس الجنس يمكن أن يشكل الأساس القانوني لايجاد طرق مبتكرة لتحقيق هدف الاعتماد على الذات وتهيئة الفرصة لتجربة التنمية المتكاملة عمليا .

١٥١ - ان الأمر يحتاج الى مبادرات جديدة لاعادة توجيه سياسات التنمية الزراعية والريفية بحيث تفسح مكانا لتلبية احتياجات المرأة وتهيئة الفرص أمامها وزيادة دورها في مجال التنمية الزراعية والريفية . لقد أوصى مؤتمر بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى المعني بدور المرأة في التنمية الذي عقد في بغداد عام ١٩٧٩ بتقليل الفجوة بين القطاعات التي تمارس الزراعة الحديثة وقطاعات الكفاف الريفية .

١٥٢ - المرأة هي المنتج الرئيسي للأغذية ، ومع هذا فان معظم النساء يعملن في ظل ظروف بالغة القسوة بأدوات سيئة ومدخلات متدنية المستوى من حيث المعرفة الجديدة بأساليب الانتاج ، والبذور ، والمخصبات ، وبوسائل الري وما الى ذلك . وقد أمكن تحديد بعض القضايا التي تربط تزايد أزمة الأغذية في كثير من اجزاء افريقيا بتجاهل المرأة بوصفها منتجا رئيسيا للأغذية .

١٥٣ - ولسياسات التسعير والاجور آثار متباينة على انتاج الأغذية ، وعلى مركز المرأة وتغذية الأسر . وحيث تكون المرأة هي المنتج والبائع الأساسي للأغذية فان الأسعار المرتفعة يمكن ان تساعد على زيادة الانتاج وزيادة دخل المرأة . غير أنه عندما يكون قطاع كبير من



الفقراء الريفيين الذين لا يمتلكون الأرض هو القطاع المشتري للأغذية ، كما هو الحال في أجزاء كثيرة من آسيا ، فان ارتفاع أسعار الأغذية سيؤدي الى تفاقم سوء التغذية بين النساء والأطفال .

١٥٤ - وتفيد التقارير بأن العوامل اللاتي لا يملكن الأرض في البلدان الآسيوية يفضلن أن تدفع أجورهن أغذية لضمان توفير التغذية الأساسية لأسرهن . بينما يفضل الرجال من تلك الأسر المعيشية أن تدفع أجورهم نقدا . ويفسر هذا التباين في الاستجابة ( أ ) بعدم توفر الوقت للمرأة لشراء الأغذية من السوق و ( ب ) بارتفاع أسعار السلع الغذائية وخاصة في حالات التضخم و ( ج ) بميل عند الأزواج الى انفاق جزء كبير من دخلهم النقدي على أشياء لا تدخل في نطاق الاستهلاك الضروري ، كالخمر مثلا .

١٥٥ - كانت أهم العقبات التي واجهت تنفيذ الاستراتيجيات التي حددت من قبل لتحسين دور المرأة في مجالي الزراعة والتنمية الريفية عقبات على المستوى المفاهيمي وعلى مستوى البنية الأساسية والتشغيل وعلى مستوى التنفيذ حيث ضاعف من أثر الأولويات المتنافسة والمقاومة الاجتماعية الجهل والافتقار الى الوعي لدى الموظفين في الأراضي والمجتمعات المحلية والافتقار الى صوت المرأة الريفية عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية .

١٥٦ - والعقبة المفاهيمية تكمن في صميم القصور المستمر في فهم ومعرفة دور المرأة كمنتج وعائل للأسرة . وما زال استمرار نقص البيانات المناسبة ، والتحيز في جمع البيانات المناسبة والتحيز في جمع البيانات ومشكلات تحديد دور المرأة في مختلف أنشطة الحياة الريفية على مستوى الأسرة المعيشية ومستوى المزرعة ، يحير صانعي السياسة . وقد وفرت دراسة الأنشطة الجزئية كثيرا من المعلومات عن منطقة الظلمات هذه وأكدت على الدوام ما لتجاهل المرأة كمساهم رئيسي في الاقتصاد الريفي من نتائج سلبية . ومع هذا فان الاختلافات الشاسعة بين الحالات المحلية والخصائص الزراعية وكذلك الاختلافات في نظام تقسيم العمل على أساس الجنس عملت على تشجيع وتبرير الفشل في استخلاص دروس مناسبة من هذه الدراسات الجزئية .

١٥٧ - لم تسجل نظم البيانات الوطنية تحسنا يذكر في ادراج معلومات عن المرأة . فكثيرا ما حالت المبالغة في الاعتماد على أساليب الدراسات الاستقصائية للحصول على بيانات كمية دون التوصل الى فهم كاف للخواص التشغيلية لنظم الزراعة التي تتطلب الجمع بين النهج الاجتماعية - الانثروبولوجية مع الحاجة الى استخراج بيانات أكيدة . ولهذا فان الاستثمار غير الكاف في مجال البحث يظل عقبة كبرى أمام فهم دور المرأة في مجال الزراعة والتنمية الريفية . ومعظم البحوث التي جرت أثناء العقد عن مشاكل المرأة في مجال التنمية اعتمدت على التمويل الدولي . وكثيرا ما تكون نتائج هذه الدراسات معروفة للحكومات الوطنية أو لوكالات التنمية ، ولم يكن هناك أيضا اشتراك من جانب الجامعات وغيرها من معاهد البحوث الوطنية في هذا المجال . ولهذا ظلت المعرفة والخبرة مقتصرتين على أشخاص قلائل ، كما

اقتصرت البيانات والمعلومات المستقاة من الدراسات التي تم جمعها على قليل من الوكالات الدولية أو معاهد المرأة والتنمية في العالم المتقدم النمو .

١٥٨ - ومع هذا فإن السبب الأساسي الكامن وراء التحيز المستمر الذي مازال يعتبر تطور المرأة مجالاً له أولوية دنيا ، هو افتقار المرأة الى المركز والصوت في صنع القرار . ولم تنعكس التغييرات في القوانين التي حاولت اعطاء المرأة موقفاً متساوياً في السياق الوطني الشامل ، على القوانين البالغة الأهمية في تحديد هيكل الحياة الريفية ونوعيتها كالقوانين المتصلة بملكية الأصول الأساسية مثلاً .

١٥٩ - أوصى المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية وكذلك معظم المناقشات الأخرى التي دارت حول دور المرأة في عملية التنمية ، بانتهاج استراتيجية غير تمييزية تهيئ للمرأة فرصاً متكافئة لملكية الأرض والماشية وغيرها من الأصول المنتجة . وحتى في الحالات التي حدثت فيها تلك التغييرات القانونية فنادرًا ما استطاعت المرأة الحصول على حقوق ملكية صريحة أو حق لا ينازع في الافادة من تلك الأصول . ومن ناحية أخرى فقد عملت سياسات أخرى مثل استغلال الأرض الزراعية لانتاج محاصيل نقدية والنزوح الى الملكية الخاصة للأراضي العامة ، وإيلاء الأهمية للأسرة المعيشية بوصفها الوحدة الأساسية لتحديد الوضع بالنسبة للملكية والاستفادة من البرامج على احباط السياسات الرامية الى الاعتراف بالمرأة كمالك على قدم المساواة أو كمستفيد مستقل .

١٦٠ - عندما ينظر الى المرأة كمستفيد تلقائي من خلال منظور الأسرة المعيشية فإن هذه السياسات لا تحل مشكلة ضمان مركز متكافئ للمرأة . فمازال دور المرأة في أسرة معيشية يرأسها الرجل دوراً غير منظور الا اذا كانت المرأة تكسب قوتها بنفسها . فعدم وضوح دور المرأة وافتقارها الى احتلال وضعها في مجتمع ريفي هما نتيجة لعوامل هيكلية وموقفية .

١٦١ - تبين المناقشة التي جرت حول موضوع " المرأة والتنمية " على مر السنين أن القضية الرئيسية هي مدى ما ينبغي للمرأة أن تتحمله من عبء أثناء الكساد الاقتصادي أو تمضي قدماً وتعيد ترتيب أولوياتها . وتقوم الحجج في كلا الجانبين على أساس مجموعات من الافتراضات حول دور المرأة في المجتمع .

١٦٢ - والمعضلة تكمن في الاختيار بين مجرد "الحماية الضعيفة" للمرأة من الاثر السلبي لعملية التنمية ، و " نهج الانصاف " نحو قضايا المرأة .

١٦٣ - وتجرى حالياً مناقشة عدة نهج وتجربتها في بلدان مختلفة وتشمل هذه النهج سلسلة كاملة من الأنشطة من التوعية بالمشكلة الى حلها على عدة جبهات حسب تجارب الهيئات الوطنية وحسب جهود تعبئة المجموعات النسائية في التعبئة خارج الهيئات الحكومية ونزوعها الى التأثير على عملية صنع القرار . وتتراوح الوسائل من تغيير القوانين ، والمشاريع الخاصة بالمرأة وتكوين آليات وطنية لتحسين البيانات الخاصة بالمرأة من خلال البحوث والوثائق .

١٦٤ - وكانت طريقة التناول المبدئية بقضايا المرأة طريقة اجتماعية وانسانية في المقام الأول . ومن الشيق ان نلاحظ أن اتفاقيات الأمم المتحدة الخاصة بالمرأة كانت اتفاقيات وقائية واستندت الى الاعتراف بوظائف الانجاب والاحتياجات الخاصة للمرأة العاملة ومشاكلها. وقبل ذلك كانت اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات طابع تنظيمي وفي بعض البلدان ثارت النساء ضد بعض الاتفاقيات التي رأين أنها مقيدة بلا داع ، وتحرم المرأة من حق اختيار الوظيفة ، كالعمل الليلي . فهذه الاتفاقيات تصلح لأن تطبق على مجموعات من العمال في القطاعات المنظمة .

١٦٥ - وأول ذكر صريح في الأمم المتحدة عن " ادماج المرأة في عملية التنمية الكاملة " ورد في استراتيجية التنمية الصناعية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني واعتمده الجمعية العامة في عام ١٩٧٠ . وقد فسر هذا المفهوم فيما بعد في خطة العمل العالمية لتنفيذ أهداف السنة الدولية للمرأة التي اعتمدها المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة في المكسيك عام ١٩٧٥ . وبينما اذنت خطة العمل العالمية التمييز القائم على الجنس على أساس أنه ظلم بين وجريمة ضد الكرامة الانسانية وتعد على حقوق الانسان الأساسية فان التركيز الرئيسي للخطة كان على وضع مبادئ توجيهية للعمل الوطني لضمان " الادماج الكامل للمرأة في جهود التنمية " على أساس تكافؤ الحقوق والفرص والمسؤوليات بين الرجل والمرأة . وجرى تحديد العناصر الأساسية في استراتيجية ادماج شواغل المرأة في التخطيط الانمائي على الصعيد الوطني كما يلي :

( أ ) استراتيجية وطنية لها أهدافها وأولياتها الخاصة في اطار خطة ما ؛

( ب ) آلية تنفيذية لتقييم التقدم المحرز ؛

( ج ) اجراء تغييرات في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية ليصبح في الامكان تحقيق المساواة الكاملة للمرأة ؛

( د ) التزام صريح على جميع المستويات الحكومية لرعاية مصالح واحتياجات المرأة على جميع مستويات السياسة وصنع القرار ؛

( هـ ) اتخاذ تدابير خاصة لتلبية احتياجات وحل مشاكل شتى فئات النساء اللاتي كن من أكثرهن حرمانا .

١٦٦ - في كثير من البلدان النامية ، استهدفت المشاريع المخصصة للمرأة توفير الأنشطة المدرة للدخل وتلبية الحاجات الأساسية للنساء الفقيرات في الريف والحضر . وهذه المحاولات لتلبية الاحتياجات المباشرة للبقاء على قيد الحياة التي تواجهها المرأة من الطبقات الفقيرة ؛ لم توجه نحو المشكلات المتعددة القطاعات التي واجهتهن وأطالت من وجود العائس المقفول المفاهيمي نحو تفهم أفضل للعمليات التي عزلت المرأة . وشمة تدابير موجهة نحو جوانب معينة تبطلها عمليات أخرى .

١٦٧ - وفي معظم المناقشات الجارية في الوقت الراهن أصبح "الادماج" أمراً عديم القيمة ولحق الضرر بالأهداف الجزئية من جراء أساليب النظر الشاملة . أما المداولات الحاسمة الدائرة حول استراتيجيات الأغذية ، والتصنيع ، والتنمية الريفية ، والاصلاحات النقدية والعلم ، والتكنولوجيا ، وما إلى ذلك فما زالت تواجه مشاكل لا دماج البعد الخاص بالمرأة في خطط عملها الشاملة رغم أن ادماج المرأة في التنمية قد أثرى معاجمنا الانمائية كثيراً .

١٦٨ - استراتيجية "الادماج" قد تسفر عن عكس الهدف المقصود منها وتقضي على نفسها بنفسها اذا لم يأخذ "الادماج" في الاعتبار الصلات السببية بين طبيعة بعض الهياكل الاجتماعية ومركز المرأة الثانوي الهامشي . فمثل هذا الاتجاه لا يستطيع تحدى الحواجز الهيكلية . ولا يستطيع أيضا التعامل مع الروابط بين الهياكل الفوقية الايدولوجية التي تغلف المركز الثانوي للمرأة في المجتمع والتهوين من قيمة عمل المرأة أو استبعادها من نطاق العمل المحدد اجتماعيا ونظم المحاسبة الوطنية .

١٦٩ - ان الحاجة لمشاركة فعالة وشعبية ولتعزيز المنظمات المحلية والليات المؤسساتية لتسهيل تلك المشاركة أصبحت بالفعل امرا معترفا به كشرط لتلبية الحاجات الاساسية لأفقر مجموعات السكان الريفيين ولتخفيف الفاقة . وقد ظلت منظمة العمل الدولية تحل مؤغــــرا التشديد على تعزيز التنظيمات الشعبية للنساء الريفيات العاملات وذلك ليس لضمان سماع صوتهن من قرارات التنمية فحسب ، ولكن ايضا كتجارب ابتكارية تشمل تلك التنظيمات الشعبية ، ولتأمين التعجيل بالتنمية - الاقتصادية ، والاجتماعية والهيكلية - عندما تمارس المرأة بصورة جماعية خيارها في توجيه التنمية نحو اتجاه خاص .

١٧٠ - ان منح السلطة هو استراتيجية لتقليل العوائق التي تحد من قدرة النساء ســــوا على الاستفادة من الخدمات والحقوق المتاحة او المشاركة بفعالية في اسماع اصواتهن او نسي الصراعات لتحسين اوضاعهن . ان الفارق في طبيعة مسؤوليات الرجال والنساء ، خاصة نسي المجتمعات الريفية ، كثيرا ما يسا فبه على اساس " لاجالاتهن " او " سلبيتهن " في الاستجابة لقوى التغيير . وان ما يعزى في كثير من الاحيان الى " الوعي المتخلف للمرأة " هو ســــادة نتيجة لعدم توفر الوقت لديهن ، والعمل الذي يفوق طاقتهن ومسؤولياتهن الاساسية في ضمان بقاء اطفالهن . وبالتالي ، يلزم النظر الى تسهيلات رعاية الطفل لا باعتبارها مجرد خدمات سائدة ولكن ايضا كوسيلة لتمكينهن من المشاركة بصورة نشطة اكثر في الشؤون المجتمعية ، ومنظمات الفلاحين ، والانشطة النقابية وما الى ذلك . وان دخلا تكميليا من الصناعات اليدوية او التوصل الى مصادر دخل بديلة اخرى خلال المواسم غير الزراعيية قد يوفر عونا لا غنى عنه يمكن المرأة من مقاومة الاجور غير التساوية والاستغلالية في الزراعة . وبدون تلك الاستراتيجيات المساندة التي تمكنهن من تغطي العراقيل التي تنبع ســــن وضعهن التابع الحالي ، قد يبقى حق المشاركة بعيدا عن متناولهن مظلما بقيت الحقوق التعليمية ، والقانونية ، والسياسية لعدة عقود .

#### جيم - التصنيع

١٧١ - لقد ظل الكساد الواسع الانتشار نفسه عاملا يساهم في التقدم البطي للمــــرأة في الصناعة . ولقد كان لموقف الديون في بلدان في امريكا اللاتينية وكعدد كبير من البلدان النامية في افريقيا واسيا اثر ماعكس في وضع المرأة في الصناعة . ولم يحدث تقدم تكنولوجي يؤدي الى تغيير هيكل رئيسي في صالح المرأة .

١٧٢ - وقد تأثرت عمليات التصنيع في البلدان النامية ايضا بالشركات عبر الوطنية في البلدان المتقدمة النمو ، التي كثيرا ما ترى في التنمية الصناعية في البلدان النامية وسيلة لنقل التقنيات التي فات وانها وغير النظيفة او كوسيلة لزيادة الازحاج من خلال اعادة توزيع الصناعات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة . وقد اثر هذا على وضع المرأة نظرا لان عملها نسي

القطاع الصناعي قد ازداد كثيرا ولكن بدون تأمين ظروف افضل للعمل ، والحماية ، والاجر وما الى ذلك . ان الاجهزة العاجزة عن تنفيذ التشريعات وعدم وجود حركة نقابية قد خلقت وضعاً استغلالياً .

١٧٣ - ان الافتقار الى خدمات الدعم مثل تسهيلات النقل الكافية ، الامر الذي يعد من تحرك المرأة ، ومؤسسات رعاية الطفل ، واستحقاقات الامومة ، قد اعاقت عمل المرأة في الصناعة . ولم يبذل سوى جهد ضئيل منظم لفتح افاق جديدة للمرأة ولاستغلال امكاناتها ولم يتم تحديد اية افاق جديدة . وهناك حاجة لاتخاذ قرارات تتعلق بالسياسة لدفع المرأة في تلك المجالات . وصممت البرامج التدريبية بطريقة متقطعة لتوفر فرصاً للمرأة في بعض المجالات فقط على المستويات التشغيلية . ولما توجد اية برامج تدريبية لتحسين مهاراتها في العمل على مستويات الاشراف والادارة . وفي القطاع غير الرسمي لا توجد ساندات في الهياكل الاساسية لمساعدة المرأة في شراء المواد الخام . او تحسين تسهيلات التسويق ، او امكانية الوصول الى الائتمان او في اعتماد لتكنولوجيا التصميمات الجديدة .

١٧٤ - ان التقييدات في منح الائتمان للمرأة متعددة وهي تنقسم الى ٣ فئات رئيسية :  
( أ ) التقييدات التي تواجه المرأة ؛ ( ب ) والتقييدات التي تواجه المؤسسات المالية ؛  
( ج ) والتقييدات التي تواجه الحكومة .

١ - وتشمل التقييدات التي تواجه المرأة ما يلي :

( أ ) العقبات الاقتصادية - الاجتماعية :

- ١١' العوائق الدينية والعرقية الاخرى ؛
- ١٢' الصعوبات في اقرار الادخار فعلى سبيل المثال ككثيراً ما يدفع الدخل من المحاصيل النقدية الى الزوج ؛
- ١٣' الافتقار الى الوعي بالتسهيلات المتاحة وكيفية استخدامها ؛
- ١٤' تقسيم العمل وفقاً للجنس ؛
- ١٥' تقييد امكانية الوصول المادي للمصارف ؛
- ١٦' التركيز المفرط على المؤسسات الصغيرة ؛
- ١٧' الفشل في ادماج المرأة تماماً في التعاونيات وغيرها من الجمعيات الانمائية ؛
- ١٨' الجو غير الودي والمخيف في المصارف والمؤسسات الائتمانية ؛

١٩١ مدد وشروط تسديد القروض غير المواتية ؛

(ب) الافتقار الى المعرفة التقنية الكافية والمهارات الادارية . ويشمل هذا عدم كفاية الخدمات الارشادية لتلبية احتياجات المرأة على الاطلاق ؛

(ج) العقوبات القانونية ؛

١١١ الوضع القانوني وحقوق الملكية - تنحوسجلات ملكية الاراضي الى ان تكون لصالح الرجل ، الامر الذي يعنى افتقار المرأة للضمانات التي تقدمها للحصول على الائتمان ؛

١٢١ ميل كافة قوانين ارث الملكية الى ان تكون لصالح الرجل ؛

١٣١ كثيرا ما يكون الوضع الزوجي وحقوق المرأة المتزوجة غير واضحين ؛ فقد يتحكم القانون العرفي في حياتها عاليا ، على الرغم من كون القوانين الدستورية في صالحها ؛

٢ - التقييدات التي تواجه المؤسسات المالية ، (الصارف التجارية ، وصارف الادخار ، والاتحادات الائتمانية ، واقسام تنمية الاعمال الصغيرة في الصارف ، وصارف التنمية ومقرضي النقود ) تشمل ؛

(أ) الافتقار الى خدمات الدعم ؛

(ب) اجراءات تجهيز القروض البطيئة ما يجعل تجهيز القروض الصغيرة جدا التي كثيرا ما تطلبها المرأة ، اقل اغراء ؛

(ج) الاجراءات والاجهزة ؛

(د) التنظيمات الداخلية التي تحيد انواعا معينة من القروض او المقترضين ؛

٣ - التقييدات التي تواجه الحكومات وتشمل ؛

(أ) الاعتبارات السياسية ؛

(ب) عدم كفاية الخدمات الاستشارية والخدمات الميدانية الاخرى التي تجلب التسهيلات الائتمانية ومعرفة المشاريع المناسبة للمرأة المحلية ؛

(ج) سوء الهياكل الاساسية على المستوى القروي ؛

(د) الافتقار الى العطة الاجنبية .

١٧٥- وعلى الرغم من هذه التقييدات ، طورت الحكومات ، والمنظمات ، والنساء فرادى وجماعات سلسلة من التسهيلات الائتمانية لخدمة احتياجاتهن . وتستمر المرأة في الاقتراض ، والاستثمار

والادخار بصفة عامة خارج الانظمة المصرفية الحديثة . وهناك عاملان رئيسيان يقيدان وصول المرأة للائتمان الرسمي هما : افتقار المرأة الى التحكم في الموارد الاقتصادية وطبيعية انشطتها الاقتصادية . ونتيجة لذلك تم من ثم تطوير سلسلة من بدائل المؤسسات المالية الرسمية .

١٧٦ - وفي غياب المؤسسات الائتمانية الرسمية ، اعتادت المرأة على الحصول على ائتمان غير رسمي من مصادر متنوعة ، مثل الاقارب ، لتمويل الانشطة التجارية . والصادر الاخرى للائتمان غير الرسمي هي مقرضو الاموال والمستترهونون . وهناك ايضا مصادر منظمة تحصل المرأة منها على الائتمان ، ومن بينها كاتا في غانا ، وولو في الكاميرون ، ونوبي آيو وهوريا في نيجيريا و " كوتو " او تنهو في ماليزيا و " انظمة المشاركة " في منطقة البحر الكاريبي وسيوا في الهند .

#### دال - التعليم ، والتدريب والثقافة وسائط الاعلام الجماهيرى

١٧٧ - ان النظم التعليمية في اغلب البلدان النامية قد تأثرت كثيرا جدا بالتجربة الاستعمارية قبل عهد التحرر الوطني . ان تركيب هذا النظام يولد نشاطا تنافسيا كاملا يسهم في قوة وسيطرة اقلية صغيرة النخبة . وقد اتجهت وسائط الاتصال الجماهيرى ، لاسيما الوسائط السمعية البصرية الى عكس اهتمامات ومخالف هذه المجموعة . واتجهت وسائط الاعلام جنبها الى جنب مع الفن والادب والانماط التربوية ، الى دفع المرأة نحو البيت او نحو الادوار والمواقف التي تتصور النخبة انها " لا ثقة " . فهي تتمسك بمثل غير واقعي للمرأة المستهلكة الفاتنة / ربة المنزل / الام ؛ وتخلق احساسا زائفا بالقيم لدى المجموعات الطامحة الى حياة " افضل " ، في الوقت الذي كان ينبغي فيه ان تاخذ الحركة في الواقع اتجاها معاكسا ، اى خلق الوعي بالوضع القائمة ، واضعاف قوة القيم الحالية التي تعارض مساواة المرأة عن طريق نشر اوام مثل الطبيعة التكميلية لعمل المرأة . فهناك موقف في جميع ارجاء العالم للنظر الى مساهمة المرأة الاقتصادية حتى في الانشطة التي تنتج السلع والخدمات والدخل باعتبارها تكميلية او اختيارية او يمكن الاستغناء عنها كأنما هي غير جوهرية للوجود الاقتصادي للأسرة . ومع ذلك هناك ، في الواقع ، مجالات وظروف قليلة بدرجة استثنائية يمكن ان تطرح فيها جانبا مساهمة المرأة " الاقتصادية " على انها مجرد تكميلية او اختيارية او يمكن الاستغناء عنها ، على ان هذا الوهم قد مورس بنجاح كبير على نحو متزايد عبر العصور لابقاء المرأة خاضعة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا . وقد نال هذا الوهم دعما مناسبيا بتمجيد وضع ربة المنزل ومثل الملاحظات الاجتماعية التي تقول بأن الكف عن اداء عمل منتج اقتصادى يمكن قياسه مسن حيث الاجور والقيمة المضافة في البيت او خارجه هو اختبار او دلالة على التحرك الى اعلى في السلم الاجتماعي .



١٧٨- وفي حين ان اسهام وسائل الاعلام في هذه العطية اكثر وضوحا ، الا ان اسهام النظام التعليمي اكثر براعة واكثر قوة بكثير . ويمكن لشخص واع لم بالواقع الاجتماعي ان يصرف النظر عن الصور التي تعرضها وسائل الاعلام كضرب من الخيال ، ولكن ذات الشخص ، بعد التدريب في احدى مؤسسات التعليم العالي على اساليب دراسة وفهم الواقع الاجتماعي وبعد استيعاب الكثير من النظريات المستقرة التي طورها الدارسون في المجتمعات الصناعية شديدة التقدم لتفسير ادوار المرأة في المجتمع ، يمكن ان يغلب على امره فكرا بحيث يقبل ككل ما تقدمه كتب العلوم الاجتماعية هذه على انه واقع . ان نظريات مشاركة القوى العاطفة ودور المرأة في الاقتصاد ، والتحول الاجتماعي المنبثق من المجتمعات الصناعية لم يتركوا مجالا لتفهم للادوار الاقتصادية للمرأة في المجتمعات الريفية .

١٧٩ - وخلال العقود الماضية فتحت جهود الباحثين ، في سعيها الى فهم الحقائق المتعلقة بحياة المرأة في البلدان النامية ، لاسيما بأدوارها في مجال العمل ، الباب لطرح تساؤلات حول العديد من النظريات ، والمفاهيم ، والوسائل المستقرة التي تتعلق بالقياس في علم الاقتصاد ، والمعلوم الاجتماعية . غير أن هذا النقاش لم يمس النظام التعليمي في البلدان النامية الا لماما ، لأن هذه البحوث جرت ، بصفة عامة ، على يد أشخاص من خارج النظام ، كما أن نتائج هذه الدراسات الجديدة لم تجد لها متسعا في أنشطة التعليم والبحث في مؤسسات هذا النظام .

١٨٠ - ويمسّ العاملون في الحقل الاعلامي ، الذين يتلمسون الطرق للقيام بدور اكثر ايجابية في عطية تنمية المرأة ، بضرورة اجراء بحوث تتعلق بالمرأة والتنمية ، أو على الاقل الاتصال بالقائمين بهذه البحوث بغية تحسين القدرة الذاتية لهؤلاء العاملين على تصميم برامج افضل . كما يشيرون الى أن الجهود التي تبذل من أجل تحسين مركز "برامج المرأة" تقوضها أحيانا الصورة التي يتم اظهار المرأة عليها في البرامج العامة الاخرى ، عن طريق استغلال المرأة في الاعلانات ، مثلا ، أو تكريس ادوارها التقليدية في الدراما الاجتماعية أو دراما الاساطير . ولا يمكن بمجرد تنويع المجالات ، بلوغ النهج والمنظور المطلوبين لتحقيق المساواة والتنمية للمرأة . فمثلا ، تتجاهل برامج الاعلام الموجهة الى جماعات مستهدفة تجاهلا تاما في الواقع ، البعد المتعلق بالمرأة في مجالات الزراعة ، وتربية الحيوان ، والعلم والتكنولوجيا . . وهلم جرا .

١٨١ - ونشأت البحوث المتعلقة بالمرأة في التنمية ، خلال العقد ، بوصفها وسيلة للنهوض بدور المرأة ، وبوصفها المصدر الاساسي للبيانات التجريبية اللازمة لتقييم أثر سياسات التنمية على المرأة . وقد أعانت هذه الدراسات ايضا في بلدان عديدة على اذكاء حس الاشخاص المعنيين بتخطيط وادارة التنمية عن طريق اثاره القضايا التي أسفرت عنها الدراسات التجريبية ، كما أعانت على تحسين المناخ الأيديولوجي والاهتمام العام المتعلق بالمرأة في المسائل المتصلة بالتنمية . غير أن بقاء هذه البحوث مقصورة على عدد محدود من الاشخاص ، يوجد معظمهم خارج مؤسسات التعليم ، جعلها لا تترك الا اثرا محدودا على تدريب الاجيال الناشئة ، وتبديل قيمتها . ومن العوامل الاخرى التي تؤثر على فعالية هذا النوع من البحوث في تعزيز التحول الثقافي والقيمي ، اعتمادها الكيف على المعونة الدولية . وقد أفضى ذلك الى الحد من قدرتها على التأثير في الرأي العام أو في ادارة التنمية . كما أدت في بعض الاحيان أيضا الى صرف الانتباه عن أهداف الاعتماد على الذات ، على الصعيدين الجماعي والوطني وايقاع الاضطراب في الاولويات الوطنية .

١٨٢ - وأكد كل من الاجتماع الوزاري في نيودلهي ، في آذار/مارس ١٩٧٧ ، ومؤتمر بغداد ، على الحاجة الى التعاون بين دول عدم الانحياز فيما يتعلق بنشر البحوث والمعلومات المتعلقة بحالة المرأة في التنمية ، وأكدوا بصفة خاصة على التعاون فيما بين علماء الاجتماع ، ومؤسسات البحوث والتخطيط لوضع مؤشرات كمية ومنهجية ملائمة ، لضمان اشتراك المرأة في التنمية اشتراكا كاملا . ويؤدي غياب القواعد المؤسسية الكافية ، وعدم كفاية عطية الاتصال ونشر المعلومات في هذه البلدان الى جعل تحقيق هذا التعاون أمرا بالغ الصعوبة .

١٨٣ - وقد عانت برامج التدريب المتعلقة بالمرأة من جراء عاملين اساسيين : ( أ ) القصور الكمي ، و ( ب ) وعدم الملائمة من حيث الكيف والمنظور . وفي كثير من الاحيان كان هذا التدريب يحظى بدعم الوكالات الدولية اساسا . ولئن كان ينبغي الترحيب باشتراك هذه الوكالات في المجال المعني ، فان غلبة المعونة الدولية عليه تشير ايضا الى الاولوية الدنيا التي توليها الوكالات الوطنية الى هذه المسؤوليات وتصمم هذه البرامج في اغلب الاحيان كبرامج تدريب موجهة الى المرأة اساسا ، دون الحاجة الى اجراء أي تغييرات تدخل بالتبعية على برامج التدريب العامة التي تقدم للرجل والمرأة على السواء . وتنطبق الشكوى التي يجار بها العاملون المطرزمون في الحقل الاعلامي ، من أن جهودهم يقوضها منتجو البرامج العامة الذين لا يلقون بالا الى البعد المتعلق بالمرأة ، على أنواع مختلفة ايضا من التدريب الفني والمهني . وتتمثل العقبة الاساسية في الافتقار الى الاحساس الذكي وعدم وضوح المنظور . ومتى بقي واضعو البرامج غير مدركين لاحتياجات المرأة ، وآمالها ، والمعوقات الخاصة التي تصادفها ، فان برامج التدريب تصبح غير واقعية ( كتوفير تدريب في مجال الحياكة والتطريز لعاملات زراعات ) . وعلى النقيض من ذلك ، عندما تلقى مسؤولية هذا التدريب على عاتق المتخصصين في شؤون المرأة فقط ، تصبح هذه البرامج نشاطا هامشيا ، وعديم الاثر أو يكاد على تصميم البرامج التدريبية في المستقبل بواسطة المصممين العامين . وعادة ما تشير الوظائف المشتركة في مثل هذا التدريب الى أن المناظير الجديدة التي يكتسبها من برامج التدريب المعنية ، تصير بلا طائل في حياتهن العملية المقبلة ، لأن صناع القرار في المؤسسات التي يعطن بها لا يشاركون تصوراتهن .

#### ها - العلم والتكنولوجيا

١٨٤ - على غرار ما يحدث في سائر القطاعات الاخرى ، لا يصيب الرجل والمرأة قسرا متساويا من الفوائد المتحققة في قطاع العلم والتكنولوجيا . ومن سخرية الاقدار ، أن ظهور الآلات ، أو التكنولوجيا الافضل ، في مجال الصناعات والمصانع المنزلية ، أدى في حالات عديدة الى فقدان المرأة لوظائفها لصالح الرجل . وفي بلدان نامية كثيرة تعتبر الآلات من المحرمات على المرأة . ان يجوز للمرأة أن تتقل احمالا أو ثقلا فوق رأسها ، أما الآلة ،

التي قد لا تحتاج الى قوة عضلية ، فهي حق خاص للرجل . ويؤدي استخدام التكنولوجيا بصورة غير تمييزية ، والتعامل غير المتفق مع العلم الى وقوع المزيد من التمييز ضد المرأة .

١٨٥ - وما أن العلم والتكنولوجيا أداتان في التعجيل بالتنمية ، فان محدودية استخدام المرأة لهما هو عامل مسهم في تحقيق نموها . وتنفق المرأة يوميا من ٥ الى ٨ ساعات في المتوسط في اعمال منزلية ؛ وهي مضطرة الى تحمل هذه المشقة لأن الجهود لم تبذل بصورة جادة وواسعة النطاق ، لوضع وتعميم الوسائل التي يمكن أن تجلب لها الراحة والتخفف . ولذلك ، فان الفائدة الهائلة التي تحصل عليها المرأة من العلم والتكنولوجيا تعد عقبة تعرقل نموها .

### واو - الضمان الصحي والاجتماعي ، والتحليل المؤسسي

#### ١ - المسائل الصحية

- ١٨٦ - حققت الحالة الصحية للمرأة تحسنا ، خلال عقد الامم المتحدة للمرأة ، ومع ذلك ، لا تزال هناك قيود عديدة باقية ، يأتي قيد الموارد في مقدمتها ، علاوة على عدة مشاكل مستمرة لم يتم التغلب عليها بعد يعزى اليها تدني الحالة الصحية للمرأة ، تتضمن ما يلي :
- ( أ ) سوء التغذية ، الناتج عن الفقر ، وزيادة العمل ، أو تكرار مرات الحمل ، ونتائج تبعية المرأة ، ووضعها التعليمي والاجتماعي الادنى ؛
- ( ب ) الاختلافات الكبيرة القائمة على أساس الجنس ، في الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية ، حتى لو توفرت ؛
- ( ج ) عدم كفاية التطور في مجال الرعاية الصحية الالوية ، والخدمات الصحية الوقائية ، لاسيما في المناطق الريفية ؛
- ( د ) عدم كفاية التطور في مجال الخدمات الصحية للأم والطفل ؛
- ( هـ ) العدد المحدود من الموظفات الصحيات لاسيما في المناطق الريفية .
- ١٨٧ - وفي سياق الانفجار السكاني الحالي ، يرتبط نجاح السياسة السكانية بمركز المرأة . فالمرأة هي التي تنهض بعبء حمل الطفل وتنشئته ، الامر الذي يتعين معه تحسيب مركزها الاجتماعي والاقتصادي . والعقبات الرئيسية في هذا الصدد هي : انخفاض معدل الامام بالقراءة والكتابة ، وانخفاض مشاركة الاسرة في العمل ، والزواج المبكر ، والحمل قبل سن العشرين ، ومركز المرأة التابع في الاسرة .

## ٢ - دور الحكومة

١٨٨ - تجرى ترجمة السياسة الى اعمال عن طريق الهياكل التنظيمية في مختلف المستويات ، من المستوى الوطني ، الى المستويات الميدانية ، والاجهزة التي تقدم عن طريقها الموارد الانمائية الى المستهدفين منها . ولا تشير الاجهزة التنظيمية الى نظم التقديم فحسب ، بل تشير بالمثل الى الهياكل الموجودة في المجتمع التي تتلقى هذه الموارد وتستغلها . ويقوم الجهاز الحكومي ، وهو عادة اكبر هياكل التقديم ، على مفهوم تقليدي متحجر لتنمية المرأة . ونظرا للافتقار الى الوضوح المفاهيمي ، فان نظم التقديم تفتقر بصورة عامة الى التركيز المطلوب على تنمية المرأة . ومن ثم ، يعتبر نهج تنمية المرأة بأكمله ، منهاجا مخصصا لا يؤدي الا الى فوائد هامشية .

١٨٩ - ويمثل نقص التنسيق الفعال لبرامج التنمية الموجهة لتحقيق صالح المرأة ، أحد وجوه النقص الخطيرة في أي جهاز قائم . فعند غياب التنسيق ، لا تبرز الا البرامج الهامشية التي تنفذ في حالات الاملاق وحتى في القطاعات الانمائية ، حيث يسود الوعي على مستوى تقرير السياسة وعلى مستوى تنفيذها ، حدث تراجع الى درجة نسيان المرأة كجموعة مستهدفة للتنمية . وتؤدي نظرية التقاطر ، في حالة عدم تخصيص الموارد ، الى توزيع غير متساو لتلك الموارد أو للمكاسب المترتبة على البرامج الانمائية .

١٩٠ - فضلا عن نظام التقديم ، يعد عدم وجود هياكل رسمية وغير رسمية للمتلقين ، عقبة أمام جعل ثمار التنمية في متناول المرأة . فنادر ما توجد مجموعات ملائمة للضغط تتعامل مع نظام التقديم ، لضمان تقديم الفوائد بصورة فعالة ومنصفة .

١٩١ - ومن أوجه القصور الاخرى في الجهاز القائم ، الافتقار الى الالية الفعالة اللازمة للقيام بنشر المعلومات المتعلقة ببرامج تنمية المرأة بين النساء . وهذا النقص في المعرفة هو أحد اسباب بطء الانشطة المتصلة بالتحديد بتنمية المرأة . ويؤدي اقتران ذلك ، بضعف ضغوط مجموعات المرأة على الهياكل التنظيمية ، الى مزيد من جمود الهيكل التنظيمي فسي الاستجابة لاحتياجات المرأة . ولم تبذل محاولة جادة في الهياكل التنظيمية القائمة من اجل سد الثغرات في نظام التقديم .

## ٣ - دور المؤسسات الخاصة والعامّة

١٩٢ - تختلف أنشطة المؤسسات العامة والخاصة ، ومسؤولياتها من بلد الى بلد . بيد أنه اذا اخذنا بالنظرة الشاملة ربما جاز القول بأنه رغم احتمال قيام هذه المؤسسات بوظيفة

.. / ..

مفيدة في مجالات معينة، فنادرًا ما تدمج هذه الوظيفة في البرامج الانمائية الشاملة طسـى المستوى الوطني . الأمر الذي يؤدي الى ازدياد البرامج ، والمشاريع التجريبية الجديدة التي لا تنفذ على نطاق كبير ، واعطائها صبغة هامشية .

#### ٤ - المشاركة السياسية

١٩٣ - مازال فهم عقبات المشاركة الفعالة للمرأة في الحياة السياسية مفلغا عموما بضباب من افتراضات مختلفة تتعلق بأنماط سلوك المرأة ، أو " بتخلف وعيها " أو افتقارها السـى الاهتمام بالقضايا العامة ، أو بالاختلافات البيولوجية في تركيبها الذهني . وليس في العالم حاليا بلد واحد تحظى فيه المرأة بالمساواة في جميع مجالات الحياة الرئيسية وهي الاسرة ، والتعليم ، والعمل والتوظيف ، والتحكم في عطية الانجاب ، والصحة ، والحكومة . واكـدت حصيلة المنشورات التي صدرت خلال العقد أن الغالبية الساحقة من النساء في شتى انحاء العالم لم يستفدن من عطية التنمية . والحقيقة ان كثيرات منهن ضحايا لعطية وضعهن على الهامش من حيث فرص الحصول على الموارد والسلطة . وأظهرت الاستقصاءات التي اجريت لمؤتمـر كوينهاغن في عام ١٩٨٠ تحسنا طفيفا في بعض المجالات ، لكنها ايضا اظهرت اوجه فشل كثيرة . ويوحى تقييم الحالة في نهاية العقد ، بكل ما فيه من أوجه نقص البيانات الموثوقة ، بأنه رغم تزايد الوجود الملحوظ للمرأة في العملية السياسية والانمائية بسبب تزايد محاولات الحصول على المعلومات اولا بأول ، فان هذا السعـى قد ساعـد على حصر قوى جبارة واحيانا خفية ، من المقاومة تعرقل السير نحو أهداف العقد .

١٩٤ - وتقوم نظرية تخلف الوعي على قلة المشاركة . وتشير اسباب انخفاض المشاركة التي حددتها البحوث الى عجز جزء من المنظمات السياسية عن اشراك المرأة أو عن التفاهم معها على قضايا تسبق عطية التنمية . وحيثما كانت المشاركة تقوم على حاجات محسوسة أو على معلومات شائعة ، كما كان الحال في جميع الحركات الجماهيرية ومنها الكفاح في سبيل التحرير الوطني من الاستعمار والاستعمار الجديد واشكال اخرى من انظمة مستبدة ، كانت المرأة تستجيب بهمة بالغة وتبذل تضحيات كبيرة وتواجه القمع مثلما يواجهه الرجل . وفي حركات الفلاحين أو أوجه الكفاح الكبرى للعمال في المصانع والمناجم والمزارع وما الى ذلك ، كانت المرأة في الطليعة خلال فترات النضال . وهذه الحقائق لا تؤيد نظرية تخلف الوعي .

١٩٥ - وقد أخذ يتضح الان أن الاختلاف الواضح في استجابة المرأة لحالات الازمات وفي المشاركة السياسية بأسلوب معهود انما يرجع الى عجز التنظيمات القائمة باسـراك المرأة عن التفاهم معها ، والى افتقار المرأة الى المعلومات المتعلقة بالقضايا التي تسبق العطية

السياسية. وتشكل أميتها ومسؤولياتها عن أداء أعمال أشق عقبات هيكلية أمام تمكينها مسن المعلومات، ويتضاعف هذا مع تقاعس الأحزاب السياسية والنقابات وهيئات أخرى عن بسندل جهود محددة للوصول الى المرأة. ووجدت الدراسات الاخيرة انه كلما اكتسبت المرأة وعيا بالقضايا ازدادت مشاركتها السياسية بمعدل أعلى من معدل الرجل.

١٩٦- واختلاف طبيعة مسؤوليات كل من الرجل والمرأة نحو الأسرة عقبة هيكلية أخرى تقيد قدرة المرأة على المشاركة النشطة في الحياة السياسية بأسلوب متصل. ومعظم النساء في البلدان النامية، سواء في المناطق الريفية أو الحضرية، مسؤولات بالدرجة الأولى عن اعادة وبقاء أسرهن. وبإستطاعة الرجل أن يخوض كفاحا متصلا للحصول على حقوق أو أجور أفضل لأنه ليس مسؤولا بالدرجة الاولى عن بقاء الأطفال. أما ضياع يوم من دخل المرأة فقد يعني وفاة طفل من الجوع، وأى غياب طويل عن البيت قد تكون له عواقب وخيمة عند عدم وجود مرافق لرعاية الطفل. ولا يسهل على المرأة الاشتراك في اجتماعات سياسية أو معسكرات أو اضرابات أو مسؤوليات أخرى يتولاها مسؤول في حزب أو عضو في حكومة محلية أو نائب في البرلمان، وذلك لعدم وجود خدمات لرعاية الطفل فيها. وليست كل الأسر مستعدة لأن تتحمل عن المرأة مسؤولياتها لتمكينها من المشاركة الفعالة في العمل السياسي. وبدلا من ذلك ترى أن الاتفاقيات الاجتماعية تدين المرأة التي تفعل ذلك لكونها أمًا وزوجة " غير طبيعية".

١٩٧- ورغم أن التجربة لا تؤكد الافتراضات القائلة بتخلف وعي المرأة فان لهذه الافتراضات نفوذًا بالغ القوة، فهي تؤثر في تصورات الرجل والمرأة على السواء، وفي تصورات التنظيمات السياسية وقياداتها. أما النقابات فلا تحتاج الا الى قلة ضئيلة من ميررات هذه الافتراضات ان كثيرا من القيادات النقابية تدرك جيدا أن المرأة لا تشارك بنشاط في الشؤون النقابية لعدم وجود متسع لها في القيادة، ولعدم قدرتها على جعل القيادة تتولى أمور الحاجات الخاصة بالمرأة، مثل تهيئة الرعاية للاطفال، وساعات العمل، والمساواة في الأجور والمعروف جيدا ان النقابات هي أكثر من يقاوم مساواة الرجل والمرأة في الأجر لقاء نفس العمل. كذلك معروف جيدا انه تستحيل على معظم النساء المشاركة في الاجتماعات النقابية التي تعقد بعد ساعات العمل لا ضطرارهن الى الشروع في شؤونهن المنزلية. وقد ظلمت النساء العاملات دائما تترك دون اطلاق على حقوقهن القانونية. وقلة ضئيلة منهن استغدن من برامج تعليم العمال أو برامج التدريب الاخرى الخاصة باعضاء النقابات. وقلة مسن النقابات تحاول مقاومة ضياع الوظائف الناجمة عن الاستغناء عن النساء عند ادخال تكنولوجيا جديدة أو عند تأميم وسائل الانتاج. وبدأ العقد يشهد نوعا من الادراك بفشل النقابات في هذا الصدد، وأدى ذلك اما الى تغيير استراتيجيات القيادات النقابية وأساليب عملها أو الى نمواتحادات نسائية منفصلة تسير في خطين متوازيين.

١٩٨- وهناك عقبة هائلة أوجدتها الافتقار الى البيانات الخاصة بالمشاركة السياسية للمرأة في الاحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية. فليس لدى معظم البلدان أية بيانات من هذا النوع موزعة حسب الجنسين. وقلما يحمل تاريخ الحركات الشعبية أو وقائعها أية اشارة الى مشاركة المرأة. وساعد هذا النوع من غياب المرأة عن الأذهان على تعزيز القانون غير المكتوب الذي يرى أن السياسة ليست من شأن المرأة، مثلما ساعد عدم الاعتراف بمساهمات المرأة في العملية الاقتصادية على المساس بحقوقها ومركزها كعامله ومنتجة. وقد خرجت البحوث الجديدة التي أجريت خلال العقد بحشد من البيانات عن اشتراكها هذا في أوجه كفاح الفلاحين وأوجه كفاح العمال، ومختلف أنواع حركات الاحتجاج، سواء في الماضي أو في الحاضر.

١٩٩- وقد أمتد النفوذ القوي للفرضية القائلة بان هذا " ليس من شأن المرأة " الى أعماق فرص وصول المرأة الى الوظائف السياسية وتوزيع المسؤوليات، وبالتالي الى فرص اكتسابها خبرة سياسية فعالة.

٢٠٠- وكان النزوع نحو معاملة المرأة كطبقة غير متميزة تتقاسم نفس المشاكل والحاجات والتصورات هو الذي منع الكثيرين من البحث عن استراتيجيات مناسبة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية. فالاستراتيجيات التي تصلح لصفوة النساء لا تصلح للفلاحات أو نساء الطبقة العاملة اللواتي يتحملن مسؤوليات أكثر من ذلك بكثير. والقضايا التي تحرك النساء الأخريات لا تجد دائما مشاطرة من النساء السابقات، والعكس صحيح. وسيظل من الصعب ايجاد تفهم سليم لدور المرأة في العملية السياسية أو الأخذ باستراتيجيات مناسبة لتعزيز هذه المشاركة الى أن يوجد اعتراف بالمرأة بوصفها فئة موجودة في كل طبقة من الناس وتشارك معها في مشاكل كثيرة ولكن مع اختلاف بعضها.

٢٠١- كذلك فان أثر العملية الاجتماعية التي تميز بين تنشئة الولد والبنت وتشجيع الاختلافات السلوكية بينهما لها أثرها في قدرة المرأة على مخاطبة الجماهير وتأكيد نفسها والاحتجاج على أوجه التعصب. وتطرح انماط التعصب الجنسي صورا سلبية للنساء السياسيات فالمفترض ان أية امرأة تصبوا الى مستقبل سياسي تهمل التزاماتها الاسرية. كما ان اعتساف الاسرة والاستهجان الاجتماعي من الجيران، واعتراضات الزعماء الدينيين، تجعل تعصب المرأة لهذه القيود محليا داخل جيرانها المباشرين أصعب مما لو كانت تقيم في مدينة تقبل فيها معرفة الناس بها.

٢٠٢- ويجب تهيئة المرأة لبلوغ السلطة السياسية بتمكينها من جميع مجالات الحياة العامة الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية. ومع ذلك يبدو أن المجال السياسي البحث يقاسم



بالذات المشاركة الفعالة للمرأة . وثمة عقبات رئيسية أخرى هي الافتقار الى السلطة الاقتصادية والافتقار الى الرقابة على الموارد التي أصبحت حيوية للنجاح في أى مستقبل سياسي .  
٢٠٣- وأخيرا فان كثيرات من النساء المشتغلات بالسياسة يعتبرن تزايد العنف في الحياة السياسية من العقبات الرئيسية أمام حرية وفعالية مشاركة المرأة .

خامسا - وضع نهج واستراتيجيات استشرافية لتحقيق أهداف  
عقد الأمم المتحدة للمرأة حتى سنة ٢٠٠٠

ألف - معلومات عامة

٢٠٤- لم يتحقق حتى الآن شيء يذكر من أهداف عقد الأمم المتحدة للمرأة، المساواة والتنمية والسلام . ويلزم وضع نهج واستراتيجيات لتحقيق هذه الأهداف في نطاق العقبات والفجوات القائمة التي لم تتخذ اجراءات بشأنها . وينبغي أن يقوم النهج الأساسي على إدراك ان المرأة تحتل حاليا مرتبة ثانوية بالنسبة للرجل نتيجة عوامل تاريخية واجتماعية وثقافية واقتصادية . ولذلك ينبغي توجيه جميع الاستراتيجيات نحو ازالة هذا التحريف الأساسي واتخاذ اجراءات ايجابية لتمكين المرأة من الموارد الانتاجية ومن أن يكون لها حقها ليس فقط في المشاركة في العمليات الانمائية وانما أيضا في النمو والتقدم في جميع المجالات .

٢٠٥- وينبغي عند وضع الاستراتيجيات ادراج المسؤولية المزدوجة للمرأة من حيث دورها في الانتاج والتناسل . ويجب أن يكون لوضع الاستراتيجيات سند قوى من الاعتراف بالسدور المحورى للمرأة في المجتمع بدلا من التأسف على ما يواجهها من قيود قد تنشأ عن مسؤوليتها عن انجاب الأطفال وتربيتهم . وتمكين المرأة من بلوغ الموارد المنتجة هو أحد الاستراتيجيات الأساسية للنهوض بالمرأة . وهذا يعني بالضرورة ، بصرف النظر عن نبد نظرية النهج الذى يركز على مشاريع محددة والأخذ بنظرية " النهج المتكامل " ، وجوب اتخاذ استراتيجيات انتقالية محددة تسفر عن تغيير كبير في التحكم في موارد مثل حيازة الأرض، وانماط الاستثمار وفرص الوصول الى المعلومات والاتصالات .

٢٠٦- وينبغي أن تكون الاستراتيجيات الاستشرافية على الصعيد العالمى مبادئ توجيهية لعمل مختلف الحكومات ، مع مراعاة الظروف المحلية وتيسر الموارد . ويجب أن تكون النهج ذات شقين ، يتناول أحدهما البرامج التي تؤثر مباشرة في المرأة وتؤدى الى نموها في جميع القطاعات وتضفي عليها حقوقا متساوية من خلال اجراءات تشريعية وادارية ، بينما يتولى الآخر ضمان تحرك المجتمع في اتجاه يعاون ويدعم تقدم المرأة ولا يعرقله . وينبغي أن يكون الأخذ باستراتيجيات للنهوض بالمرأة في جميع القطاعات قائما على هذه الاطروحة الأساسية .

٢٠٧- وهناك عقبات معينة تواجه تنمية المرأة وتتخلل جميع القطاعات، ولا يمكن تناولها على حدة. فالمرأة تقوم الى جانب زوجها في الانجاب بمعظم شؤون البيت، مثل جلب المياه مسن الآبار، والطهو والتنظيف، ومعظم مسؤوليات رعاية الطفل. وهي تشارك في عمليتي الانتاج وتجهيز الغذاء، وهي أنشطة رتيبة تقل فيها المهارات. ويغني ادخال تكنولوجيا مناسبة للقرية عن عناء بعض الأعمال المنزلية، وهو يقتصد وقت المرأة وعملها. ومما يزيد من غياب المرأة عن الانذهان قلة أجر المرأة العاملة. وأسوأ من ذلك أن استخدام العنف مع المرأة في المنزل أسلوب مقبول في الحياة. وليس من غير الشائع ضرب المرأة واساءة معاملتها وهجرها.

٢٠٨- ومراعاة لما تقدم، لا بد من وضع استراتيجيات تخلق لدى صانعي السياسة ومنفذى البرامج وعما بالأشقة الكثيرة التي تشارك فيها المرأة. وهناك أمر ثان هو وجوب تزويد المرأة بدعائم اجتماعية لتمكينها من اداء مسؤوليتها المزدوجة. ومن هذه الدعائم شمول الضمان الاجتماعي لها، واستحقاقات الأمومة والصحة، والتأمين على الحياة. ويلزم ايجاد مرافق كافية للنقل سواء في المناطق الريفية والحضرية، ليس فقط لزيادة التحرك وانما ايضا لتقليل كد المرأة لأن عليها ان تحمل احمالا ثقيلة وتسير مسافات طويلة في المناطق الريفية، يضاف الى ذلك ان هناك مؤسسات مثل بيوت الرعاية اللاحقة ونزل الفتيات لفترات قصيرة، ومراكز وبرامج للتدريب تقام خصيصا لانقاذ النساء والفتيات من حالات خاصة من العسر والاستغلال. ويلزم تنفيذ هذه البرامج بلمسة من فن المهنة عند ادارتها.

٢٠٩- وينبغي جعل المدخلات الاجتماعية متأصلة في جميع البرامج الانمائية مثل التمكين من المياه والوقود وتوفير التغذية، وهما مدخلان أساسيان لتنمية المرأة بحيث تساعد على المساواة مع الرجل في فرص التوظيف.

٢١٠- وينبغي ان يكون من بين الاستراتيجيات الاستشرافية الأساسية اعطاء المرأة حقا في حيازة الارض والممتلكات. وينبغي أن ينطبق هذا على المرأة التي تعيش في المناطق الريفية والحضرية، وعلى العاملات في الزراعة أو الصناعة. وينبغي أن تكون للمرأة رقابة على الأصول الرأسمالية التي جاءت من دخلها. ومع ذلك فان عدد النساء المندرجات في هذه الفئة سيكون غير ذي شأن. ولذلك يلزم أن تكون للمرأة حقوق مشتركة في ملكية جميع الممتلكات التي تحوزها بعد الزواج. ويمكن سن تشريع مناسب لهذا الغرض.

٢١١ - ومن أجل تهيئة الجو الذي يمكن فيه للمرأة ان تحصل على مركز مساو ، من الضروري وضع استراتيجية لخلق الوعي في المجتمع بالنسبة لدور المرأة ، ومسؤولياتها وحقوقها في سياق الظروف الراهنة . وعند وضع استراتيجية لخلق الوعي ، يجب تحديد الوكالات الموجودة التي عملت في هذا المجال ، والاستعانة بها . وتدعو الحاجة الى تحديد القادة على مستوى القرية سواء كانوا مدرسين او زعماء سياسيين او زعماء دينيين ، مسؤولين عن التأثير على عمليات الفكر وعلى نظم القيم باعتبارهم فئة خاصة مستهدفة ومطلوبة لخلق الوعي . وكل برنامج للتنمية تتجمع فيه مجموعة من النساء ، سواء كان يتعلق ببرامج التعليم او العمالة او التغذية او الصحة ، يجب ان يتضمن عنصرا خاصا لبناء الوعي .

٢١٢ - ويجب زيادة انخراط المرأة في شبكات الاتصالات الجماهيرية التي تدار ادارة عامة وفي التعليم والتدريب . وينبغي تشجيع تشغيل المرأة في تلك القطاعات وتوجيهه ناحية الوظائف المهنية والاستشارية والمتعلقة بصنع القرارات . وينبغي مساعدة المنظمات التي تستهدف تعزيز دور المرأة في التنمية باعتبارها ساهمة ومستفيدة ، في جهودها الرامية الى انشاء شبكات فعالة للاتصالات والمعلومات .

#### باء - الزراعة والاغذية والتنمية الريفية

٢١٣ - ان كفالة الفرص للمرأة ليس فقط في الحصول على الارض بل ايضا امتلاكها الفعلي لها هو بمثابة استراتيجية جديدة من شأنها ان تشجع نوعا مختلفا من التفسير الهيكلي سيكون عادلا وأكثر عونا للتعجيل بعملية التنمية الريفية والزراعية . وقد اوصى المؤتمر العالمي المعني بالاصلاح الزراعي والتنمية الريفية بأشكال متنوعة من الملكية بما في ذلك الملكية المشتركة والملكية التضامنية . ويشير مثل هذا الاعتراف بدور المرأة ومركزها من جانب الدولة ، بدون شك ، سلسلة من التغييرات في التصور وفي العلاقات والمواقف داخل المجتمع الريفي وعلى المستويات الاخرى للمجتمع المحلي .

٢١٤ - وتؤدي هذه الاستراتيجية الأساسية الى التأثير ايضا على انماط الاستثمار وتحسين فرص حصول المرأة على الخدمات وعلى المدخلات مثل الائتمان ، والتكنولوجيا والأسمدة ، والأدوات الأفضل ، والتدريب . كما تتيح للمرأة فرصة ضمان الأولوية لانتاج الأغذية لسد حاجات الأسرة .

٢١٥ - وعلى صعيد السياسة ، تستلزم هذه الاستراتيجية ايضا تحقيق التوازن بين انتاج المحاصيل النقدية لتلبية الاحتياجات من النقد الاجنبي او متطلبات سوق الحضر

من ناحية ، ونتاج الاغذية لاستهلاك الاسرة ، من ناحية اخرى ، وتحقيق التوازن بين سياسات التسعير وسياسات الاجور والحاجة الى استراتيجيات لمواجهة ندرة الاغذية لصالح الفقراء .

٢١٦- ولا مغالاة في تأكيد الحاجة الى تحسين البيانات الرسمية بشأن القطاع القائم على انتاج الكفاف . بيد انه من الضروري ضمان اجراء تحليل حسب الجنس للمنتجين لحسابهم الخاص والعامين بأجر في جميع تلك الدراسات . كما أنه من المحتى اجراء بحوث ميدانية بعناية في المناطق والقطاعات التي يتدهور فيها اتجاه انتاج الاغذية .

٢١٧- كما تحتاج سياسات المعونة الغذائية الى استعراضها بعناية من أجل دراسة تأثيرها الطويل الأجل على انتاج الاغذية ، والاكتفاء الذاتي ، ومركز المرأة وتغذية أسرتها .

٢١٨- والتوصيات أو المقررات الخاصة بتحسين فرص حصول المرأة على برامج التدريب على الفلاحة وخدمات الارشاد والتكنولوجيا المناسبة والاقتان وغيرها من المدخلات ، قد بقيت في معظم الاحيان دون تنفيذ بسبب الافتقار الى الهياكل الاساسية الكافية وعدم فهم الاختلافات بين قدرات الرجل والمرأة على الاستفادة من تلك الخدمات عند توفيرها على اساس مؤسسي . وتؤدي المسؤوليات العائلية للريفيات الى الحد من قدرتهن على التنقل . ولذلك ، ينبغي للاستراتيجية الرامية الى تحسين امكانية حصول المرأة على التدريب والمعلومات التكنولوجية ان يزداد اعتمادها على تقديم هذه الخدمات على صعيد القاعدة الشعبية .

٢١٩- وتمثلت الشكوى العامة المقدمة من النساء في مشاريع التنسية في ان اختيار التدريب الذي يصبه في أكثر الاحيان خدمات مساعدة مثل أنشطة رعاية الاطفال ، لا يعكس الاحتياجات المحددة للمرأة الريفية . فعندما تطلب المرأة التدريب في مجال انتساج الحرير الخام بتربية دود القز أو في مجال تربية الاسماك ، فانه يلاحظ في كثير من الاحيان أنها تتلقى التدريب في بعض الحرف اليدوية أو الحياكة أو التطريز .

٢٢٠- ولا تشتمل المناهج التعليمية في معظم البلدان النامية على مواد مثل الزراعة العطية التي سوف تكون جديدة ومفيدة ، ولا سيما في المناطق الريفية . ولذلك يعجز الآباء الريفيون عن ارسال بناتهم وحتى اولادهم الى المدارس ذات المناهج العاصرة . ومن أجل التغلب على هذه المشكلة ، لا بد من ان تتضمن المناهج الدراسية الزراعة العطية والمواد المرتبطة بها ؛ وثانياً ينبغي ان تقام في المناطق الريفية مدارس زراعية متخصصة ، تتضمن مواد عن التدبير المنزلي في مجال الزراعة لاعداد البنات ليس فقط للحياة في هذه المناطق بل أيضا للتعليم العالي في مجال الزراعة .

٠٠/٠٠

٢٢١- ان تعزيز منظمات الريفيات القائمة على المشاركة باعتبارها ادوات رئيسية لتنمية المرأة وللتنمية الريفية يتوقف على منهجية هذا العمل . من ينبغي أن يعزز هذه المنظمات؟ لقد أكدت المناقشات التي جرت خلال العقد الماضي الحاجة الى نوع من الوكالات الوسيطة من أجل مساعدة هذه المنظمات ورعايتها دون اعاقه نمو روح المبادرة . وقد أوصى مؤتمر بغداد بالاعتراف بأهمية المنظمات النسائية ودورها التكميلي في هذا الميدان واقترح تقديم المساعدة الحكومية ، المالية وغيرها لتشجيع المنظمات النسائية على القيام بما يلي :

( أ ) أن تضطلع هذه المنظمات بالعمل كوكالات معبئة لجماهير النساء ، ولا سيما الفقيرات منهن في المناطق الريفية والحضرية ؛

( ب ) ان تعمل كوكالات للاتصال والتنسيق من أجل توصيل جميع مدخلات التنمية ؛

( ج ) ان تعمل كوكالات منظمة للعاملات في المهن غير المنظمة سواء في المناطق الريفية او الحضرية لحمايةهن من الاستغلال ولتوفير الخدمات المساعدة الخاصة برعاية الاطفال ؛

( د ) ان تعمل كوكالات لتوعية المرأة بأهمية ممارسة حقوقها القانونية والاقتصادية والثقافية والسياسية .

٢٢٢- وثمة شعور متزايد بأن جهود المنظمات النسائية للقيام بهذا الدور قد تكون محدودة بعض الشيء ، حيث تمثل المنظمات النسائية أعدادا كبيرة من نساء الطبقة المتوسطة من الحضر اللائي ليس لديهن خبرة كافية في المجالات الريفية . ولقد اقترح توسيع نطاق هذه " الوكالات الوسيطة " عن طريق ضم المنظمات غير الحكومية الاخرى التي تشاركها الاقناع بالتنمية القائمة على المشاركة ، مع شيء من الحساسية تجاه قضايا المرأة ، فضلا عن مؤسسات التعليم والبحوث التي تمارس أنشطة لتنمية المرأة في بعض المجالات مثل محو أمية الكبار ، والتغذية الصحية ورعاية الاطفال وما شابه ذلك . وثمة شعور بأن هذه الاستراتيجية لن تؤدي الى توسيع نطاق الوكالات الوسيطة فحسب بل ايضا الى المساهمة في عطية الجمع بين المهارات التنظيمية ومهارات جمع المعلومات والمهارات الخاصة بالاتصالات . وفي الوقت نفسه ، يمكن ان تساهم هذه الاستراتيجية في اشراك المؤسسات التعليمية بصورة مباشرة بقدر أكبر في جهود التنمية الريفية وزيادة اهتمامها بالمرأة .

### جيم - التصنيع

٢٢٣- ومن أجل تحسين حالة المرأة في الصناعة ، ينبغي ادخال عدد من التدابير في السياسات الصناعية للبلدان النامية ، وهي :

( أ ) التغييرات في مجال التعليم التي تمكن المرأة من تحسين حالتها في الوظائف في مجال الصناعة ، ومن أجل اكتساب المهارات القابلة للنقل عن طريق أشكال مختلفة للتدريب المهني وغير النظامي ؛

( ب ) ادخال ترتيبات قانونية تشمل كافة نواحي التصنيع ، ابتداءً من قوانين الاستثمار الى أنظمتها ، مما يكفل تحسين المعاملة العامة للعاملين في الصناعة . وفي هذا الصدد ، يجب اتخاذ تدابير تنظيمية في المناطق الحرة للتصدير لضمان تغطية التكاليف الاجتماعية ايضاً . فیرانه يجب الاعتراف بأن هناك حاجة الى قيام البلدان النامية بعمل جماعي للتشريع لهذه التدابير وتنفيذها بنجاح ؛

( ج ) توسيع نطاق الفرص المتاحة للعمل وفقاً لسياسات تنمية الموارد البشرية ؛

( د ) اعتماد التكنولوجيات التي من شأنها أن تكفل استقرار العمالة والتقدم المهني للعاملات ؛

( هـ ) ترسيخ الرقابة الاجتماعية الشاملة بالإضافة الى المخططات الرامية الى تحقيق المشاركة الحقيقية للعاملات في الادارة واتخاذ القرارات ؛

( و ) وضع المعايير من أجل تحديد حجم المؤسسات في فروع الصناعة المختلفة وسبل تنظيمها ؛ وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية ؛ واقامة جمعيات تعاونية صناعية ؛

( ز ) انتقاء وتطوير ونقل التكنولوجيا والدراسة الفنية بالإضافة الى تدريب الموظفين ؛

( ح ) تعزيز الاعتماد على الذات في السياسة الصناعية عن طريق التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، وتبادل المعلومات والخبرة عن طريق البرامج والمشاريع الخاصة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

٢٢٤- ينبغي تركيز كافة الجهود نحو تعزيز الاعتماد على الذات في الانتاج الصناعي مما يفيد المرأة بصورة متساوية . ويجب ان تكون الابتكارات التكنولوجية على نحو مستفيد منه

المرأة باعتبارها مستهلكة ومستخدمة للتكنولوجيات الجديدة على حد سواء . ويتعين اعطاء دفعة خاصة للسياسة الصناعية التي من شأنها تمكين المرأة من الاستفادة من التغييرات ونواحي التقدم في مجالي التكنولوجيا والاقتصاد .

٢٢٥- وتعتبر الاستراتيجيات الرامية الى تعزيز تسهيلات الهياكل الاساسية للمرأة في القطاع غير المنظم مدخلا أساسيا يجب ان يحظى بالأولوية . وتشمل هذه التسهيلات الحصول على السواد الخام ، والاستشارات ، والتصميم ، والتسويق وفرص الحصول على الائتمان .

٢٢٦- وتتمثل الخطوة الهامة والأساسية لمساعدة المرأة في اتاحة الفرص لحصولها على الائتمان من المؤسسات المالية في انه يجب ان يكون في استطاعتها ان تقدم ضمانات اضافية . ولكي يحدث ذلك يحتاج الأمر الى سن تشريعات مناسبة لكفالة امتلاك المرأة ل ضمانات اضافية في جميع الممتلكات الزوجية .

٢٢٧- وتتضمن الاستراتيجيات الرامية الى تحسين فرص الحصول على الائتمان مايلي :

( أ ) يجب استعراض الاطار القانوني للمؤسسات المالية والمعارف مع مراعاة العوائق التي تواجهها المرأة ؛

( ب ) يجب تبسيط الاجراءات بالنسبة للمرأة التي ليس لديها فكرة عن المؤسسات المصرفية والمالية ؛

( ج ) قد يكون من المفيد ان يوجد قسم منفصل في المؤسسات المالية يتعامل مع المرأة مما يساعدها في اعداد المشاريع ومعالجة المشكلات الاجرائية ؛

( د ) وقد يتحقق ذلك بتقديم المساعدة وانشاء معارف للمرأة يمكن أن توفر الاطار القانوني الذي تكون فيه المرأة شريكة مع زوجها في الممتلكات العقارية كي يمكن حل مشكلة الضمانات الاضافية ؛

( هـ ) توعية المرأة بالتسهيلات الائتمانية المتاحة ؛

( و ) تقديم المساعدة الى المرأة الريفية وتوعيتها بالخدمات المتاحة وتزويدها بالمهارات التكنولوجية اللازمة وغيرها من المهارات .

دال - التعليم والتدريب والثقافة ووسائل الاعلام الجماهيرى

٢٢٨ - نظرا للأهمية البالغة للقيم الثقافية في دينامية التطور ، فانه يصبح من الضروري النهوض بدور المرأة وتعزيز القيم الثقافية الجديدة التي تراعي الحقائق الاجتماعية الموجودة وتدعم الجهود المبذولة في سبيل بناء مستقبل مختلف . ان التنمية المتكاملة التي تسهّل المشاركة في مجال التنمية على قدم المساواة - اى الانتاج واتخاذ القرارات ، من شأنها ان تعزز دور الثقافة في سياق التنمية . ومن الضروري الا تعتبر المرأة كمنتجة حدية أو موفرة للقوة العاطفة المساعدة فحسب ، بل أكثر من ذلك كشريكة مساوية في تعزيز التنمية .



٢٢٩ - وطنى المؤسسات التربوية أن تلعب دورا نشطا في تعزيز تطوير مثل هذه القسيم الثقافية الجديدة . ولم يكن اسهامها كافيا حتى الآن . وتحتاج المؤسسات التربوية ، من ناحية هيكلية وتعليمية وفلسفية ، الى أن تلعب دورا أكثر نشاطا الى حد كبير في تطوير جوانب الروح الثقافية الجديدة العامة التي يمكنها الاسهام في تحقيق أهداف التنمية الشاملة في الجوانب المادية للبشر . ويتطلب هذا أيضا ادخال الاهتمام بمساواة المرأة وتعزيز دورها في برامج هذه المؤسسات في مناهجها التدريسية وطرائقها التعليمية والتنظيمية والبحثية .

٢٣٠ - ويتعين للعلاقة المشتركة الاستراتيجية بين التربية والتنمية الثقافية والاجتماعية - الاقتصادية التي تضفي طابع التكامل على الاهتمام بتحرير المرأة ، أن تتميز باحترام المعالم الثقافية المحددة لآى بيئة معينة ، وأن تعرف ، تعريفا واضحا ، الوظيفة الثقافية والانمائية للتربية في التغيير الاجتماعي وأن تدعم عملية الاصلاح التعليمي .

٢٣١ - ويمكن اعتبار ربوات البيوت مجموعة يستهدفها التدريب في قطاعي التعليم الرسمى وغير الرسمى على حد سواء ؛ وينبغي أيضا تشجيع الرجال على الحصول على هذا التدريب . وينبغي الاعتراف بعمل مدبرات المنازل بوصفه تقنيا وفنيا .

٢٣٢ - وينبغي ، في هذا الصدد ، تعزيز معرفة جديدة عن المرأة كما ينبغي النظر الى المفاهيم الجديدة عن دور المرأة في عملية التنمية بوصفها أداة للتنمية التربوية والثقافية للأجيال الأصغر سنا . وقد برز تعزيز هذه الدراسات بوصفه أداة لتعزيز دور المرأة في عملية التنمية ، عن طريق المؤسسات والوكالات التربوية والتدريبية المسؤولة عن البحث والمعلومات بوصفه حاجة ملحة . وسيكون هذا النهج أكثر ملاءمة في اطار ميادين التعاون فيما بين البلدان غير المنحازة من أجل القضاء على الاعتماد على العمون الخارجى والمجازفة المحتملة المتعلقة بحدوث انحرافات . وبالنظر الى انه قد تم الاعتراف بدور المرأة في عملية التنمية بوصفها مكونا هاما لنظام البحث والمعلومات الذى يتم تعزيزه داخل حركة البلدان غير المنحازة ، فان من المقترح شمول هذا المكون عن طريق الجمع بين البحث والتدريب ونشر المعلومات .

٢٣٣ - وقد يقلل ادماج جوانب دور المرأة في عملية التنمية في المؤسسات القائمة للتدريب والتدريب والبحث من الاستثمارات في الهياكل الأساسية المادية والادارية ويحسن امكانية تكامل وتوحيد المشاكل والقضايا والاهتمامات المتعلقة بالمرأة داخل جميع المؤسسات التربوية وفروع المعرفة ، بدلا من السماح لها بأن تبقى نشاطا هامشيا منفصلا يجعله انعزاله غير فعال . وينبغي تشجيع الشبكات الوطنية والاقليمية والدولية لهذه المؤسسات على تقاسم وتوسيع خبراتها ، مما يساعد على زيادة كفاءتها ويقوى روابط التعاون الفكرى والانمائي فيما بين الدول غير المنحازة . وستساعد هذه الجهود على زيادة مدى وتحسين نوعية البيانات التي تحتاج اليها الحكومات الوطنية . وستجمل من الممكن أيضا تدريب عدد متزايد من ملاكات الموظفين للاضطلاع بمختلف المهام التي تم تحديدها بوصفها لازمة للنهوض بالمرأة

في عملية التنمية . وفي المقام الأول ، فان ادماج دراسات من هذا النوع داخل النظام التعليمي وفي مؤسسات التدريب سيساعد على تعزيز التغيير الثقافي المطلوب . وقد تجاوز العلم والتكنولوجيا ، اللذان يمكنهما أن يكونا أداتين قويتين للنهوض بدور المرأة في عملية التنمية ، النساء حتى الآن بسبب معوقاتهن التعليمية وغيرها . ويساء استخدام العلم والتكنولوجيا أيضا في بعض الأحيان لوضع المرأة على الهامش واعادة النظر في مركزها . وبناء على ذلك فان المهم هو ليس مجرد تسهيل امكانية وصول المرأة الى العلم والتكنولوجيا بل ضمان أن يكون الممارسون أيضا على ادراك للمشاكل التي ينطوى عليها توظيف المرأة في هذا المجال . وسيكون من المفيد تقديم هذه الاهتمامات في وقت مبكر ، في مرحلة التدريب .

٢٣٤ - وتشكل التطورات في ميدان تكنولوجيا الاتصالات وطوم الاتصالات ، على نحو خاص ، تحديا بالغا لقرارات البلدان غير المنحازة من أجل النهوض بدور المرأة في عملية التنمية . واذ لم تسخر هذه التطورات الجديدة وفقا للسياسات المتعلقة بالنهوض بالمرأة ، فسيستمر استخدامها من قبل القوى الاجتماعية التي تعارض مساواة المرأة والتطور وستساعد في تقوية وادامة القيم والقواعد السلوكية التي تتغذى على اخضاع المرأة . وكان لنقل التكنولوجيا في بعض هذه الميادين بالفعل آثار تعمل ضد تحسين مركز المرأة .

٢٣٥ - والاتجاه الاخير فيما بين الغنيين في وسائط الاعلام في البلدان النامية تجاه واقعية أكبر في تصويرهم للمشاكل الاجتماعية هو امكانية لتصحيح دور وسائط الاعلام في تطوير المرأة . ومع ذلك ، فان الواقعية يجب أن تستخدم في حفز الناس على الكفاح من أجل التغيير . والبحث عن اختيارات جديدة في العلاقات الانسانية واعادة تشكيل المؤسسات الاجتماعية والهياكل السياسية والاقتصادية والقيم الثقافية سيقطع طريقا طويلا قبل ادماج المرأة في عالم وسائط الاعلام وتمكين هذه الوسائط من أن تلعب دورا أكثر ايجابية في التنمية المتكاملة . ويتم الآن الادراك ، على نحو متزايد ، أن الاعلام مورد حيوي مركزي لممارسة القوة السياسية والاقتصادية والثقافية بين الشعوب . والحق في الاتصال هو أيضا حق أساسي من حقوق الانسان . وقد قدم النظام الدولي الموروث لنشر الاتصالات والمعلومات اداة سيطرة بعض البلدان ، ولا سيما تلك التي هي أقوى في التجارة العالمية والتبادل التجاري والبيانات وقد أسفر أيضا عن أوجه عدم مساواة في تدفقات المعلومات وكذلك عن تفسيرات منحرفة ومتحيزة وغير متوازنة للانباء لغير مهلحة البلدان النامية . وقد سعت البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية الى ضمان انهاء الاستعمار في ميدان الاعلام والى اتخاذ خطوات ملموسة لاقامة نظام دولي جديد للاعلام والاتصالات . ويتطلب هذا عملا متضافرا للتغلب على سيطرة وكالات الانباء عبر الوطنية والكيانات المتحدة لوسائط الاتصال الجماهيري الدولية على توزيع الانباء على نطاق العالم . وسيمزز هذا الحوار والتفاهم عن طريق تنويع مصادر المعلومات والقضاء على أوجه عدم المساواة في تدفقات المعلومات على نطاق العالم . ويتطلب هذا أيضا تعاونا أوثق بين وسائط وخدمات الاعلام التابعة للبلدان غير المنحازة والبلدان

النامية . والحاجة الى ايجاد علاقة بين العملية العامة لانها الاستعمار في ميدان الاعلام وبين تقبل أكبر تجاه المشاكل التي تواجهها المرأة في ميدان التنمية هي جانب هام مسن جوانب الكفاح من أجل اقامة نظام جديد للاعلام والاتصالات .

٢٣٦ - وفي الماضي كان هناك تدفق ذوات اتجاه واحد للمعلومات من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية ومن الحكومة الى الشعب . وان اهداف الاعتماد على الذات والتنمية المتسمة بالمشاركة ، التي تسعى اليها البلدان غير المنحازة سعياً نشطاً ، تتطلب تحسولاً من الاعتماد المفرط للبلدان النامية على الموارد الاجنبية تجاه تعبئة لمواردها المحلية ، مما سيجعل هذه البلدان أقل تعرضاً لخطر الضغوط الخارجية ، وسيجعلها قادرة طسسى أن تطور امكانياتها الخاصة للنمو . وقد ضخمت التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات ، أى " ثورة الاقراص الصغيرة " قوة وسائط الاعلام تضخيماً كبيراً . وعرضت الاتصالات بواسطة التوايح الاصطناعية ملايين البشر لمعرفة معلومات جديدة . وستتوقف تقوية القدرات المستقلة للبلدان منفردة وتحسين الاطار التنظيمي ومحتوى وسائط الاعلام على السياق الاجتماعي - الاقتصادي لكل بلد .

٢٣٧ - والمرأة اليوم عامل هام في استراتيجية الاعتماد على الذات ويمكن لوسائط الاعلام أن تفعل الكثير لتهيئة الوعي الجماهيري بدور المرأة وامكانياتها . ويرد فيما يلي عدد من الخطوات التي يمكن أن تتخذها وسائط الاعلام على مختلف المستويات لتقوية دور المرأة بوصفها شريكاً مساوياً في التنمية :

( أ ) يمكن لاضفاء صفة الديمقراطية على هياكل وسائط الاتصال الجماهيري ومراقبتها ان تسهم في تمثيل ومشاركة المرأة في وسائط الاعلام على مستويات اتخاان القرار ؛  
( ب ) ينبغي أن تشترك النساء الأكثر الماما بالمعلومات في برامج التدريب في وسائط الاعلام ؛

( ج ) يمكن تطوير سياسات الاتصال والاعلان التي تنطوى على مشاركة المرأة ؛  
( د ) يمكن تحسين محتوى وسائط الاعلام عن طريق جهود منسقة لمزيد من التفاعل بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات البحث في وضع مبادئ توجيهية لرصد البرامج ؛  
( هـ ) يمكن استفلال المستمعين والمشاهدين من مجموعات المستهلكين أو أفرقة العمل ، وما الى ذلك ، في تهيئة ادراك قضايا المرأة وتطوير استراتيجيات مشتركة لتعزيز نهج أكثر ايجابية تجاه قضايا المرأة ؛

( و ) ان مختلف الحلقات الدراسية والمؤتمرات واجتماعات افرقة الخبراء الدولية ، التي غطت بالفعل مدى واسعاً من المسائل المتصلة بالمرأة ووسائط الاتصال ، توضح الحاجة الى مزيد من الدراسات المتعمقة والبحث والتدريب للمرأة على تكنولوجيا الاتصالات والاطار

التنظيمي ، بما في ذلك تطوير مدونة للاخلاقيات فيما يتعلق بتمثيل المرأة في وسائل الاعلام واستخدام وسائل الاتصال الشعبية التقليدية لتشجيع مشاركة المرأة ؛

( ز ) ويمكن تقوية الاتصال والتعاون الرأسيين فيما بين البلدان النامية في هذا الميدان بغية تهيئة ادراك للمسائل ذات الاهتمام المشترك وتحديد الحلول للمشاكل المشتركة وميادين التعاون ؛

( ح ) ولا ينبغي النظر الى البرامج المتعلقة بالمرأة بصفة معزولة . وعلى الرغم من أن هذه البرامج موجهة الى المرأة ، على نحو خاص ، فان قضايا المرأة وصورها تنعكس كذلك في برامج أخرى . وتتبع جميع هذه البرامج نمطا وايد يولوجية معينين ، وناه على ذلك فان هناك حاجة الى رصد وتحليل جميع هذه البرامج ؛

( ط ) ولا ينبغي أن يقتصر الرصد على تصوير المرأة . وينبغي أن يكون شاملا بحيث يشمل تحليل " المنهج " المتعلق بالموضوع والطريقة التي يعرض بها وصلته وفائدته والقيم التي تعرضها البرامج ؛

( ي ) وينبغي لمنظمات الاناعة والتليفزيون أن تملك وحدات بحث قوية ، كما ينبغي تشجيع مؤسسات البحث المستقلة ومعاهد الاتصال الجماهيري والجامعات ومجموعات العمل الاجتماعي على المشاركة في رصد وتخطيط ونتاج البرامج .

ها - العلم والتكنولوجيا

٢٣٨ - فيما يلي البرامج المطلوب تنفيذها في مجالات العلم والتكنولوجيا حيث يمكن اشتراك المرأة على قدم المساواة والتي ستكون مفيدة للمرأة من طريق زيادة انتاجها والتقليل من كدحها :

- ( أ ) التكنولوجيا التالية للحصاد ؛
  - ( ب ) برامج المزارع المعتمدة على الطاقة والتي تستخدم الممارسات العصرية للقرابة والزراعة ؛
  - ( ج ) زراعة وتجهيز واستخدام النباتات الطبية التقليدية ؛
  - ( د ) تحديد المخاطر المهنية والحلول العلمية لها ؛
  - ( هـ ) التقييم والتصنيع الأفضل للأدوات التي تستخدمها المرأة ؛
  - ( و ) تنظيم برامج تدريبية لتحسين مهارات المرأة من خلال الأساليب العلمية في كل من القطاعات المنظمة وغير المنظمة ؛
  - ( ز ) برامج في العلوم الطبية ونظم الرعاية الصحية في الوضع بما في ذلك التغذية ورعاية الطفل ، الخ ؛
  - ( ح ) ترويج العلم وايجاد نزعة طمية في البلد ؛
  - ( ط ) تطوير برامج الحاسبة الالكترونية لنشر المعلومات وايجاد وعي بأهمية تطبيقات العلم والتكنولوجيا ؛
  - ( ي ) تدريب المرأة في مجال الالكترونيات الحديثة والحاسبات الالكترونية ؛
  - ( ك ) تنظيم عدد كبير من برامج التدريب واعادة التدريب الموجهة الى الوظائف لتمكين العاملات والمهندسات والطبيبات والخبيرات الاخريات من شغل الوظيفة المناسبة في منظمات البحوث ومؤسسات القطاعين العام والخاص ؛
  - ( ل ) دراسات شاملة ومركزة حول استعمال وتنمية الاشكال المختلفة للطاقة ؛
  - ( م ) تطوير برامج العلم والتكنولوجيا القائمة على أساس التنظيم لتمكين المرأة من تحسين مستوياتها الاقتصادية ولا تاحة الفرص للتوظيف الذاتي المريح .
- ٢٣٩ - ولذلك فان زيادة اشتراك المرأة في التنمية العلمية والتكنولوجية يتطلب :

( أ ) ترويج المعرفة العلمية والتكنولوجية والمهارات بهدف تمكين المرأة من زيادة تطوير نفسها عن طريق وسائل الاتصال الجماهيرية وذلك من خلال التغييرات في

البرامج المدرسية ومن خلال جميع أنشطة المشاركة وأنشطة تنمية المجتمع المحلي ( وطمس الأخص في الزراعة ولكن أيضا في مجالات أخرى وهي الأنشطة المنزلية والصحة والتعليم والاسكان ، الخ ) ؛

( ب ) زيادة مستوى الاعتماد على الذات في مجال العلم والتكنولوجيا عن طريق تطوير الامكانيات العلمية والتكنولوجية الوطنية وزيادة امكانيات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية الى أقصى حد والأخذ بالنقل الانتقائي لأنظمة التكنولوجيا ؛

( ج ) تغييرات في المواقف التقليدية تجاه المرأة لتمكينها من المشاركة بصورة كاملة في التنمية العلمية والتكنولوجية عن طريق تحبيذ مشاركتها في الأشكال المتنوعة للتعليم والتدريب ؛

( د ) اقامة صلات بين التكنولوجيات والخبرات التقليدية القائمة والتكنولوجيات الجديدة . ويمكن أن يوفر اشترك المرأة في تعزيز هذه الصلات أساسا متينا للاعتماد على الذات وضمان حد معين من الاستمرارية في تطوير النهج الأصلية والمبتكرة . وبالتالي تجنب التحديث القائم على المحاكاة وتطوير البحث القائم على المشاركة وكذلك التنمية العلمية والتكنولوجية المتصلة بالاحتياجات المحددة للبلد ؛

( هـ ) اقامة وتعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية في مجال الاعلام حول المعرفة والأجهزة العلمية والتكنولوجية ونقل التكنولوجيا وتبادل الخبرة في مجال تطبيق العلم والتكنولوجيا في مجال تنمية البحث المشترك ، الخ .

#### واو - الصحة والنممان الاجتماعى وقضايا السكان والبيئة

٢٤٠ - حددت الاستراتيجية العالمية " الصحة للجميع حتى عام ٢٠٠٠ " التي اعتمدها الجمعية العالمية للصحة في دورتها الرابعة والثلاثين في عام ١٩٨١ والتي أكدت على الوقاية الصحية الأساسية ونهج الرعاية الصحية الأولية وتنظيم رعاية صحية فعالة ونظام للمعلومات الصحية الأولويات للتعاون الصحي ووضعت برنامجا للعمل يؤكد على الحاجة الى استعراض عدد من التوجيهات السياسية في مجالات الرعاية الصحية الأولية والمعلومات الصحية ونظم المراقبة ومشاركة المجتمع المحلي في البرامج الصحية والوقاية من الأمراض المعدية وتنمية الخدمات الوطنية للرعاية الصحية والتعليم الصحي والانتاج وتوزيع واستهلاك العقاقير وحماية البيئة الانسانية . وتشير الاحصاءات القائمة الى الحاجة الى مشاركة المرأة في العقد الدولى لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية والذي ينبغي تنفيذه على أساس الأولوية .

٢٤١- ويمكن تحديد بعض الأنشطة ذات الأولوية على أساس البرنامج المتوسط الأجل للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من أجل الصحة للجميع (١٩٨٤ - ١٩٨٩) وفي ضوء الحاجة الى التعجيل بتنمية القدرات الوطنية للرعاية الصحية وإنشاء مراكز تنسيق مسن أجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال الصحة :

( أ ) ادخال أنظمة فعّالة للمراقبة الصحية على الصعيد الوطني وللمؤسسات الصحية لتعيين الهدف وصياغة الأولويات الوطنية وخطط العمل والأنظمة الملائمة لتقدير نواحي القوة والضعف في البرامج الصحية الوطنية ؛

( ب ) الربط بين السياسات والبرامج الصحية والتنمية الاقتصادية وتلك التسهيلات التي يمكنها بطريقة مباشرة أن تخفف من كدح المرأة وعبء العمل الواقع على عاتقها وان تحسن بطريقة مباشرة حالتها الصحية أى توفير المسكن الملائم والامداد بالمياه والمرافق الصحية والأنظمة الصحية فى مكان العمل والحماية الصحية للمرأة وعلى الأخص تلك التي تعمل فى القطاع غير الرسمي من الاقتصاد والتي لا تغطيها سياسات الحماية الاجتماعية ؛

( ج ) ادماج رعاية صحة الأم والطفل فى خدمات تنظيم الأسرة والتنمية المعجلة للقدرات الوطنية من خلال تطوير المؤسسات والهيكل الأساسية الصحية وزيادة عدد الخبراء الصحيين وعلى الأخص المرشدين الصحيين ؛

( د ) مشاركة المنظمات النسائية فى أنشطة الرعاية الصحية الأولية وتمثيلها فى المجالس الصحية الوطنية والمحلية ؛

( هـ ) النهوض بالتربية الصحية والنظم الأهلية للرعاية الصحية . وقد حطّم النظام الصحى الرسمى المعرفة التقليدية للمرأة بوصفها مصدر صحة الأسرة . وينبغى اجراء دراسات من الممارسات الطبية الأصلية والنظام الدائم فى الأسر والذي تستخدمه المرأة ؛

( و ) ادخال برامج التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من أجل النهوض بالصناعات الهامة بالنسبة لتنمية نظم الرعاية الصحية . ويمكن للبلدان النامية أن تطوّر آليات مناسبة للتعاون فى مجال التدريب وتنمية الموارد البشرية والبحث التعاونى والبرمجة المشتركة وتبادل المعلومات والمراجعم واستكشاف تطبيق التكنولوجيات الرخيصة من أجل التزويد بالمياه وتصريف الفضلات .

٢٤٢- وينبغى أن تعالج السياسات الوطنية التقدمية المستوى الأدنى للالعام بالقراءة والكتابة وأن توفر خدمة صحية مجانية وأن توسّع خدمات الأمن وعلى الأخص فى المناطق الريفية . وينبغى أن تشبث بطريقة فعالة وسائل الدخل المنخفض وغير المستقر والمستويات الأدنى للصحة والتغذية وحالات الحمل فى سن المراهقة والزواج المبكر . ويمكن أن يقدم اطلاق طرق تنظيم النسل وتقديم الدعم القانوني المناسب مساعدة كبيرة .

٢٤٣- ولا اختراق حلقة الفقر المفرغة ومعدل الخصوبة والوفيات المرتفع ينبغى تبني سياسة عامة أكثر حذرا وانسانية مع توازن دقيق بين الاختيار الفردى والكرامة وتعزيز الاحساس

بالمسؤولية فيما بين الآباء لضمان مستقبل أفضل لجميع الأولاد . ويمكن زيادة تحبذ وتعزيز هذا من خلال الأشكال المتنوعة للمساعدة التقنية على مختلف المستويات كما يمكن اغناؤه من خلال تبادل المعلومات والخبرة فيما بين البلدان النامية .

٢٤٤ - وان القضايا البيئية التي تأخذ بمفهوم البيئة في اطارها الاجتماعي الأوسع هي أكثر اتصالا بالمرأة . وان زيادة دفع قطاعات معينة من السكان الى هامش الحياة وتزايد الفقر وحرمان الجماهير والانتاج الغذائي المتناقص وأزمة الطاقة وتدهور البيئة البشرية في بلدان نامية عديدة هي مظاهر تدل على نمط النمو واستخدام الموارد موجهة الى هياكل القوى القائمة ويحرم قطاعا عريضا من السكان من اشباع احتياجاتها الأساسية . وان الشاكلة المتعددة الأبعاد التي تواجه البلدان النامية مترابطة ولكن طادة ما تكون هذه الروابط غير مفهومة من جانب هؤلاء الذين يصوغون السياسات القطاعية . وفي المدى البعيد سيتعيّن دمج سياسات التنمية الاجتماعية بصورة وثيقة في سياسات التنمية الاقتصادية والتزام قوى بتحسين نوعية الحياة . ولذلك ينبغي ان تأخذ طرق وأدوات تحليل وتخطيط التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في الحسبان بطريقة كافية القضايا البيئية .

#### زاي - الفصل العنصرى

٢٤٥ - يوجد الآن نظام فريد بين النظم وهو سياسة الفصل العنصرى التي اطنت كجريمة ضد الانسانية . وان الدور المحدد للمرأة الافريقية في اطار نظام الفصل العنصرى - كمجرد منجبات منظمات للعمال الذين يمكن استغلالهم - هو أمر ضاد جدا للأهداف العامة والمحددة لعقد المرأة واهانة للمرأة ويضعف مركزها في كل مكان . وقد اتاح فشل المجتمع الدولى في اتخاذ اجراء فعال ضد الفصل العنصرى له ان يتوسع ولعنفه المؤسسى أن يؤثر على حياة كل من النساء والرجال في جميع انحاء الجنوب الافريقي . وتلقى الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها على طاق الحكومات مسؤولية اتخاذ اجراءات دولية من طرف واحد وجماعية وفقا لمقررات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

٢٤٦ - وينبغي اتخاذ تدابير فعّالة لانهاء أى تعاون مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا في المجالات السياسية والعسكرية والدبلوماسية والاقتصادية بهدف القضاء على البؤس غير القابل للوصف للشعب المضطهد وخسارته للأرواح وأغلبها من النساء والأطفال السود .

٢٤٧ - وينبغي أن تأخذ الاستراتيجيات الاستشرافية في الاعتبار آثار الفصل العنصرى المزمنة للاستقرار على الهيكل الأساسى للاقتصادى للدول الافريقية المستقلة المجاورة والتي تعوق تنمية المنطقة الفرعية .



- ٢٤٨- ويظل الفصل العنصرى في جنوب افريقيا وناميبيا الذى اضفى طيه الطابع المؤسسى على النحو المطبق في الحياة اليومية السياسية والقانونية والاجتماعية والثقافية عقبة هائلة وفاق امام التقدم والمساواة والسلم في المنطقة الافريقية .
- ٢٤٩- وينبغى على الامم المتحدة والمجتمع الدولى ان يعززا من تصميمهما على القضاء على نظام الفصل العنصرى المقيت وتحرير ناميبيا من قوات الاحتلال ، ونظرا لوضع جنوب افريقيا في الهيكل السياسى والاقتصادى الدولى فانه يقع على عاتق المجتمع الدولى والمسؤولية الكبرى لضمان اعادة السلم والكرامة الانسانية في جنوب افريقيا .
- ٢٥٠- وينبغى ان تهدف الاستراتيجيات الاستشرافية الى التنفيذ السريع والفعال لقرار مجلس الامن رقم ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) من أجل استقلال ناميبيا . وينبغى ان يكون التحرير التام وغير المشروط لناميبيا هدفا رئيسيا للاستراتيجيات الاستشرافية التى ينبغى ان تهدف ايضا الى تحسين احوال النساء والأطفال .
- ٢٥١- ويجب على المجتمع الدولى ان يصر على التنفيذ الفعال لقرار مجلس الامن رقم ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) من أجل استقلال ناميبيا وقرارات الامم المتحدة التى تدعو الى فرض جزاءات على جنوب افريقيا وهزلهما وتخليها عن سياساتها العنصرية . وينبغى بذل كل الجهود الممكنة من أجل الانسحاب الفورى وغير المشروط لقوات جنوب افريقيا من انغولا .
- ٢٥٢- وينبغى على النساء جنبا الى جنب مع حكوماتهن ان تعززن التزامهن بالقضاء على الفصل العنصرى ودعم اخواتهن المكافحات بجميع الطرق الممكنة . ولهذا الغاية ينبغى على المرأة والمنظمات النسائية ان تظل على طم دائم بحالة النساء والأطفال في ظل الفصل العنصرى ونشر المعلومات على نطاق واسع وتكوين الوعى في بلدانهن حول الحالة من طريق تنظيم لجان وطنية للتضامن والدعم حيثما لم تنشأ بعد كوسيلة لتوصية الجماهير بسسائوى الفصل العنصرى وقمع الوحش للنساء والأطفال في جنوب افريقيا وناميبيا .
- ٢٥٣- وينبغى على المجتمع الدولى ان يقدم مساعدة ادبية ومادية أكبر الى حركتى التحرير الوطنية ، المؤتمر الوطنى الافريقى لجنوب افريقيا والمنظمات الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، والى الدول الافريقية التى لها حدود مشتركة مع ناميبيا وجنوب افريقيا في كفاحتها ضد الفصل العنصرى .

## حاء - التحليل المؤسسي

### ١ - دور الحكومات

٢٥٤ - سوف تكون استراتيجيات العمل في مجال الدعم المؤسسي متنوعة الطبيعة . ولا يمكن الاستهانة بأهمية الآليات المؤسسية إذ أنها تمثل الأدوات التي تحول بواسطتها الخطط والبرامج الانمائية الى حقيقة . وفي جميع البلدان تقريبا ليست المسألة مسألة انعدام جهاز حكومي على المستوى الميداني بل انعدام آلية محددة للنهوض بالمرأة . وتزداد حدة الاحساس بهذا النقص في الوحدة الدنيا أو الوحدة المتمثلة في القرية . وينبغي أن يكون هناك عاملة واحدة مأجورة متعددة الاغراض ومدعمة بمعلومات عن مختلف البرامج القطاعية ومطلعة على اجراءات الانتفاع من مختلف البرامج وينبغي أن تكون في مركز لا يسمح لها بتحديد احتياجات المرأة فحسب ، بل ينبغي أن تكون قادرة على القيام فعلا بالتنسيق بين النساء ومختلف الموظفين على الصعيد الميداني . لذلك يجب الاهتمام فورا بأدنى المستويات التي يتم فيها تنفيذ الخطط . غير أن هذا لا يعني اهمال الاطار المؤسسي على المستويين المتوسط والوطني . لذلك سيمثل التنسيق نشاطا يشكل حجر الزاوية من أجل ضمان أن يصبح النهج المتعدد القطاعات نهجا فعالا .

٢٥٥ - وعلى الحكومات التي تهدف الى ايجاد مساواة تامة بين الجنسين أن تضمن للمرأة والرجل مساواة أمام القانون والحصول على تسهيلات تتيح لهم فرصة التعليم على قدم المساواة والمساواة في شروط العمل بما في ذلك المساواة في الأجور ، والمساواة الاجتماعية بصرف النظر عن الحالة الاجتماعية ، وحرية المشاركة في جميع مجالات الأنشطة الاقتصادية .

٢٥٦ - ومن واجب الحكومات أيضا تهيئة الظروف التي تشجع على تنفيذ القواعد القانونية التي تنص على المساواة بين المرأة والرجل وفرض الحصول على التعليم الابتدائي المجاني والمساواة في شروط العمل ورعاية المرأة أثناء الحمل وبعده .

٢٥٧ - وتعتبر الرقابة أساسية لتقييم فعالية البنية التنظيمية من حيث الآداء . ويحتاج نظام جمع المعلومات في جميع القطاعات الى تحسين ليس فقط من حيث النوع والكم ، بل يتعين أن يقوم في جوهره على أساس الجنس . والمعلومات القائمة على أساس الجنس هي وحدها التي يمكن أن تساعد على اظهار احتياجات المرأة العاسة وتحديد مجالات الأنشطة التي ينبغي أن يستمر فيها التخطيط والبرمجة .

٢٥٨- وينبغي أن تهدف الاستراتيجية الآتية الى تطوير نمو المنظمات المتلقية والمشاركة على المستوى الميداني . ومن الضروري أن تتوافر لدينا الأدوات الدينامية ليس فقط بهدف النهوض بالمرأة بل أيضا لتحسين نوعية العملية الانمائية ككل . وينبغي أن يجرى دعم نمو مثل هذه المنظمات كالمنظمات الطوعية والتعاونيات النسائية بصورة منتظمة عن طريق تقديم الموارد والمعلومات والمساعدة المالية والاعتراف بدورها .

٢٥٩- وقد قدمت جهود المنظمات غير الحكومية في بعض الحالات شيئا من الدعم لكسر عزلة هذه الفئات الشعبية . ولعبت المنظمات غير الحكومية في أغلب الأحيان دور الوسيط ان قدمت الدعم اللازم للفئات الشعبية فساعدت بذلك على اقامة اتصالات مباشرة بينها وبين الوكالات الانمائية ، وعلى انشاء شبكات من الفئات الشعبية تمكن هذه الأخيرة من الاستفادة من بعضها البعض . وهناك استراتيجية هامة ينبغي أن تنظر فيها الحكومات هي الاعتراف ببعض المنظمات والمؤسسات كوسيط لتوسيع متناول الحكومات والحصول على المعلومات اللازمة المرتدة من القواعد الشعبية ورفع مستوى المعلومات والمعرفة لدى كلا الطرفين .

٢٦٠- ويوفر مفهوم الوسيط قناة جديدة تمكن المنظمات والمؤسسات خارج الحكومة من القيام بدور في ترقية مركز المرأة في التنمية وفي المساعدة على تطبيق بعض الاستراتيجيات المقبولة بالفعل . ومن شأن مفهوم الوسيط ذي الاستقلال الذاتي المدعم بموارد الحكومة والذى يعمل كقناة اتصال بين الفئات الشعبية والحكومة مرآة من الملاجئ السلبية التي تتسم بها علاقة صاحب العمل بالزبون بالنسبة لكل من الطرفين ، أن يقدم أداة عملية لتنفيذ بعض الاستراتيجيات المقبولة .

٢٦١- ويمكن أن تكون الوكالات الوسيطة مؤسسات تعليمية أو مؤسسات للبحث أو منظمات طوعية اقليمية أو وطنية . ويمكن أن تضطلع هذه الوكالات الوسيطة بمسؤولية اجراء بحوث ميدانية لتنظيم وتقييم طاقة البرامج الانمائية الموجودة وتشجيع المنظمات على مستوى القواعد الشعبية ومساعدتها على اعداد المشاريع التي تتفق مع احتياجاتها وأولوياتها والتنسيق مع مختلف الوكالات الرسمية بغية الحصول على الموارد الضرورية لمثل هذه المشاريع والأنشطة وتنظيم بعض الخدمات الأساسية كتعليم الراشدين وتوفير الحد الأدنى من مبادئ القراءة والكتابة ، ورعاية الطفولة والارشاد الصحي والسكاني ، والتعليم والتدريب الأساسي وأصول المحاسبة ، ومسك الدفاتر وما إليها . ويمكن للمؤسسات أن تجد الموارد اللازمة لتقديم هذه الخدمات داخلها أو بمساعدة بعض الخبراء .

٢٦٢- وقد كان البحث في موضوع دور المرأة في التنمية الذي نشأ خلال العقد باعتباره أداة هامة لتعزيز دور المرأة ، مفيدا للغاية ان كان وسيلة مفيدة لجمع المعلومات التجريبية التي وفرت حتى الآن معظم البيانات اللازمة لتقييم أثر مختلف السياسات الانمائية على المرأة . وقد أرفف هذا البحث حس المعنيين بالتخطيط الانمائي والادارة وذلك بطرح القضايا المستخلصة من دراساتهم التجريبية ، وخلق مناخا أيدولوجيا واهتماما عاما وبالتالي رفح مستوى الوعي لدى المرأة وغيرها .

٢٦٣- وقد اقتصرت هذه الدراسات بالدرجة الأولى حتى الآن على البحث ولم يكن لها أثر ذو شأن على تدريب الأجيال الناشئة وتغيير قيمها . وقد برز تشجيع مثل هذه الدراسات باعتبارها أداة لتعزيز دور المرأة في التنمية عن طريق المؤسسات التعليمية والتدريبية والوكالات المسؤولة عن البحث والاعلام ، كضرورة حيوية . وسيكون نهج كهذا ملائما للغاية في مجالات التعاون بين بلدان عدم الانحياز من أجل الاستغناء عن المساعدة الخارجية وما قد تنطوي عليه من خطر التحريف - ونظرا للاعتراف بدور المرأة في التنمية كعنصر أساسي وهام في نظام البعثة والاعلام ، يقترح ادماج هذا العنصر عن طريق الجمع بين البحث والتعليم ونشر المعلومات .

## ٢- دور المؤسسات العامة والخاصة

٢٦٤- ينبغي تزويد المؤسسات العامة والخاصة بمبادئ توجيهية في اطار البرامج الانمائية الوطنية تبين الخطوات الخاصة التي ينتظر منها أن تقوم بها من أجل اعطاء المرأة دورا انمائيا مشجعا . وعلى الحكومات أن تساعد على نمو المؤسسات العامة والخاصة وذلك بتقديم تسهيلات بشروط متساهلة وتحرير سياسات الترخيص من القيود . وعلاوة على ذلك ينبغي أن تتخذ الحكومات التدابير التالية :

( أ ) اعطاء اهتمام أكبر لوضوح الأهداف والغايات ، والاستعراض المنتظم لمركز المرأة الراهن بما في ذلك البيانات الوظيفية لتحسين وضع المرأة في البرامج التدريبية، وتدبير الرعاية الاجتماعية المتعلقة بالحمل وتربية الأطفال وتوفير دور الحضانة واسناد مسؤوليات محددة للمؤسسات الوطنية المناسبة ؛

( ب ) اعداد خطط عمل محددة تشمل استراتيجيات قصيرة الأجل وطويلة الأجل في مجال تخطيط القوى العاملة ونظم التوظيف والفرص الخاصة ، والحوافز ، والتدريب

وتشيل المرأة على مستوى الادارة . وينبغي أن تكون هذه الاستراتيجيات مصحوبة ببيانات عن معايير تقييم الادارة ؛

(ج) تعيين مجالات الأنشطة التي لا تشل المرأة فيها حاليا والتي يمكن أن توظف فيها . وينبغي أن تتضمن خطط تنمية الموارد البشرية جزءا أساسيا محددا عن عمالة المرأة ؛

(د) ينبغي بذل جهود لاشارك المزيد من النساء في الدورات التدريبية الجارية لاسيما التدريب الاداري وكذلك لتطوير مناهج هذه الدورات التدريبية مع التشديد على دور ومسؤوليات الشركات العامة في النهوض بالمرأة ؛

(هـ) ونظرا لضرورة اشراك المزيد من النساء في المستويات العليا للادارة فانه يمكن ، كاجراء قصير الأجل ، تنشيط ووضع برامج تدريبية لتولية المرأة وظائف الادارة في المؤسسات ؛

(و) اشراك العمال والعاملات على السواء بصورة أكمل في عمليات اتخاذ القرار وكذلك في أشكال الادارة على جميع مستويات تنظيم المؤسسة وهو أمر يعتبر وسيلة أساسية لترقيتهم ، وفي نفس الوقت تحسين أنماط وكفاءة الادارة في المؤسسات العامة ؛

(ز) وينبغي أن تستغل المؤسسات العامة الفرص المتاحة لها لتوليد العمالة في أنشطة مختلف مراحل الصناعة المرتبطة بها من المواد الخام الى مرحلة الانتاج وممن مرحلة الانتاج الى الاستهلاك ، وهو شيء له أهمية خاصة في حالة التعاقد من الباطن مع الشركات الفرعية في القطاع العام . كما أن بعض حالات التعاقد من الباطن مع التعاونيات النسائية والجمعيات الانمائية الاقليمية التي تنشط الأعمال التجارية الصغيرة يمكن أن تزيد من عمالة المرأة وتوليها الوظائف التنظيمية . غير أنه من الضروري اتخاذ تدابير للتأكد من أن مثل هذه الممارسات لا تضر بمركز المرأة أو بالتنمية الاقليمية الشاملة .

(ح) وينبغي أن يعيّن نظام تقييم الادارة المنبثق عن خطط المؤسسة المتفق عليها والمحددة مقدما ، معايير التقييم بالنسبة لكل هدف اجتماعي بما في ذلك هدف ترقية مركز المرأة . وينبغي العمل على وضع هذه المعايير في صورة كمية كلما أمكن ذلك .

(ط) ويمكن للوكالات الموجودة ولتلك التي أنشئت مؤخرا على المستوى الوطني المسؤولية عن فحص السياسات والممارسات ومساهماتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية

والاقتصادية للتنمية ، أن تقدم المشورة للحكومات فيما يتعلق بوضع سياسات يمكن للمؤسسات العامة بواسطتها أن تعمل " كأصحاب عمل نموذجيين " وأن تكون بحق أدوات للنهوض بمركز المرأة كما يمكن لها أيضا الاضطلاع بتقييم منتظم لتلك الجهود التي تبذلها المؤسسات العامة ورصدها .

### ٣- المشاركة السياسية

٢٦٥- وبالرغم من وجود ترتيبات قانونية لمشاركة المرأة سياسيا ، فان وضعها السياسي في العالم النامي لا يزال يتصف بلا مساواة لاحدود لها . وقد بقيت الحقوق السياسية الرسمية الموجودة في معظم البلدان ، بعيدة عن متناول الأغلبية الكبيرة من النساء . الا أن " العقد " شهد اتجاها متزايدا نحو مشاركة المرأة عن طريق تنظيمها الخاص . وقد ركزت النساء الاهتمام على عدة قضايا تتعلق ببقائهن واهتمامتهن . منها مايتعلق بالمرأة بشكل محدد ومنها مايكتسي أهمية أوسع ويهم المجتمع بأسره .

٢٦٦- وتحتاج هذه الجهود الرامية الى التعبير عن اهتمامات المرأة الى ايلائها أهمية في تحليل التطور السياسي ، أكثر بكثير من ذي قبل . كما تحتاج الى اهتمام المنظمات السياسية الرسمية ، كالأحزاب والنقابات العمالية ، بشكل مقصود يفوق مالقىته من اهتمام الى الآن .

٢٦٧- وخلافا لما حدث في كثير من البلدان المتقدمة النمو ، فان الحركة النسائية في البلدان النامية قد شددت أكثر على قضايا البقاء والتنمية التي تؤثر لا على المرأة فقط وانما على كل أفراد مجتمعها أيضا . وقد قطعت هذه الحركات شوطا بعيدا في الجهود الرامية الى تجنب اتهامات الانفصالية ، وذلك بسعيها الى التحالف والتضامن مع مجموعات شعبية أخرى بأمل أن يتم الاعتراف بقضايا المرأة بوصفها قضايا عامة لها أهميتها في مجال التطور . ولم تحدث مجابهايات مع الرجال والنقابات العمالية و/أو الدولة الا عندما أصرت هذه الأطراف على تجاهل احتياجات المرأة أو تمارت في الأعمال العدوانية ضدها . وهناك أدلة كثيرة على وجود نساء في دول نامية يرفض النهج الانفصالي الذي انتهجه بعض أنصار الحركة النسائية الغربيين . وفي نفس الوقت ، زاد العقد ، بدون شك من الوعي لدى الكثير من النساء والرجال بالانتهاكات الصارخة لحقوق واحتياجات المرأة الأساسية . ان انتشار الوعي وبروز حركات تعبئة النساء من أكثر مكاسب العقد ايجابية . وقد أدانت

المرأة بشكل قاطع الامريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والعدوان الأجنبي والعنصرية والصهيونية والعنف في كل أنحاء العالم . وسعت النساء عن طريق منظماتهن الى ارساء الروابط داخل وخارج بلدانهم ومناطقهم لدعم التضامن فيما يتعلق بهذه القضايا وفسي المطالبة بوقف سباق التسلح ، لاسيما التسلح والتجارب النووية ، والاستثمارات الضخمة في الأسلحة التي تقلل من الموارد للتدابير الانمائية العاجلة . وقد احتججن على الحرب الأهلية والحروب مع البلدان المجاورة .

٢٦٨- وبامكان الحكومات التي تعترف بهذه القوة الكامنة كقوة ايجابية أن تسخرها لتعزز أهداف التنمية والسلم . أما الحكومات التي ترفض هذه القوة ، فقد تسحقها في الوقت الحاضر ، الا أنها قد تجد نفسها أضعف نتيجة لذلك .

٢٦٩- وفي حين أن الاستراتيجية الطويلة الأجل تكمن في التغييرات في نظام القيم، وعلمية التكيف الاجتماعي وازالة الأفكار المسبقة والصور الجاهزة ، فان بعض الاستراتيجيات الفورية قد تؤدي الى تحسين دور المرأة في الحياة السياسية . وأول هذه الاستراتيجيات هي اعادة توجيه زعامة الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والتنظيمات السياسية الأخرى للتخلي عن انحيازاتها وقيمها ونظرتها الحالية فيما يتعلق بالمرأة . ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تدريب المرأة على المشاركة وتمكينها من الاطلاع على معلومات أفضل عن أدوار المرأة .

٢٧٠- ومن المطلوب أيضا اعادة توجيه مسؤولية الأجنحة النسائية في المنظمات السياسية والنقابات العمالية حيثما وجدت ، لتمكينها من القيام بدور قنوات الاتصال ، في الاتجاهين بين الزعامة وبين النساء في مستوى القاعدة الشعبية ، وبين القاعدة الشعبية والزعامة .

٢٧١- ومن الضروري ممارسة الاتصال الموجه الى المرأة عن طريق كل القنوات فيما يتعلق بالقضايا الوطنية والانمائية والعالمية لتعزيز فهمها ومشاركتها .

٢٧٢- وعلى المنظمات التطوعية النسائية التي تقوم بدور ما في تثقيف النساء الأخريات ومساعدتهن بشتى الطرق ، أن تقبل المهام الجديدة لجعل المرأة واعية ، اجتماعيا وسياسيا ، بهذه القضايا وبحقوقها وبالحاجة الى مشاركتها النشطة .

٢٧٣- ومن المهم توفير خدمات الدعم ، مثل مرافق رعاية الطفولة ، وطرق أخرى لتقاسم المسؤوليات المنزلية وتخفيف عبء عمل المرأة بالبيت لتمكينها من الوقت اللازم للمشاركة السياسية .

- ٢٧٤- وينبغي الشروع في حملة نشطة ضد العادات والأعراف والممارسات التي تسعى إلى عرقلة مشاركة المرأة في كل أصناف النشاط السياسي .
- ٢٧٥- وينبغي الاستثمار في البحث والاتصال لازالة الأوهام الراسخة فيما يتعلق بعدم مشاركة المرأة في القضايا السياسية بقصد تغيير مفاهيم المرأة والرجل .
- ٢٧٦- بيد أن الاستراتيجية الهامة تتمثل في النهوض بالمنظمات النسائية الشعبية الفعالة في المناطق الريفية والحضرية ، القادرة على الحصول على المعلومات وموارد وقنوات الاتصال لزيادة فعاليتها في تعبئة المرأة سياسيا ، وتوسيع نطاق مشاركة المرأة في القرارات التي تؤثر على حياتها وعلى المشاكل الحيوية للمجتمع على الأصعدة المحلية والوطنية والدولية .

#### ٤- التشريع

- ٢٧٧- وبالرغم من القدر الكبير الموجود من التشريع التقدمي فإنه توجد حاجة شديدة لمزيد من التشريع لضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولحماية المرأة من التمييز والاستغلال والاعتداء . ومن أسباب هذه الفجوة الموجودة بين وضع المرأة القانوني ووضعها الفعلي ، توجد الاجراءات الطويلة المتعبئة وأجهزة التنفيذ غير الفعالة ونقص المعلومات بشأن التشريعات القانونية وارتفاع تكاليف المساعدة القانونية .
- ٢٧٨- ولضمان تنفيذ التشريعات بفعالية ، فليس من الضروري جعل الجهاز القضائي يقدّر الروح الكامنة وراء النص القانوني فحسب ، وانما من الضروري أيضا إعادة توجيه الجهاز التنفيذي فيما يتعلق باحتياجات المرأة . وفيما يلي بعض الخطوات التي ينبغي اتخاذها :
- ( أ ) نشر الوعي القانوني بين النساء . وينبغي نشر كتيبات مبسطة عن القوانين الموجودة . وينبغي ترجمة هذه الكتيبات الى اللغات الاقليمية ؛
- ( ب ) تدريب الموظفين شبه القانونيين ليعملوا بوصفهم مرشدين قانونيين للنساء ، لا سيما فيما يتعلق بتشريع العمل والتشريع الاجتماعي ؛
- ( ج ) استعمال وسائط الاعلام الجماهيرى لنشر المعرفة بشأن التشريع الاجتماعي ؛
- ( د ) فتح خالايا للاستشارة والمعونة القانونية . وينبغي تعبئة المؤسسات التربوية والمنظمات التطوعية للقيام بهذا العمل ؛
- ( هـ ) اقامة محاكم أسرية للبت في القضايا حسب قانون الأحوال الشخصية .



## طاء - السلم

٢٧٩- ومن الضروري ، لكي يتحقق ضمان حق المرأة في المساواة والتنمية ، أن يكون السلم مستتباً على الصعيد الدولي . فالحروب التقليدية وخطر الحرب النووية ، والسيطرة الأجنبية والعدوان ، والامبريالية ، والاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والعنصرية ، والفصل العنصري ، ونكران حق الشعوب في تقرير مصيرها وفي الاستقلال ، كلها عراقيل رئيسية في سبيل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية ، ولا سيما تقدم المرأة اجتماعياً . والسلم يعني عدم وجود حالة الحرب ، والعنف والعمليات العدوانية على الصعيدين الوطني والدولي والتعزيز الدولي للعدالة والمساواة الاجتماعيتين .

٢٨٠- وقد واجهت المرأة الفلسطينية ، مدة تزيد عن ثلاثة عقود ، أحوال معيشة صعبة في المخيمات وخارجها ، مكافحة من أجل بقاء أسرتها وبقاء الشعب الفلسطيني الذي حرم من أرض أجداده ومن حقوقه غير القابلة للتصرف في العودة الى دياره وممتلكاته ، وكذلك من حقه في تقرير مصيره وفي استقلاله وسيادته الوطنيتين . والمرأة الفلسطينية معرضة للاعتقال والتعذيب والانتقام والممارسات قهرية أخرى تقوم بها اسرائيل في الأراضي العربية المحتلة . وقد أثرت مصادرة الأراضي واقامة مزيد من المستوطنات على حياة النساء والأطفال الفلسطينيين . وهذه التدابير والممارسات الاسرائيلية انتهاك لاتفاقية جنيف . وتعاني المرأة الفلسطينية ، بوصفها جزءاً من أمتها ، من التمييز فيما يتعلق بالعمالة والرعاية الصحية والتعليم .

٢٨١- وقد وضعت حالة العنف وعدم الاستقرار السائدة في جنوب لبنان ومرتفعات الجولان النساء والأطفال العرب الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي في أوضاع قاسية . وتعاني المرأة اللبنانية أيضاً من التمييز والاعتقال . ولذلك ينبغي تنفيذ كل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، ولا سيما قرارى مجلس الأمن ٥٠٨ ( ١٩٨٢ ) و ٥٠٩ ( ١٩٨٢ ) .

٢٨٢- وينبغي ابقاء تنفيذ برنامج العمل لاعمال الحقوق الفلسطينية قيد الاستمرار، وتنسيقه بين وكالات و وحدات الأمم المتحدة المعنية ، مع التشديد على دور المرأة الفلسطينية في الحفاظ على هويتها القومية وتقاليدها وتراثها ، وفي الكفاح من أجل السيادة . ويجب أن يسترجع الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير وفي انشاء دولته المستقلة وفقاً لكل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . وينبغي تحديد الاحتياجات الخاصة الفورية للنساء والأطفال الفلسطينيين والقيام بالاجراءات الملائمة لتوفيرها . وينبغي الشروع في مشاريع

للأمم المتحدة لمساعدة المرأة الفلسطينية في ميادين الصحة والتعليم والتدريب المهني .  
وينبغي أن تقوم وحدات الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية ، بالتعاون مع معاهد متخصصة  
للبحوث من مناطق مختلفة ، بدراسة أحوال معيشة المرأة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة  
وخارجها . وينبغي نشر نتائج هذه الدراسات على نطاق واسع للنهوض بالأعمال على جميع  
الأصعدة . وينبغي أن يبذل المجتمع الدولي كل الجهود لوقف بناء مستوطنات اسرائيلية  
جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة . وينبغي أن يسمح للمرأة الفلسطينية بأن تتمتع بالأمن  
في وطن محرر أيضا وفقا لقرارات الأمم المتحدة .

### ١- النزاع بين ايران والعراق

٢٨٣- تمثل الحرب المستمرة بين ايران والعراق خطرا على السلم والاستقرار والتنمية  
وتطورا له عواقب سلبية بالنسبة لكامل المنطقة ، يعرضها الى التنازع الدولي والى أخطار  
التدخلات الخارجية . وقد كرر الوزراء ورؤساء الوفود تأكيد الحاجة الى بذل كل الجهود  
الممكنة للاسهام في تنفيذ مبادئ عدم الانحياز فيما يتعلق بهذا النزاع ، بقصد ايجاد حل  
سلمي عادل ومشرف لهذا النزاع الذي يؤسفه ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ولمبادئ عدم  
الانحياز ، يجلب سلما وأمنا شاملين الى المنطقة .

### ٢- أمريكا الوسطى وبلدان منطقة البحر الكاريبي

٢٨٤- تشكل حالة العنف وعدم الاستقرار في أمريكا الوسطى وبلدان منطقة البحر الكاريبي  
عائقا خطيرا أمام تحقيق السلم في المنطقة . ولذلك يجب التشديد على مبادئ عدم التدخل  
وتقرير المصير ، وعدم استعمال القوة في حل المشاكل بالمنطقة . وهناك حاجة الى تقديم  
المساعدة على ايجاد حلول سياسية عادلة عن طريق مقترحات سلمية .

### ٣- الصحراء الغربية

٢٨٥- يوجد اهتمام بالحالة في المنطقة وعواقبها بالنسبة للنساء والأطفال . وان الحل  
العادل الدائم ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ومبادئ

حركة بلدان عدم الانحياز وقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية ، يحتاج بالضرورة الى تنفيذ القرارات ذات الصلة لمنظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة .

#### ٤- مسائل أخرى

٢٨٦- نظرا الى أن مصالح المرأة لا يمكن لها أن توجد الا في حالة سلم ، فان —— الضروري أن تكون هي نفسها في وضع يسمح لها بتعزيز السلم . وتحتاج المرأة ، لهذا الغرض ، الى أن تكون ممثلة بشكل مناسب في المحافل الوطنية والدولية ، لا سيما في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة حيث تستطيع اسماع صوتها والعمل على أن يعترف بقضايا المرأة وأن يجري تناولها بفعالية .

٢٨٧- وينبغي القيام بدعاية تربية لتعزيز القيم المتعلقة بالسلم . وذلك عن طريق —— المنشورات والأفلام والتليفزيون وغيرها . وينبغي بذل الجهود للقضاء على ما يشجع على الحقد والتعصب الأعمى ، والتمييز ، والظلم والحرب والعنف العام والمنزلي . وهناك بعد مختلف وأساسي للسلم يتمثل في القيام بكفاح جدي لا يكل ضد العنف المرتكب ضد النساء .

٢٨٨- وفي حين يتضح أكثر فأكثر أن مشكلة ايذاء المرأة جسديا وذهنيا له أبعاد أكبر مما يعتقد ، فان من الشائع لدى البعض اعتبار العنف ضد المرأة في بعض المناطق شيئا عاديا ، كعنف الزوج مثلا . والعنف ضد المرأة هو مظهر من مظاهر عدم مساواة وضعها الاقتصادي وضعفها الجسدي أمام الرجل . ولذلك ينبغي تدريب النساء على فنون الدفاع عن النفس كجزء من التدريب البدني في المدارس والكليات لتجنب تعرضهن للمضايقة والايذاء الجسديين .

٢٨٩- وتشمل أنواع العنف المختلفة التي تكون المرأة ضحيتها ، العنف المنزلي ، والعنف غير المنزلي ، لا سيما مواجهة العنف من طرف ولي الأمر ، والاغتصاب والمضايقة الجنسية والكتابات والصور الداعرة والاعلانات الفاضحة والمتاجرة بالنساء .

٢٩٠- وفي معظم البلدان يجري الاعتراف بالعنف المقترف ضد النساء ، وسن تشريعات قانونية لحمايتهن ضد أشكال العنف مثل الاغتصاب وضرب الزوجة وعنف ولي الأمر والمتاجرة بالس غير ذلك . وقد وضعت وكالات حكومية وغير حكومية في معظم البلدان ، بالإضافة الى ذلك برامج لتأهيل النساء اللاتي كن ضحية للعنف ، عن طريق تقديم الدعم المؤسسي وغير المؤسسي ، بما في ذلك الدعم من الأطباء النفسانيين والمستشارين القانونيين وغيرهم من الخبراء .

٢٩١ - غير أن هناك عقبات كثيرة تغف في سبيل مكافحة هذا الداء مكافحة فعالة .  
واحدى هذه العقبات هي رغبة الضحية في الالتزام بالصمت ادراكا منها ان محاسبة  
المجرم ليست بالأمر الهين وانها ستتعرض للضرر في قاعة المحكمة وفي المجتمع . ويؤدي  
هذا الى نقص البيانات الحقيقية المتاحة عن الجرائم التي ترتكب ضد المرأة .

٢٩٢ - وتتطلب الاجراءات التشريعية في حالات كثيرة وجود دليل . وهذا الدليل  
لا يتوفر لأن الجريمة ترتكب عادة في مكان مغلق وليس في مكان عام .

٢٩٣ - وليس لدى الشرطة التوعية اللازمة لمعالجة مثل هذه الجرائم بأسلوب أكثر  
تعاوناً تراعي فيه الآثار الاجتماعية والاستراتيجيات الأساسية لمواجهة العنف ضد المرأة  
هي :

( أ ) تعزيز العظة القانونية ؛

( ب ) ينبغي جعل الأجهزة الادارية فعالة في التصدي للجرائم التي  
ترتكب ضد المرأة ؛

( ج ) ينبغي أن تبذل الحكومات جهوداً خاصة من أجل جمع البيانات  
التي تبين أسباب ونطاق استخدام العنف ضد المرأة ؛

( د ) ينبغي اعداد دليل بالمنظمات والأفراد العاملين في مجال المرأة ،  
بحيث تستطيع النساء معرفة الأماكن التي يلجأن اليها لطلب المساعدة وبحيث يمكن  
التعرف على بسر الشغرات ؛

( هـ ) ينبغي وضع برامج اعلامية بناءة و ايجابية من أجل زيادة الوعي العام  
وتحسين المواقف المتعلقة بعدم المساواة تجاه المرأة ؛

( و ) وضع برامج تدريبية للشرطة في مجال معالجة استخدام العنف ضد  
المرأة ؛

( ز ) وضع برامج تثقيفية للشرطة والمحامين والقضاة والمجتمع في مجال  
استخدام العنف ضد المرأة .

## سادسا - التعاون الدولي من أجل الادماج الكامل للمرأة في عملية التنمية

### ألف - معلومات أساسية

٢٩٤ - بالنظر الى أن قضية النهوض بالمرأة في عملية التنمية هي قضية عالمية ، فانها  
يجب أن تنعكس على جميع جوانب التعاون الدولي من أجل التنمية . وينبغي ، والحالة

هذه ، تحليل دور المرأة وتشجيع تحسين مركزها بجميع الطرائق المتاحة للتعاون الدولي على كل المستويات . ويتطلب ذلك أشكالاً مختلفة من التعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ، والتعاون بين هذه البلدان والبلدان المتقدمة النمو ، والتعاون الشامل داخل منظومة الأمم المتحدة ، بما في ذلك التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وهي نظم عالمية للتعاون وبعده جديد للتعاون الدولي تشارك فيه البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية .

#### باء - التعاون فيما بين البلدان النامية

٢٩٥ - التعاون المتبادل أداة هامة وقيمة لتشجيع الاستخدام الرشيد والفعال للموارد البشرية والمادية والمالية والتكنولوجية للبلدان النامية ، وبالتالي للنهوض باعتمادها الجماعي على الذات ورفاهيتها .

٢٩٦ - ومنذ بدء قيام حركة بلدان عدم الانحياز ، عملت بلدان عدم الانحياز على تحقيق انتعاز المتبادل . ويغطي برنامج التعاون الاقتصادي الذي اعتمده الحركة ٢٣ مجالاً من مجالات التعاون : المواد الخام ؛ والتجارة والنقل والصناعة ؛ والتعاون النقدي والمالي ؛ والتنمية العلمية والصناعية ؛ والتعاون التقني وتدريب المشورة التنموية ؛ والأغذية والزراعة ؛ ومصادر الأسماك ؛ والتأمين ؛ والصحة ؛ وتنمية العمالة والموارد البشرية ؛ والسياحة ؛ والشركات عبر الوطنية والاستثمار الأجنبي الخاص ؛ والرياضة ؛ ونظم البحث والمعلومات ؛ واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ؛ والاتصالات السلكية واللاسلكية ؛ والتعاون الدولي من أجل التنمية ؛ والاسكان ؛ وتوحيد المعاييس والموازين والرقابة على النوعية ؛ والتعليم والثقافة ؛ ودور المرأة في عملية التنمية .

٢٩٧ - وينبغي أن يكون التعاون في مجال دور المرأة في عملية التنمية جزءاً لا يتجزأ من جميع المجالات الأخرى التي يتم بها التعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز ؛ وينبغي ضمان الاهتمام بهذه الناحية في جميع مراحل التعاون من التصميم إلى التنفيذ والتقييم .

٢٩٨ - وقد تم حفز التعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى أيضاً عن طريق أشكال شتى من التعاون الاقتصادي والتقني ( التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية والتعاون التقني فيما بين الدول النامية ) على مختلف المستويات ، من المستوى القطري إلى المستويات دون الإقليمية والإقليمية والاقليمية التي تغطي المجالات الحيوية التي تتيح فرصاً للاستفادة الكاملة من الامكانيات المتاحة والمحتملة للتكامل فيما بين البلدان النامية .

٢٩٩ - ونظرا الى الحاجة الى تطبيق هذه البرامج باسلوب شامل ومتناسك ومتكامل ، والى ما بينها من ترابط ، فانه يجب ايجاد السبل والوسائل لضمان اشتراك ومساهمة جميع أعضاء المجتمع الذين يعنيههم الأمر ، ولاسيما المرأة ، بغية تحقيق اتساق بين دور المرأة في الانتاج والانجاب ودورها الاجتماعي وبالتالي لاتاحة الفرصة لها ، بصورة متزايدة ، لاطلاق قدراتها في مجال التنمية . وينبغي لجميع هذه البرامج ان تركز اهتماما خاصا للآثار الممكنة على الأشخاص المعنيين بصورة عامة ، وعلى المرأة بصفة خاصة وبذل الجهود من أجل تقييم هذه الآثار .

٣٠٠ - وينبغي توسيع نطاق الدور الذي تقوم به مجموعة السبعة والسبعين في تخطيط وتنسيق ورصد وتنفيذ اجراءات المتابعة وفي تقييم هذه الأنشطة ، لتشمل النظر في ادماج المرأة وتشجيع هذا الادماج باعتباره جانبا هاما في برامج التنمية الحالية والبرامج التي يجرى التخطيط لها . ان ادخال هذا العنصر ، من شأنه أن يؤدي الى تحسين تكيف برامج التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية مع الظروف الواقعية والاحتياجات الفعلية في البلدان النامية .

#### جيم - التعاون مع البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية

٣٠١ - يجرى التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على أساس مجموعة كبيرة من الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف على جميع المستويات . وحتى الآن ، فان هذا التعاون غير كاف ويتطلب سابعاً وبعداً جديدين على المستوى الدولي يتمشيان مع احتياجات البلدان النامية وأولوياتها .

٣٠٢ - وفي أحيان كثيرة ، كانت البرامج والمشاريع المحددة المعنية بالمرأة منفصلة عن برامج التنمية الشاملة للبلد .

٣٠٣ - ان التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية يمكن أن يبرز عن طريق ادخال موضوع دور المرأة في التنمية والنظر في آثار هذا التعاون على مركز المرأة .

٣٠٤ - ان القرارات التي اتخذت خلال عقد الأمم المتحدة للمرأة ، فوضت هيئات الأمم المتحدة النشطة في مجال التنمية في أن تركز اهتماما أكبر في برامج عملها من أجل تحقيق التكامل بين القضايا المتصلة بالمرأة . وكانت هيئات الأمم المتحدة وماتزال تعالج هذه القضايا أساسا عن طريق انشاء المكاتب والوحدات ومراكز التنسيق الخاصة . غير أن هذا لم يكن كافيا ، حيث ان الادارات المعنية بالمرأة كانت تنحرف الى العمل

بصورة منعزلة . وعلى ذلك ، فسيكون من الضروري توسيع نطاق وأهداف الأنشطة التي يطلق عليها اسم "شعب شؤون المرأة" ، وذلك لاشراك المرأة في البرامج الحالية والمزمعة . وان كان هذا يتطلب بذل جهود منهجية اضافية فيما يتعلق بالبحوث والموارد .

٣٠٥ - وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تكفل حصول المرأة على التمثيل الكافي داخل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وأن تكفل كذلك الاعتراف بقضايا المرأة ومعالجتها بفعالية داخل المنظومة بأسرها . وينبغي للأمانة العامة للأمم المتحدة أن تجرى مشاورات غير رسمية مع الوفود من أجل ضمان دخول أعداد أكبر من النساء في منظومة الأمم المتحدة . وعلاوة على ذلك ، وحتى لا تهمل قضايا المرأة ، فإنه ينبغي تأمين ادراج هذه القضايا في جداول أعمال جميع المؤتمرات التي يتم تنظيمها تحت رعاية منظومة الأمم المتحدة .

٣٠٦ - وينبغي اقامة علاقات عمل داخل هذه المنظمات وفيما بينها ولربطها بفرع النهوض بالمرأة التابع لمركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية وبصندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وذلك من أجل تحقيق التكامل بين الأنشطة التي لا تحقق منافع للمرأة فحسب ، ولكنها تحقق منافع للتنمية ككل في البلدان النامية ، عن طريق النهوض بدور المرأة . وينبغي للأمانة العامة للأمم المتحدة أن تضمن تكامل قضايا المرأة مع الاطار الواسع لأنشطة الأمم المتحدة ولا سيما مع القطاعات ذات الأولوية .

٣٠٧ - وفي هذا السياق ، ينبغي للأمم المتحدة أن تشجع وتدعم ، بوجه خاص ، برامج التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في شتى المجالات .

٣٠٨ - وينبغي لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى أن تدعم العمل الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة في السعي من أجل تحقيق هذه الأهداف عن طريق المشاركة الفعالة كما ينبغي لها أن تساهم من خلال جعل هذه الموضوعات جزءاً لا يتجزأ من أنشطتها . وينبغي لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى أن تنسق من أجل ان تقدم الى هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها مقترحات بهذا المعنى حتى تكفل انشطتها مشاركة المرأة وتقييم أثر أنشطتها على دور المرأة ووضعها في البلدان النامية ويمكن أن يكون أحد هذه الاقتراحات هو أن تدرج هذه الموضوعات في أرقام التخطيط الارشادية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي .

٣٠٩ - وينبغي لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى اعطاء قوة دفع للمنظمات الدولية الأخرى - الحكومية الدولية وغير الحكومية - عن طريق تشجيع نهج متكامل للتنمية والنظر في دور المرأة على أساس هذا النهج . ويمكن لبلدان عدم

الانحياز والبلدان النامية الأخرى أن تركز اهتمامها خاصة وأن توفر الدعم اللازم للمؤسسات المشتركة التابعة للبلدان النامية والتي تقوم بدور نشط في هذا المجال. وتتعترف بلدان عدم الانحياز بالعمل الذي يقوم به المركز الدولي للمؤسسات العامة فيما يتعلق بدور المرأة كعامل من عوامل التنمية ، ولا سيما فيما يتصل بانجاز الدراسة المتعلقة بدور المرأة في البلدان النامية . وهي تدعو المركز الدولي للمؤسسات العامة الى مواصلة العمل في هذا المجال . وبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى مدعوة للتعاون من خلال مؤسساتها وخبرائها مع المركز الدولي للمؤسسات العامة بوصفه مؤسسة مشتركة بين البلدان النامية في هذا الموضوع ، كما أن البلدان التي ليست أعضاء في المركز الدولي للمؤسسات العامة مدعوة الى الانضمام الى عضوية المركز .



- ٣١٠ - ان نقص البيانات الموثوق بها يحول دون تقييم التحسن النسبي في مركز المرأة في مختلف القطاعات ، لذا فان من الضروري أن تتعاون كل من اللجنة الاحصائية للأمم المتحدة ولجنة مركز المرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة على المستوى المؤسسي في جمع وتحليل واستخدام البيانات الاحصائية حول قضية المرأة .
- ٣١١ - كما أن من الضروري دعم وتوسيع الأنشطة التقنية والاقتصادية للمرأة ، وذلك بالتعاون مع وكالات المساعدة الانمائية الدولية ، ويعترف في هذا الخصوص ، بصندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة ، على وجه التحديد ، بما له من مساهمة مبتكرة في مجال التنمية والمساعدة التقنية لمجموعات النساء المحرومات ، ويعتبر استمرار وتوسيع نشاطه بعد انقضاء العقد والتركيز على أهداف المساواة والتنمية والسلام أمرا ذا أهمية كبرى لمتطلبات التنمية المتعلقة بالمرأة .
- ٣١٢ - وفي مجال الاتصال يمكن للتعاون الدولي أن يشمل نطاقا واسعا خاصة فيما يتعلق بالمعلومات المتصلة بتقاسم خبرات المرأة وإبراز الأنشطة المتصلة بدور المرأة في عطية التنمية في وسائل الاعلام الجماهيرى لتعزيز الوعي بالانجازات وكذلك بالمهام التي لم تنجز حتى الآن . ويتعين في هذا المجال تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتعاون بين وسائل الاعلام الذى أعلن عنه في مؤتمر وزراء الاعلام لبلدان عدم الانحياز المنعقد في جاكرتا في شهر كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ .
- ٣١٣ - ومن الضروري أيضا تعزيز أنشطة المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة الذى يؤدي ، من خلال شبكة عطياته ، دورا هاما في هذا المجال ، والطلب بصفة خاصة ، الى المنظمات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة لتقييم ما قامت به لتحسين مركز المرأة وزيادة الدعم المالي لها .
- ٣١٤ - ويتعين بذل مجهودات خاصة على الصعيدين الوطني والاقليمي لضمان حصول المرأة على فرص متساوية في الوصول الى كل جوانب العلوم والتكنولوجيا الحديثة وخاصة في النظام التعليمي ، ويمكن لاستخدام العلوم والتكنولوجيا أن يكون أداة قوية في عطية النهوض بالمرأة ، كما ينبغي اجراء البحوث الخاصة لاستحداث التكنولوجيا الملائمة للمرأة الرفيعة وأن تنشر التكنولوجيات الجديدة والموجودة على أوسع نطاق ممكن ، ويتعين على اللجان الاقليمية أن تتولى مسؤولية تنسيق هذه الأنشطة في المناطق بالتعاون مع الأجهزة والوكالات الحكومية الدولية الأخرى التي تعالج مسألة مركز المرأة في مجال التكنولوجيا .
- ٣١٥ - ويتعين على الحكومات والمنظمات غير الحكومية أن تنظم برامج منتظمة للتدريب تهدف الى تحسين مركز المرأة العاملة وتوسيع فرص وصولها الى الوظائف الادارية في قطاعات العمالة أو التوظيف الذاتي وتحسين أداؤها في هذه الوظائف ، ويتعين في هذا الصدد حث الأمم المتحدة على أن تدعم برامج الشبكات وتبادل الخبرة في مجال التدريب المهني التي تقوم بها المنظمات الاقليمية ودون الاقليمية .

٣١٦ - وتقوم المجموعات الاقليمية ودون الاقليمية بدورها في تعزيز دور المرأة في عطية التنمية ، ويتعين تقوية نظم المعلومات الاقليمية ودون الاقليمية الحالية والمتعلقة بالمرأة . كما ينبغي وضع قاعدة صلبة للبيانات والبحوث المتعلقة بالمرأة في البلدان النامية وفي اللجان الاقليمية بالتعاون مع الوكالات المتخصصة ، وتشجيع تقاسم المعلومات والبيانات البحثية ، ويتعين أيضا تعزيز نظم المعلومات على الصعيد الوطني واقامة هذه النظم في حالة عدم وجودها .

٣١٧ - وينبغي تقوية المنظمات العالمية والاقليمية ودون الاقليمية عن طريق دعمها بموارد بشرية ومالية اضافية ووضع مزيد من النساء في وظائف وضع السياسات واتخاذ القرارات فسي هذه المنظمات .

٣١٨ - ان تبادل المعلومات على مستوى المحافل الثنائية والمتعددة الأطراف بحاجة الى تعزيز في المجالات الحيوية لتطوير المرأة ، وذلك على سبيل المثال عن طريق تبادل الخبرات سواء بالنجاح أو الفشل في اقامة أجهزة وطنية وتبادل الأنشطة والدراسات البحثية حول المرأة بصفة خاصة ، ويتعين على حكومات بلدان عدم الانحياز وكذلك المنظمات فسير الحكومية في هذه البلدان ، أن تنظم جولات دراسية و برامج لتبادل الموظفين والقيادات النسائية المسؤولة عن المشاريع والمشاريع الخاصة بالمرأة وأن تسهل الاتصال المستمر بين هؤلاء الموظفين والقيادات النسائية .

#### سابعا - برنامج عمل وتنسيق الأنشطة المقبلة لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى

٣١٩ - ان برامج العمل التي تم اقرارها في الاجتماعات السابقة لبلدان عدم الانحياز حول دور المرأة ومؤتمرى الأمم المتحدة المنعقدين في مكسيكو وكوئنهاغن تحتفظ بوثاقسة صلتها بالموضوع وتشكل القاعدة لتصميم وتنفيذ واعمال الوسائل والاستراتيجيات التي ينبغي استخدامها في مجال تطوير المرأة بحلول عام ٢٠٠٠ . سينبثق برنامج العمل السدي يمكن لبلدان عدم الانحياز اقراره خلال الفترة ١٩٨٥ - ٢٠٠٠ من الاستراتيجيات الموضوعية في إطار العمل المنجز والمعوقات القائمة والناشئة ، ويمكن لبرنامج العمل أن يركز على ما يلي :

( أ ) مواصلة ومضاعفة الجهود لوضع التغييرات الهيكلية الضرورية موضع التنفيذ وازالة التبعية وعدم المساواة وكذلك كافة أشكال الظلم الأخرى القائمة على أساس الجنس وابرار دور المرأة في مختلف قطاعات التنمية ومختلف الوكالات وأجهزة العمل الحكومي كالأجهزة التشريعية والقضائية ووكالات التخطيط والمؤسسات العامة والوكالات المتخصصة التي أنشأتها الحكومات لتعنى بجوانب محددة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المالية . . . الخ ؛

( ب ) تنسيق الجهود للقضاء على الأمية عن طريق النظم الرسمية وغير الرسمية ؛

٠٠/٠٠

- (ج) الحصول على الشمول بالخدمات الصحية للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ مع تأكيد خاص على المراقبة الصحية والتركيز على سوء التغذية وفقو الدم والرعاية الخاصة بفترة الولادة وما بعد الولادة ؛
- (د) توفير السكن اللائق والامداد بمياه الشرب والمرافق الصحية واتخاذ التدابير الخاصة بتقليل الوقت والمسافة والمعوقات الضخمة المفروضة على المرأة في بعض أعمالها اليومية مثل الحصول على الماء أو جمع الوقود ؛
- (هـ) تطوير البرامج لنشر المعلومات وايجاد الوعي بالتطبيقات العلمية والتكنولوجية ؛
- (و) وضع استراتيجيات تحصل المرأة عن طريقها على ملكية الأرض والقروض والتكنولوجيا والأسمدة والآلات والالات الأفضلى ؛
- (ز) تشجيع الاعتماد على الذات في الانتاج الصناعي عن طريق توفير مرافق الهياكل الأساسية ؛
- (ح) توفير الهياكل الأساسية اللازمة ودعم الموارد والملاكات لتخطيط وتنفيذ السياسات الحكومية في هذا الشأن ؛
- (ط) استعراض ورصد وتقييم السياسات والبرامج وأثرها على المرأة في عملية التنمية والعكس ، من وجهة نظر متكاملة ومنسقة ؛
- (ي) تشجيع التحول في القيم في ضوء الهدف طويل الأجل المتعلق بالنهوض بدور المرأة في عملية التنمية ؛
- (ك) دمج المجهودات التي تبذلها الوكالات التطوعية والمنظمات غير الحكومية في ميدان تطوير المرأة في مجال السياسة العامة ؛
- (ل) توفير المزيد من فرص التدريب والبحث لجميع المشاركين والمعنيين بتعزيز مركز المرأة ووضع نظم لجمع المعلومات لتوفير المدخلات الأساسية للسياسات والأعمال الحكومية ؛
- (م) تعزيز فرص مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرار بوصفها مواطنة كاملة الاطلاع ؛
- (ن) تيسير حصول المرأة ، وكذلك الرجل ، على المعلومات المتعلقة بالقنوات التي تتخذها حكوماتهم وعن المساعدة المتاحة ، والوكالات والكيانات التي يمكن الحصول منها على هذا الدعم ؛
- (س) بذل مجهودات خاصة لنشر المعرفة في جميع الميادين ويكون ذلك بتسخير تكنولوجيا الاتصال وقنوات الاتصال التقليدية ؛
- (ع) تبادل المعلومات والخبرات وكذلك الترتيبات الاستشارية على مختلف الأصعدة ، وخاصة على الصعيدين الاقليمي والحكومي الدولي ، ويمكن في هذا الخصوص أن يطلب الى عدد من المؤسسات الدولية والاقليمية والاقليمية أن تساعد في تحديد قنوات الاتصال ؛

(ف) ايضاح المبادئ التوجيهية لجميع برامج التعاون التقني الثنائية والمتعددة الأطراف لضمان دمج الجوانب ذات الصلة بدور المرأة في عملية التنمية ، ويتعين أن تشمل أرقام التخطيط الارشادية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي هذه الجوانب أيضا من أجل العمل البرنامجي الأساسي ؛

(ص) ادخال مسألة دور المرأة في عملية التنمية في اعداد خطط المفاوضات فسي جميع مراحل دورة المشاريع على مختلف مستويات التعاون الاقليمي والدولي للتأكد مسبقا أن نتائج هذه المشاريع لن تتعارض مع الأهداف الوطنية ؛

(ق) دمج تحليل الأثر الاجتماعي في جميع المشاريع لتفادي النتائج السلبية ، ويمكن لتعاون بلدان عدم الانحياز أن يساعد في وضع المنهجية اللازمة لهذا التحليل ؛

(ر) مواصلة العمل الذي بدأته الدول ومؤسسات البحث الدولية لاستخلاص ووضع تحليل واف ، مفاهيمي ومنهجي ، وتحديد المؤشرات التي يمكن بها قياس عمل المرأة ، وخاصة في مجال انتاج الأفضية والزراعة ، وينبغي أن تعكس بيانات السلسلة الزمنية الوضع الحقيقي للمرأة في اطار الاتجاهات طويلة الأجل الشاملة للتنمية ، كما يتعين أن يشمل البحث التحليل المتعلق بكل جنس بالتحديد لتوضيح أوجه عدم المساواة التي لا تزال تتطلب اتخاذ اجراءات للتغلب عليها .

٣٢٠- واعتبار ان الماء مورد من موارد الحياة وان بعض بلدان حركة عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى التي تعاني من زحف الصحراء المتزايد ، عرضة للمجاعة ونضوب المياه مما يؤدي الى حركة نزوح سكاني واسعة ؛ واعتبار ان المرأة في تلك البلدان ضطرة الى سبر مسافات طويلة بحثا عن الماء وحطب الوقود ؛ فمن الضروري اتخاذ الخطوات المناسبة من اجل وضع سياسة موحدة لمجابهة تلك الكوارث وذلك باستعمال امكانيات الطاقة الكهربائية استعمالا فعالا ، وحفر الابار ، والتثقيب ، وبناء السدود ، وتنفيذ البرامج الرامية الى وقصف المزيد من زحف الصحراء . واعتبار ان بعض اعضاء حركة عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى تعاني من المجاعة وتعتمد على المعونة الدولية ، فانه يوصي بأن تعطى المعونة بهدف تشجيع سياسة الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء وان تتاح للمرأة ، في اطار السياسات الوطنية للزراعة ، سبل الوصول الى وسائل الانتاج من ارض واثمن زراعي ومدخلات واسمدة وما الى ذلك .

٣٢١- وقد تنظر بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى في اعتماد استراتيجية تقييم مستمر لاداء الدول الاعضاء من اجل ضمان حق المرأة في المساواة والتنمية . وفي المستقبل القريب ، قد تنظر بلدان عدم الانحياز في امكانية الاجتماع في نيروبي خلال انعقاد المؤتمر العالمي في تموز/يوليه ١٩٨٥ لزيادة تنسيق المواقف التي تم التوصل اليها في مؤتمر نيودلهي . وفي سبيل التوصل الى نشاط منسق وشر خلال المؤتمر العالمي المزمع عقده في نيروبي ، قرر المؤتمر الوزاري دعوة بلدان عدم الانحياز المنسقة لدور المرأة في التنمية لعقد مشاورات واسعة النطاق مع جميع الاعضاء المهتمين بالامر في الحركة وكذلك البلدان النامية الاخرى عن مواضيع المؤتمر المختلفة .

٣٢٢- وان يدرك المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى عن دور المرأة في التنمية ، والمعقود في نيودلهي يومي ١٠ و ١١ نيسان/ابريل ، النشاطات التحضيرية الوطنية والاقليمية والدولية التي تم اتخاذها في جميع ارجاء العالم استعدادا لعقد المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الامم المتحدة للمرأة المزمع عقده في الفترة من ١٥ الى ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ في نيروبي ؛ وان يدرك ايضا نتائج الاجتماع الثالث للهيئة التحضيرية المعقود في فيينا في الفترة من ٤ الى ١٣ آذار/مارس ١٩٨٥ ؛ يعرب عن امله في أن تستخدم جميع الطرق والسبل الملائمة داخل منظومة الامم المتحدة للتعجيل بوضع اعمال الهيئة التحضيرية في صيغتها النهائية ضمانا لانعقاد المؤتمر العالمي في نيروبي في الوقت المحدد .

٣٢٣- ويوصي المؤتمر الوزاري بأن تتابع بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى عن كسب التقدم المحرز لصالح المرأة ؛ وان ينظر في امكانية عقد مؤتمر على المستوى الوزاري كل ٥ سنوات ولغاية عام ٢٠٠٠ من اجل تقييم التقدم المحرز .

٠٠/٠٠

## التذييل الأول

### كلمة الافتتاح التي ألقاها سعادة السيد راجيف غاندي ، رئيس وزراء الهند

أود بادىء ذي بدء الترحيب بكم جميعا في ربوع الهند ، في دلهي ، لحضور مؤتمر  
عدم الانحياز المعني بالمرأة .

ان دور المرأة دور حاسم في سرعة تطور البلد وكثيرا ما يكون مؤشرا لمدى تنميته .  
وتمثل حركة عدم الانحياز اقلية البشرية الواسعة على هذه الارض . ولقد كافحنا  
تراثيا ضد الامبريالية ، والاستعمار ، والعنصرية ، والامبريالية الجديدة ، والاستعمار الجديد ،  
ضد جميع انواع التمييز والسيطرة . كما كافحنا من اجل نظام اجتماعي واقتصادي عادل . والكفاح  
من اجل حقوق المرأة ليس الا جزءا من هذا الكفاح الاوسع نطاقا .

والمرأة هي ضمير البلد الاجتماعي ، وهي التي تحافظ على تماسك مجتمعاتنا . وقد  
اظهرت في البلدان النامية نشاطا شمل جميع الميادين وتوصلت الى مراكز هامة ، خاصة  
في مجال السياسة . ومع الاسف لم نستطيع اعطاها ، على المستوى الادني ، حرية كافية  
للحركة ومساعدة كافية لانتشالها من التمييز الذي تراكم منذ الاف السنين في مجتمع يسيطر  
الرجل عليه .

ان القهر ، سواء قهر البلد او قهر الفرد ، سيان ، والمرأة ذلت ، وهذا الكفاح  
الرامي الى النهوض بها ، والنهوض بها في مجتمعنا ، لا يختلف عن كفاح بلدان عدم الانحياز  
من اجل النهوض ببلدانهم وتعميرها وضمان مزيد من الفرص لها .

ويمكن الحكم حقا على مدى تقدم مجتمع ما بمعرفة مدى تقدم نصف مجتمعنا . وانا اردنا  
له التقدم السريع لانستطيع تجاهل نصف المهارة ونصف الطاقة . ويجب منح المرأة حرية  
العمل والحركة الكاطية . والمرأة كفؤة في كل شي ، في الدافع الروحية مثلما هي كفؤة في العمل  
السياسية . وتاريخيا لم يكن هنالك فروقات بسبب الجنس في امور التضحية والبطولة . فقد  
صعدت المرأة الى أسس مستويات التضحية وأسس مستويات البطولة . وهذا ما توضحه جميع  
اشكال كفاحنا من اجل الحرية .

ولكن ينبغي لنا الان مكافحة التخلف الاجتماعي والثقافي الذي فرض على المرأة  
تاريخيا . وقد انقلب تفوق الذكر الى مصلحة خاصة تؤذي البشرية كجميع المصالح الخاصة  
الاجرى . ولا بد لنا جميعا - رجالا ونساء - من مكافحتها بما نملك من قوة . وللمرأة حق في  
التعليم والعمل والتنمية . وتجب توفير كافة التسهيلات لهذا الغرض .

ولم تكن ساهمة المرأة من اجل البشرية عبر التاريخ ، من ساهمة في المنزل او في مكان العمل أو في المجتمع ، دون ساهمة الرجل . وعلى الرغم من ذلك ما زالت المرأة لا تحظى بفرص مناسبة في التعليم والعمل . ونحن نحاول تغيير ذلك في الهند . وكما قالت السيدة تشاندراشكر ، قبل لحظات ، لقد اتخذنا خطوات متعددة من اجل النهوض بالمرأة وتمهيتها . ونحن ندرك ان التعليم هو احد العناصر الاساسية ، فجعلناه مجانيا للبنات حتى مستوى التعليم الثانوي ، كخطوة اولى . وسوف نتخذ خطوات مماثلة للتأكد من ان المرأة قادرة على التطور . وستكون المرأة الشريك المساوي في بنا " ائتنا .

ولقد كافح عقد الامم المتحدة للمرأة من اجل تحقيق المساواة للمرأة في الميادين السياسية والا دارية والقانونية والاجتماعية والثقافية . ولكن ما ينبغي لنا فعله حقا هو ادخال ذلك في بنية مجتمعنا . فنحن نسن القوانين ونعقد المؤتمرات ، لكن الفكرة يجب ان تتغلغل في قلوب الناس وعندئذ فقط سنشعر بالفرق .

وربما كانت المرأة ، كقفة ، هي اكبر الفئات حرمانا في العالم . ويتحتم علينا النضال من اجل ازالة هذا التفاوت . وقالت انديرا غاندي ، رئيسة وزراءنا الراحلة : " جميل ان نرى المرأة تتخذ مناصب عالية وان تحظى بقسم وافر من الدعاية عندما تصل الى المراكز العالية . ولكن في الحقيقة يجب القضاء على التمييز على مستوى القاعدة وعلى مستوى الحياة اليومية " . ومن هنا ضرورة تسهيل الصعود على سلم الكفاح درجة بعد الاخرى ونأمل ان يساهم المؤتمر في تحقيق هذا النضال .

ولدينا في الهند برامج خاصة ومؤشرات خاصة لمعرفة سبل تعجيل تقدم المرأة . ولقد اصدرنا مؤخرا قانونا برلمانيا عن المحكمة العائلية لتفادي التأخيرات . وتساعدنا في ذلك فئات اجتماعية ووكالات تطوعية متعددة . ان نشاط الحكومة جيد ولكن المهم هو تغيير حالة المجتمع النفسية ، الامر الذي لا يمكن تحقيقه الا اذا قدمت الوكالات التطوعية ساعدتها للحكومة . والمشاكل سيان في جميع ارجاء العالم وخاصة في بلداننا النامية .

وآمل أن يساهم هذا المؤتمر في تبديد هذه المشاكل وان يشكل خطوة اساسية نحو المساواة التامة للمرأة بتنمية قدراتها لما فيه منفعة البشرية . واتمنى لكم كل النجاح في هذا المؤتمر واشكركم على اعطائي هذه الفرصة للتحديث اليكم .

التذييل الثاني

قائمة بأعضاء المكتب

الهند	أولا - الرئيس
بنغلاديش	ثانيا - نواب الرئيس
تونس	
جمهورية تنزانيا المتحدة	
العراق	
غينيا	
كوبا	
نيكاراغوا	
يوغوسلافيا	ثالثا - المقرر العام



### التذييل الثالث

#### جدول الأعمال

- ١ - افتتاح المؤتمر
- ٢ - انتخاب الرئيس
- ٣ - انتخاب أعضاء المكتب غير الرئيس
- ٤ - اقرار جدول الاعمال
- ٥ - مسائل تنظيمية اخرى
- ٦ - استعراض وتقييم وضع المرأة الحالي : تحليل قطاعي ومؤسسي
- ٧ - تحديد مجالات المشاكل والعقبات المواجهة في بلوغ اهداف عقد الامم المتحدة للمرأة
- ٨ - تصميم نهج واستراتيجيات مرتقبة جديدة لتحقيق اهداف عقد الامم المتحدة للمرأة لغاية عام ٢٠٠٠
- ٩ - التعاون الدولي - الثنائي والمتعدد الاطراف - من اجل اشراك المرأة ، وخاصة المرأة الريفية ، اشراكا كاملا في عطية التنمية
- ١٠ - برنامج العمل وتنسيق أنشطة بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى فسي المستقبل

-----